الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مدرسة الدكتوراه

دور المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية

دراسة ميدانية بجمعيات ولاية-تيسمسيلت-

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم

من إعداد الطالبة :

- عرباوي نصيرة

إشراف الأستاذ الدكتور :

عبد اللاوي حسين

1-د.مقراني الهاشمي.....رئيسا

2-د.عبد اللاوي حسين.....مقررا

3-د.رميتة أحمد..... عضوا

4-د.جران العربي.....عضوا

5-د.تونسي فايزة.....عضوا

6-د.شريف زهرة.....عضوا

السنة الجامعية:2019/2018

الملخص:

ركزت الدراسة على دور المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية في محاولة سوسيولوجية جادة لإيجاد مخارج وحلول يمكن التعويل عليها لتجاوز العقبات المسجلة التي حالت ووقفت دون إمكانية انطلاقة المجتمع الجزائري عموما في اتجاه امتلاك الوسائل والوسائط التنظيمية الحداثية التي من شانها إذابة العراقيل المتوارثة أنثروبولوجيا ولذلك كان التركيز على كثير من متغيرات المرحلة الحالية الراهنة والتي برزت في سياق عالمي جديد ألغى الجغرافي الجيوسياسية وألغى الحدود ، بما يقود إلى وقوع مجتماعاتنا في مأزق تاريخي لم يسبق له مثيل وهو فرض الاتصاف بمواصفات تطور المجتمع الغربي المتحفظ في ذاكرته بنسق فعله التاريخي المتشكل تبعا لمراحل متلاحقة امتدت منذ عصر النهضة الأوروبية وصولا إلى ما بعد الثورة الصناعية، يمكن القول أن الوصول إلى مرحلة تحقيق أنموذج المجتمع المدني يقتضي بالضرورة تحليل البنية الثقافية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المجتمع المحلي، التنمية، الفاعل السياسي، الفعل التاريخي، الثقافة السياسية، الذاكرة الأنثروبولوجية، التناغم والتجانس، التغير والبنى الذهنية.

ترجمة بالانجليزية

The study focused on the role of civil society in developing political culture in a serious sociological attempt to find reliable exits and solutions to overcome the recorded obstacles that prevented the possibility of the Algerian society in general moving towards possessing modernist means that would dissolve the inherited obstacles anthropology. Many of the variables of the current stage, which have emerged in a new global context, have abolished geo-political geography and abolished borders, leading to our societies falling into an unprecedented historical impasse, which is imposing conformity with the characteristics of the development of society. The western conservative in his memory in the form of his historical action formed according to successive phases that stretched from the European Renaissance period until after the industrial revolution.

Key words : Civil society, local community, development, political actor, historical act, political culture, anthropological memory, harmony and homogeneity, change and mental structures.

فهرس الموضوعات

- **ملخص الدراسة**
- **فهرس الجداول**
- **فهرس الأشكال**
- **مقدمة** ..... **أ.د**

الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول:الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد: **6**

أولا: أسباب اختيار الموضوع الدراسة **6**

1.1- سياق المرحلة الراهنة: **6**

2.1- التوازن التنموي: **7**

3.1- المعيار التاريخي المقارن: **7**

4.1- استشراف المستقبل : **8**

ثانيا- أهمية وأهداف الدراسة: **9**

1.2-أهمية الدراسة: **9**

أ-الملاحظة الأولى: **9**

ب-الملاحظة الثانية: **10**

2.2 - أهداف الدراسة: **11**

أ- أهداف نظرية: **11**

ب- أهداف ميدانية: **12**

ثالثا-الإشكالية: **12**

رابعا- الفرضيات: **20**

خامسا- تحديد مفاهيم الدراسة اصطلاحا وإجرائيا: **21**

1- مفهوم الدور: **22**

4-مفهوم المجتمع المدني : **23**

6-مفهوم الثقافة السياسية : **23**

8-مفهوم التنمية:..... 24
سادسا-المنهج المتبع في الدراسة: 26
1.6- منهج البحث: 26
2.6-أدوات البحث: 27
ب-المقابلة:..... 28
جـ- الاستمارة : 29
د-عينة الدراسة: 29
سابعا: الاقتراب النظري للبحث : 30
1.7-المقاربات النظرية السوسيولوجية للبحث: 30
أولا: المقاربة التنموية والمجتمع المدني:..... 31
ثانيا- المقاربات الفلسفية السياسية الكلاسكية: 33
أ-أفلاطون Platon(428-347ق.م): 34
ب- أرسطو Aristote" (384-322ق.م) :..... 35
جـ- القديس أوغستين Saint Augustin : 37
د- توماس الاكويني Thomas Aquinas(1225-1274م) :..... 38
ثالثا- المقاربات النظرية التجريبية الوضعية الحديثة: 39
أ-ابن خلدون: (1332-1406م):..... 40
ب.ميكيافيلي Machiavelli(1469-1527م) : 42
جـ. توماس هوبز Thomas hobbes(1588-1679م): 44
د-جون لوك JohnLocke(1632-1704م):..... 46
هـ. جان جاك روسو Jean- Jaques Rousseau(1712-1778م) : 48
و-هيغل Hegel(1770-1831م) : 49
ن- كارل ماركس Marx(1818-1883) : 51
ي.غرامشيGramsci(1861-1937): 51
رابعا- المقاربة السوسيولوجية المركزية للدراسة : 53

الفصل الثاني: الأنساق النظرية والجذور المفاهيمية للمجتمع المدني

تمهيد: 57
أولا– ثنائية المجتمع المدني والسياسي: 57
ثانيا– التشريح المفاهيمي للمجتمع المدني: 60
1.2– تجليات المجتمع المدني من المنظور الهيجلي:..... 60
2.2– تجليات المجتمع المدني من المنظور الماركسي: 62
3.2– تجليات المجتمع المدني من المنظور الغرامشي: 63
ثالثا– المعادلة الوظيفية للمجتمع المدني: 66
3.1–آليات التفعيل المنظوماتي:..... 69
2.3– المقاولاتية: 70
3.3– المجتمع المدني وإشكالية الديمقراطية: 71
أ– مفهوم ودلالة الديمقراطية : 72
ب– تمثلات التجربة الجزائرية:..... 73
رابعا: العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية: 75
المستوى الأول: 76
المستوى الثاني: 76
المستوى الثالث: 76
خلاصة: 78

الفصل الثالث: المجتمع المدني من خلال العملية التنموية

تمهيد: 80
أولا– منطق العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني:..... 80
1.1–مفهوم التنمية المستدامة :..... 81
2.1– أطروحة التنمية المحلية: 83
ثانيا– المجتمع المدني والتنمية السياسية : 84
1.2– المواطنة ثقافة الحق والواجب:..... 86
ثالثا– آليات التأطير ومسألة المجتمع المدني: 87

رابعا- مرجعيات التنظير المجتمعي : 91
1.4- تحليل المرجعية الغربية: 92
2.4- تحليل المرجعية العربية: 94
أ-الخواص العقلانية لتنظيم المجتمع المدني : 95
3.4- أركان المجتمع المدني في إطار العلاقة التنموية: 96
أ- الأحزاب السياسية: 96
ب- الحركة النقابية:..... 96
ج-الجمعيات:..... 97
د-المنظمات الغير الحكومية:..... 97
أ- أهداف التنمية: 98
ه-المقاربة الجزائرية:..... 101
خامسا- مرجعية المجتمع المدني في الجزائر: 102
1.5-الإطار العام :..... 103
2.5- فلسفة المشروع: 103
3.5- التنظيم:..... 104
4.5-التأطير والمشاركة: 105
خلاصة : 106

الفصل الرابع: المجتمع المحلي كإطار عملي للمجتمع المدني

تمهيد: 108
أولا- الدلالات السوسيولوجية للمجتمع المحلي: 108
1.1- الأساس الجينالوجي:..... 109
2.1- الأساس الطبيعي والتاريخي : 111
3.1- وحدات المجتمع المحلي: 112
أ-الجمعيات:..... 112
ب- العائلة:..... 114
ج- العرش:..... 115

ثانيا– صور تشكل البنية المحلية:..... 117
1.2– القبيلة:..... 117
2.2– الدوار:..... 118
3.2– القرية:..... 119
4.2– المدينة:..... 120
ثالثا– المجتمع المحلي والتغير الاجتماعي:..... 121
1.3– تشكل حدود المحلي:..... 122
2.3– خصوصية المحلي والرهان التنموي :..... 123
رابعا– المقاربة التنموية المحلية:..... 124
خامسا: معوقات التنمية المحلية:..... 125
سادسا: الأسس المنهجية للتنمية المحلية:..... 128
سابعا – الدولة والتنمية المحلية:..... 131
1.7– تنظيم المجتمع المحلي:..... 135
خلاصة :..... 140

الفصل الخامس: :تصور المجتمع المدني في تنشئة الثقافة السياسية

تمهيد:..... 142
أولا: الإطار التاريخي لمفهوم الثقافة السياسية:..... 142
1.1– المدرسة الاجتماعية:..... 142
2.1–المدرسة الوضعية :..... 143
3.1– المدرسة الدوركايمية :..... 144
4.1–المدرسة الماركسية :..... 144
5.1–المدرسة الفيبرية:..... 145
6.1–البنيوية الوظيفية:..... 146
ثانيا– الميكانيزمات العملية للثقافة السياسية:..... 148
1.2–المستوى العام للنظام:..... 149
2.2–درجة تركيز العملية:..... 149

فهرس الموضوعات

3.2-الأداء السياسي: 149
أ- نظرية الاختيار العقلاني: 150
ب-المدرسة التعددية: 151
ثالثا- العناصر التكوينية لمفهوم لثقافة السياسية : 153
1.3- مظاهر وصور الثقافة السياسية: 155
2.3- الثقافة السياسية والنوع: 156
3.3- الثقافة السياسية التغير الاجتماعي الجيلي: 156
4.3-الثقافة السياسية والموقع الاجتماعي: 157
5.3-الثقافة السياسية والانتماء الإثني: 158
6.3- الثقافة السياسية والانتماء الديني: 159
رابعا-الثقافة السياسية والديمقراطية: 159
خامسا: مؤشرات تمكين الثقافة السياسية: 162
سادسا - البعد الاجتماعي العام للمشاركة : 163
1.6-ميكانيزمات المشاركة: 164
2.6- مفهوم المشاركة الشعبية: 164
أ-التنمية بالمشاركة: 166
ب-أهداف المشاركة التنموية من خلال المجتمع المدني: 167
جـ- تصميم الإستراتيجية: 167
1-أشكال المشاركة: 169
د-معوقات المشاركة : 170
سابعا-المجتمع المدني والبناء الديمقراطي في المجتمع الجزائري: 171
1.7-عوامل اتساع مؤسسات المجتمع المدني: 172
أ- العوامل الداخلية: 172
ب- العوامل الاجتماعية والثقافية: 173
جـ-العوامل الخارجية: 173
2.7- واقع الجمعيات في الجزائر: 174
أ- المرحلة الاستعمارية: 174

ب- مرحلة الاستقلال والدولة الوطنية: 175
3.7-الجمعيات وفعالية النشاط الجمعياتي:..... 177
خلاصة: 180

الباب الثاني: الدراسة الميدانـية

الفصل السادس: تقديم وتحليل معطيات الدراسة

تمهيد: 182
أولا- الخصائص العامة والنشأة لولاية تيسمسيلت:..... 182
أ-أصل التسمية: 182
ب- النشأة:..... 182
جـ- الموقع:..... 183
1- الموقع الطبيعي والجغرافي: 183
3- الموقع الفلكي: 184
ثانيا -الموضع والطبوغرافية :..... 187
ثالثا- التوزيع السكاني والديمغرافي لولاية تيسمسيلت:..... 187
رابعا: مراحل تطور النسيج العمراني لمدينة تيسمسيلت:..... 193
خامسا: الخصائص العامة لعينة الدراسة :..... 198
1.1- الجنس: 198
2.1 - السن:..... 199
3.1-المستوى التعليمي:..... 200
سادسا- عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى:..... 203
1.2-طابع الجمعيات وفلسفة المشروع: 203
2.2-أساليب ومنهجية العمل الجمعياتي:..... 206
ب-المواضع الاجتماعية للنشاط الجمعياتي: 210
جـ- وضعية المشاركة: 211
رابعا-عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية:..... 217

1.4- تغير نسق المشاركة: 217
2.4- قيم المشاركة من المظور الجمعياتي: 220
3.4- منهجية العمل الجمعياتي: 223
خامسا- مناقشة نتائج الفرضيات: 227
1.5-الفرضية المركزية: 227
2.5- الفرضية الجزئية الأولى: 227
3.5- الفرضية الجزئية الثانية: 228
الخلاصة: 229

الاستنتاج العام.....230

الخاتمة..... 247

قائمة المراجع والمصادر 251

فهرس الجداول:

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة من حيث الجنس:.....198

جدول رقم02 يوضح توزيع العينة من حيث السن: 199

جدول رقم03: يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي..... 201

جدول رقم04: يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الوسط: :..... 202

جدول رقم 05: يوضح التوزيع التكراري لطابع الجمعيات 204

جدول رقم06: يمثل التوزيع التكراري سنة تأسيس الجمعية: :.....205

جدول رقم09: يمثل التوزيع التكراري لاستشارة المواطنين خلال تأسيس الجمعية: 207

جدول رقم10: يمثل التوزيع التكراري لدعوة المشاركين في نشاطات الجمعية: 208

جدول رقم11: يمثل التوزيع التكراري اعتماد الجمعيات على بطاقة الانخراط: 209

جدول رقم12: يمثل التوزيع التكراري لعدد نشاطات الجمعية: :..... 210

جدول رقم13: يمثل التوزيع التكراري لأماكن النشاط:..... 211

جدول رقم14: يمثل التوزيع التكراري لمشاركة المواطنين في نشاطات الجمعية: 212

جدول رقم15: دعوة المواطنين حسب وسائل الاتصال المستعملة..... 213

جدول رقم15:يمثل التوزيع التكراري لنوع المساهمة المقدمة من طرف المشاركين: 214

جدول رقم16: يمثل التوزيع التكراري سبب تقديم المساهمة: 215

جدول رقم 17: يمثل التوزيع التكراري أولوية المساهمات المقدمة من طرف المشاركين بالنسبة للجمعيات:
.....216

فهرس الجداول

جدول رقم 18: يمثل التوزيع التكراري لدرجة المشاركين في نشاطات الجمعية خلال فترتين مختلفتين:218

الجدول رقم19: يمثل التوزيع التكراري لدرجة مشاركة المواطنين حسب المجال الجغرافي.....219

جدول رقم20: يمثل التوزيع التكراري دور المشاركة في مضاغطة نشاط الجمعية: 220

جدول رقم21: يمثل التوزيع التكراري للمشاركة الشعبية كأداة: 221

جدول رقم22: طبيعة المشاركة حسب مدى المشاركة 222

جدول رقم23:مساهمة المشارك حسب إجراء تكوينات 222

جدول رقم 22: يمثل التوزيع التكراري طرق حل المشاكل التي تواجهها الجمعية: 223

جدول رقم23:يمثل التوزيع التكراري للانتشار:..... 224

جدول رقم24: يمثل التوزيع التكراري تكوين المشاركين وأعضاء الجمعية: 225

جدول رقم25: يمثل التوزيع التكراري للوسائل الاتصالية الأكثر استعمالا للتواصل مع المشاركين.226

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (01) : يوضح التطور العددي للسكان بمدينة تيسمسيلت..... 188

الشكل رقم (02) يوضح التركيب العمري والنوعي للسكان بمدينة تيسمسيلت. 190

الشكل رقم (03) يوضح تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بمدينة تيسمسيلت:..... 192

مقدمة

اعتبر القرن العشرين مرحلة المخاض العسير الذي تمثلت في خضمه مؤشرات النضج المجتمعي في اتجاه مناقشة مقولة الإنسان المواطن في إطار الحق والواجب وبالتالي الخوض في كثير من الملابسات التي شكلت محور اهتمام الفلسفة السياسية. ولعل من أبرز تلك الموضوعات والإشكالات موضوع المجتمع المدني باعتباره موضوعا متجدد في الفضاءات الاجتماعية الباحثة على الدوام عن لحظة انسجامها الخلاق المحقق لتوازن المجتمع مع ذاته، وهو المسار الذي مر بمحطات كبيرة مثلت عبر التاريخ سلسلة من المحاولات المتلاحقة، فلقد شكل شهد منتصف القرن الماضي وبخاصة في الدول المستقلة حديثا، تطورات كبيرة في مستوى النقاش المجتمعي حول المعان التنظيمية والعقائدية لمدلول الدولة الوطنية انطلاقا من كونها مثالا تعبيريا عن انسجام مكونات عقدا اجتماعيا يفصل من خلاله مسار حكم الدولة واشتغال النظام في تسيير المجتمع، وتباعا لذلك كان من البديهي أن تتحول الفضاءات الاجتماعية إلى مسرح لحراك تاريخي، ولعل من أهم مظاهره ومؤشراته اتجاه الجماعات الاجتماعية والشعبية نحو الديمقراطية كأسلوب حداثي للحكم يضمن بحسب فلسفة الجماهير العالمية مبدأ الحق والعدالة، غير أن الإشكال العميق الذي اصطدمت به الدول المستقلة حديثا هو عدم امتلاكها للشروط الموضوعية للأرضية الاجتماعية المؤهلة لاحتضان واحتواء الديمقراطية كعمل مطبق على أرض الواقع بما يضمن شروط التناغم والانسجام الوظيفي بين مكونات النسق الكلي بمختلف تفرعاته.

ولعل من مظاهر هذه الحقيقة المشار إليها تلك النتائج العكسية تماما والتي كرست تبعثر الإرادة الشعبية، وانسحابها التكتيكي للمشاركة العملية في تحديد مصادر السلطة السياسية، أضف إلى غياب أطر التنشئة السياسية الكفيلة بحماية الإرث المدني للديمقراطية ومنه ضمان سنة تراكم المكتسبات في إطار المصلحة المجتمعية العامة، وهي المنهجية المعاصرة التي تضمن تكيف نسق المؤسسات السياسية مع بيئتها تبعا

للشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى هذا المستوى تظهر حلقة المجتمع المدني كإطار مستقل يضمن سريان ميكانيزمات الحق المشترك العام، بغض النظر عن معتقد الفرد والجماعة والايدولوجيا.

كما من الضروري الانتباه إلى الحيز الإبستيمي لسياق فلسفة العقد الاجتماعي بحيث جسد التركيز على علاقات التنسيق والتعاون المشكلة للمجال الحيوي للمجتمع والحافظة لاستقراره. وهو ما يعبر في السياق ذاته عن العلاقات الاجتماعية بما تحمله من تناقضات وخواص فعلية، فلقد تطور مفهوم المجتمع المدني تدريجيا إلى أن أصبح بحسب **هيجل** إلى ذلك الإطار الكلي الذي يشير إلى منظومة كاملة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وهي الشبكة التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التي تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، أي أن المجتمع المدني هو تشكيلة بشرية منظمة خارج نطاق السلطة المتحكمة في نسق الفعل السياسي وعلى هدا الأساس يمثل عصر الحرية والمبادرة المحددة وفقا لروح القانون في سبيل تكريس التناغم بين المكونات الفعلية للمجتمع المتشكل تباعا لظروفه الخاصة أي أن طابع العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، ينطوي على إشكالية وظيفية وبنيوية.

وعلى هذا الأساس حاولنا في هذه الدراسة معالجة إشكالية المجتمع المدني من خلال المكونات التي تمثله، انطلاقا من حقيقة المجتمع المحلي المتمثل في مجتمع **تيسمسيلت** نموذجا، وقد تم التركيز على تناول الفعل الجمعياتي والوقوف على البنية الوظيفية التي تحكمه، انطلاقا من الموقف الابستيمولوجي المحدد للسوسيولوجيا كعلم يبحث في منظومة العلاقات والنواتج الحاصلة في إطار الرؤية الكلية للمجتمع، خارج نطاق الأحكام الأيديولوجية، ما يعني محاولة الانتقال إلى مستوى الاستنطاق الموضوعي للظواهر الاجتماعية ولتحقيق هذا الغرض حاولنا بناء إستراتيجية بحثية، تباعا لضوابط المعادلة المنهجية والنظرية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى سبع فصول ويمكن تحديدها باختصار وعنونتها على النحو الآتي:

الفصل الأول: وتناول الجانب المنهجي للدراسة المعنون بالإطار المنهجي للدراسة بحيث حاولنا من خلال هدا الفصل تأسيس الإشكالية كأطروحة، على اعتبار ضبابية استعمال مدلولات مفهوم المجتمع المدني، من حيث الامتثال الاجتماعي، كما حولنا التطرق في الفصل إلى الجهاز المفاهيمي، من حيث التركيز على المفاهيم المتداخلة والقريبة من بعضها البعض.

الفصل الثاني: تناول هدا الفصل الأنساق النظرية والجذور الفلسفية الكبرى والذي جاء تحت عنوان الأنساق النظرية والجذور المفاهيمية للمجتمع المدني، على اعتبار أنه لا يمكن بأية حال القفز على معطى التنظير الفلسفي والطابع الاجتماعي التاريخي لحركة المجتمع الغربي على ذاته، بحيث أن مدلول المجتمع المدني ارتبط بفترات التنظير وكذلك نسق الحركة الاجتماعية.

الفصل الثالث: تناول المجتمع المدني من خلال العملية التنموية بعنوان المجتمع المدني من خلال العملية التنموية، وتناول هدا الفصل التركيز على أطروحة المجتمع المدني في سياق منطق العلاقة الجدلية والعملية التنموية كسيرورة معبرة على المشروع الاجتماعي، المتجه باستمرار صوب التنمية والخروج من بوتقة التخلف، تلك الحلة المفرغة عقب الثالوث الأسود الموروث المتمثل في الفقر الجهل والأمية.

الفصل الرابع: وتناول المجتمع المحلي كإطار للمجتمع المدني بعنوان المجتمع المحلي كإطار عملي للمجتمع المدني، وهنا تطرقنا إلى محاولة تحليل الراسب التاريخي لمجتمع تيسمسيلت، والجينالوجيات المتداخلة في صناعة وبلورة ذلك المخيال، الذي وجب

تحديد صوره في سبيل فهم المرجعية الثقافية المحدد لسمت المجتمع وبخاصة عندما يتعلق الأمر بفكرة المجتمع المدني.

الفصل الخامس: وعالجنا فيه استراتيجيات المجتمع في تشكيل الثقافة السياسية بعنوان تصور المجتمع المدني في تنشئة الثقافة السياسية، وتعرضنا هنا إلى المفاهيم والأطر النظري التي تعرضت لهدا الإشكال، أضف إلى التجارب المجتمعية في بعض الدول ومظاهر العجز وحجم المشكلات في هدا السياق.

الفصل السادس: وجاء في الباب الثاني للدراسة في شقه الميداني والمعنون تقديم وتحليل معطيات الدراسة، وتناول الجانب التطبيقي للدراسة مع تحليل النتائج على ضوء الفرضيات مع مناقشة النتائج الميدانية وفقا للقراءة الإحصائية مع الدلالة السوسيولوجية، وأخيرا خاتمة.

الفصل السابع: والمعنون بتحليل ومناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة، وتناول الجانب التحليلي والقراءة السوسيولوجية لمعطيات وبيانات الدراسة بغد تفريغها كميا ونوعيا، حيث توصلنا إلى الأهمية القصوى التي تلعبها الجمعيات في نشر الوعي السياسي وتنمية الثقافة السياسية المحلية لولاية تيسمسيلت.

الباب الأول:

الإطار المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول:

الجانب المنهجي للدراسة

تمهيد:

من الضروري في البحث السوسيولوجي توضيح خطة استعمال المنهج العلمي المعتمد منذ البداية على شرط الإلمام فيما يتعلق بتعريف مشكلة البحث وتبيان أسباب ومبررات الطرح، وهو الأساس المنهجي المعتمد في الدراسة انطلاقا من نحت التساؤل المركزي باعتبار أنه الخيط الموجه للإشكالية والدي يعتبر الخيط الأساسي للإشكالية تصميم صياغة الفرضيات وتحديد أبعادها. وقد تم ذلك على النحو الآتي:

أولا: أسباب اختيار الموضوع الدراسة:

تم اختيار موضوع دور المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية مع تركيز الاهتمام على التنظيمات المخترعة كأطر مجتمعية مهمتها الأساسية تأطير المجتمع المحلي انطلاقا من أربع معايير أساسية وهي معايير تجمع بين المدخل النظري والجوانب الميدانية المحيطة بالموضوع وذلك على النحو الآتي:

1.1- سياق المرحلة الراهنة:

لم يعد بالإمكان على أي مجتمع كان على أن يعيش بعيدا أو بمعزل عن التطورات العالمية، المعقدة والمتشابكة والتي تدور في سياق عولمة المحيط الدولي على اعتبار أن العولمة وبغض النظر عن أبعادها الثقافية تظل دون شك مرحلة تاريخية من مراحل الرأسمالية، والتي تنتهي إلى رفض النمط التقليد، بل وفي الكثير من المناسبات هدم مكوناته الاجتماعية، واعتبارها أحد المعيقات الواجب التخلص منها لتحقيق وثبة انطلاقة التنمية، ومنه إلزام المجتمعات بتنمية ميكانيزمات التمثل بمواصفات النسق الغربي، وفي ظل عدم قدرة النسق المحلي على امتلاك شروط خواص الانتظام البنيوي الوظيفي المتجسد تباعا لمنظومات الفعل الثقافي العام، تتحدد المسألة منطقيا على نحو عام متعلق بماهية مشكلات التجسيد بين حتمية عولمة التنظيم وفقا لترسبات النسق الغربي

وخصوصيات المحلي المحتفظ حتما بهوامشه وخواصه الأصلية والتي لا تتملك بالضرورة نفس المستوى ؟

2.1- التوازن التنموي:

تتفق أطروحة المجتمع المدني مع إطار التنمية المستدامة، انطلاقا من اعتبارها سيرورة مجتمعية بشرية تستهدف بالأساس رفع وتائر النسق في امتلاك وتملك آليات إنتاج الثروة، وهي الغاية القصوى لكل مجتمع، ويحتاج ذلك إلى أرضية مجتمع متناغما ومنسجما وفقا للمشروع الاجتماعي للتنمية، بما يحمله من خطة إستراتيجية تستهدف إنهاء مهام بنيات التخلف المتنوعة والمترامية في الفضاء الاجتماعي بجوانب تكوينه المختلفة وعلى اعتبار أهمية الثقافة السياسية في تكريس مبدأ المشاركة أي تجنب حالات الاغتراب بين المواطن والمكاسب التنموية المحققة والمراد تحقيقها تظل المسألة المنطقية مرتبطة بالآليات المتخذة إجرائيا بغرض تفعيل الرابط وتقليص حدة القطيعة ؟

3.1- المعيار التاريخي المقارن:

من خلال تصفح بسيط لميكانيزمات السير التاريخي للمجتمعات المتقدمة يظهر بوضوح تأطير الجماعات البشرية المكونة للحياة السياسية، وتمرينها على اكتساب تلك الثقافة، والاشتغال بها تنظيما عمليا، وهي العمليات التي استغرقت مسافات زمنية مهمة قامت على الاستمرار والاستقرار والتراكم ومنه فان حتمية التوجه إلى هذا الموضوع تتبع من القناعة السوسيولوجية الخلدونية القائلة بان المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه[1]، والمعنى هنا أن المجتمع لا يتمثل في واقعه إلا إذا تمكن الوعي الكامل في مستوى أفراده وجماعاته، وتحولت البنية الثقافية إلى مرجعية الأفعال

[1] . عبد الرحمن ابن خلدون ، **المقدمة** ، تحقيق عبد السلام الشدادي ، ج 2 ، CNRPAH الجزائر 2006 . ص 182 .

بمختلف تنوعها مداخلها ومخارجها، وغير بعيد عن ذلك يظهر بوضوح أن نظريات العقد الاجتماعي والتي تم تصميمها استهدفت بالأساس تغير الكثير من المعاني التي أنهكت المجتمع الأوربي وخلفت باستمرار حالات الضعف والقطيعة والتشتت بين مكونات الدولة في مستواها القاعدي، يتضح ذلك جليا في الفضاءات الغير أوربية بشكل كبير بعد فشل مقاربات الفعل الدولاتي، والذي اصطدم بأكذوبة التطور تباعا لإيديولوجيات التي اتبعت ما يعني إعادة النظر والتطرق بشكل أو بأخر إلى مفهوم الدولة من حيث أنها عقدا مجتمعي تاريخي يتجاوز المعنى التقليدي لمفهوم الدولة النظرية، وذلك بتوفير شروط التحول الاجتماعي على اعتبار أن المجتمع المدني هو المتغير الوسيط والأساسي في هذه العملية ومنه التوجه إلى فلسفة تنظيمية عملية، تقوم على مشروع الحريات الواقعية.[1] وبخاصة مع الموجة العالمية التي كرست آليات التواصل بمختلف أركانه ومكوناته وتباعا لذلك تزداد درجة تعقيد المعتقدات الدائمة والتي لديها القدرة على التعمير والتمثل مطولا[2] أي أن سرعة الانتشار مع الفضاء العام ملزمة بحتمية التأطير ضمن معادلة المجتمع المدني.

4.1- استشراف المستقبل :

من المعلوم أن المجتمع القادر على البقاء، هو المجتمع الذي لديه قراءة دقيقة للمستقبل في ظل متغيرات المرحلة العالمية، والتي ترفض وفقا لموازين القوى الفعلية المجتمعات التموقع خارج قواعد اللعبة العالمية، وهي قراءة تقوم على الانطلاقة من معطيات الواقع محليا ودوليا باعتبار أن لحظة البقاء المجتمعي خارج ادوار القرية العالمية بات مستحيلا، أي أن الفعل التنموي كفعل اجتماعي عقلاني يقوم بالأساس على مبدأ

[1]. ادغار موران، **مقدمات للخروج من القرن العشرين**، ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1993. ص191 .

[2] . غوستاف لوبون، **روح الاجتماع**، ترجمة أحمد فتحي زغلول باشا ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1988 ، ص158 .

توقع ظروف المستقبل، وبخاصة في حدود المجتمع المحلي أين يمكن حصر المؤشرات وهذا إحدى أهم المطالب العقلانية للتنمية المستدامة كما سبق الذكر وبالرجوع إلى تاريخ النظرية التنموية وكذلك التجارب سواء التي نجحت أو فشلت نجد أن المجتمع المدني يشكل الحلقة الأهم في احتضان المجتمع لروح التنمية المستدامة والتي ظهرت في خضم تفاعل الجهاز المفاهيمي، الذي ادخل متغير المجتمع المدني والحكم الراشد كأهم الميكانيزمات الفعلية والعملية باعتبارها سيرورة إنتاج الثروة وإعادة إنتاج شروط إنتاجها وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم أرضية الحالة المجتمعية في الجزائر.

ثانيا- أهمية وأهداف الدراسة:

1.2-أهمية الدراسة:

يمكن القول أن أهمية الدراسة تمثل المبررات الموضوعية والواقعية للأطروحة ومنه تبرز أهمية هذه الدراسة انطلاقا من ملاحظتين أساسيتين تم تسجيلهما بعد مرحلة الماجستير حيث كان البحث مركزا على الثقافة السياسية بحيث تبين من خلال البحث أن المجتمع لا يحقق مبتغاه وغايته التنموية القصوى، والمثالية المنتظرة، من دون أن يكون لدى أفراده استعداد مسبق مؤطر ومنظر له بشكل محسوب ومدروس ويمكن حصر وإسقاط هاتين الملاحظتين كما يلي:

أ-الملاحظة الأولى:

إن قراءة بسيطة لجوهر النظرية السياسية لفكرة المجتمع المدني عبر التاريخ ومن خلال النظريات سواء الفلسفية أو السوسيولوجية الحديثة نجد أنها تقوم على فكرة المدينة بمرجعية التراكمات الحضرية المتشكلة ضمن مجال معين[1] والتي تظهر كخزان فكري لتأطير المجتمع وهي الخاصية التي تظهر كشرط أولي، ولعله وبالنسبة لمجتمع الدراسة

[1] إيمان حسن، **المجتمع المدني في مصر**، جدل الحصار والمسار، دار الكتب مصر، 2012 ، ص125 .

من الصعوبة الجزم بضمان هذا المعطى بالنسبة لولاية تيسمسيلت التي تشكلت على اثر التقسيم الإداري لسنة 1984، ما يعني أن مهمة صياغة وانجاز المجتمع المدني بما يضمن تحقيق الثقافة السياسية يقتضي فهما خاصا بالمنطقة من خلال تحليل وتشريح المدخرات الثقافية المرتبطة بهذا المجتمع، حتى يمكن فك شفرات تكوين وتركيب البنية الحقيقية، وذلك من أجل تحقيق إمكانية تصور هندسة العملية التواصلية بأبعادها السياسية الفعلية في علاقة فعلية بين المواطن وهيئات المشاركة المعنية به. لأنه ومن دون فهما فهما عميقا لمكونات مخزون الذاكرة الاجتماعية المترامي تاريخيا في مستوى البنيات الرمزية للأفعال والأدوار المنتجة تباعا لشاكلة البنية البشرية المنعتة ضمن سياق معين، كالعرش القبيلة، المجموعات البشرية..الخ سوف يكون من الصعب صناعة آلية التواصل بمعطى المجتمع المدني، ولذلك فان مجتمعنا مطالب بالتحليل العميق في سبيل محاولة بناء مقاربة المجتمع المدني انطلاقا من سمت تكوينه الحقيقي.

ب-الملاحظة الثانية:

وهي ملاحظة نظرية ترتبط أساسا بمدلولات المجتمع المدني في قوالبه الفلسفية والسوسيولوجية والتي تزامنت مع ظروف وحيثيات المرحلة الأوربية الممتثلة على مستوى البنيات الثقافية والذهنية للأفراد والجماعات، والتي ميزت ورتبت شيئا فشيئا قابلية النسق الاجتماعي الغربي لتملك روح التنظيم بمقتضى الثقافة السياسية المدنية والتي خلصت وكرست ثقافة المشاركة التلقائية لاحتواء الواقع ضمن مسار الاستقامة لروح القوانين المنظمة للحراك[1]، فإلى أي مدى يحتفظ المجتمع الجزائري بما يؤهله لان يكون مجالا للتناظم وفقا لتلك القيم، ومنه ضرورة البحث في الموانع والفراغات التي تحول دون ذلك الهدف المراد تحقيقه وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمع محلي يحتفظ بالكثير من الخواص الثقافية التي لم تعش نفس موصفات النسق المنتج للنظرية؟

[1] . بليمام عبد القادر، **الأسس العقلية للسياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص .263 .

2.2 – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل التنظيمات الغير حكومية للمجتمع المدني في الجزائر خلال للسنوات الأخيرة، وتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية في إطار التطورات والتحولات التي تشهدها الساحة السياسية الجزائرية بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة المجتمع المدني وتحديد المكانة السوسيولوجية والسياسية التي يحتلها هذا المجتمع المدني كطرح في الجزائر وعلاقته بتنمية الوعي السياسي ونشر الثقافة السياسية، وقد تناولنا الأهداف في شقيها النظري والميداني.

أ- أهداف نظرية:

من البديهي أن المجتمع الجزائري يحتفظ بالكثير من المواصفات المعبرة وفقا لنمط تاريخي معين، والتي تترجم نسق فعله التاريخي بما يميزه باقي المجتمعات وبتعبير الأستاذ عدي الهواري فان كل مجتمع يحتفظ بمصفوفة انثروبولوجية خاصة[1] فانطلاقا من هذا المعتقد تحاول هذه الدراسة تأسيس مرحلة أولى في اتجاه صناعة نظرية جزائرية لفكرة المجتمع المدني والثقافة السياسية، تنبع من صميم فهم العوائق المتشكلة في مستوى البنية الثقافية للكيانات البشرية، المشكلة للمجتمعات المحلية والمعنية باستمرار بالعملية التنموية القائمة كما سبق الذكر على أهم مبدأ وهو المشاركة كضمان لتثبيت روح التنظيم والانتظام وفقا للخطة المستدامة.

[1].Lahouari addi,**l'impasse du populisme**. Entreprise nationale du livre .Alger .1990P134 .

ب- أهداف ميدانية:

محاولة البحث في الشروط الموضوعية للمجتمع المدني والثقافة السياسية على مستوى ولاية **تيسمسيلت** للوقوف على حقيقة المشكلات وفهم التناقضات باعتبار أن عملية تحقيق هذا الغرض في دائرة حضرية متشكلة حديثا مقارنة مع المدن الكبرى يقتضي استراتيجيات خاصة تأخذ بعين الاعتبار آليات تنشئة المحيط وتهيئة البنيات الذهنية لاستيعاب واكتساب الثقافة السياسية وإرتقاء الوعي للمجتمع المدني وهو مايقود إلى تركيز قدرات وفلسفة الجهاز الاستراتيجي المعول عليه لتحقيق ذلك والمتمثل في المجتمع المدني.

ثالثا-الإشكالية:

إن التغير الاجتماعي هو السمة الثابتة في نظام حياة المجتمع عبر التاريخ وبتنوع الجغرافيا تباعا للظروف ومعطيات المراحل بمختلف المعايير والتكوينات أي أن المجتمعات لا تختلف بهذا المعنى في ثبات خضوعها لمنطق التغير كسنة كونية تحكم المجتمع منذ الأزل، ولكن الاختلاف الجوهري يكمن في قدرة الأنساق التكيف مع معطيات كل مرحلة بما يستجيب وتحقيق توازن الوحدات الاجتماعية الكبر الباحثة باستمرار على تحقيق التناغم والانسجام، في إطار سيرورة البقاء المحدد بحسب المراحل المحددة لشروط ومعايير الرهان [1].

ونظرا للأهمية التي يكتسبها المجتمع المدني ومؤسساته في تاريخ تشكل البنية الاجتماعية المعاصرة، والأدوار الحيوية المؤثرة التي يمارسها أو يمكن أن يخلقها في توجيه حركة العمل السياسي، وعملية صنع القرار السياسي، وكذا التأثير في الحياة السياسية، وامتلاك هذه التنظيمات لرؤيتها السياسية الخاصة في سبيل الحصول على

[1].Guy Rocher , **le changement Social** –éditions HMHL , 1968. P102 .

التعبير الذي يضمن من خلاله تمثيل الإرادة العامة في مقابل أن لا يكون هناك جماعة جزئية في الدولة، لعل هدا التصور الأساسي الأكثر دلالة عن عقد اجتماعي حديث بإمكانه ضمان تنور الإرادة العامة [1] .

ونظرا لمستوى تأثير المجتمع المدني على النشاط السياسي في إطار العلاقة الجدلية التفاعلية بينهما، أصبح تأطير معانيه وقيم تنظيمه اجتماعيا ضرورة ملحة من خلال تبني الأساليب الكفيلة بتحقيق تنمية الثقافة السياسية كجملة من المعايير المتفق على شروط تكوينها كآلية لانتظام العمل السياسي انطلاقا من اعتبار أن الثقافات المتنوعة تباعا لمنتجات تصور الأفراد والجماعات خارج نطاق العقد الاجتماعي تتمايز فيما بينها عن طريق الدلالات والقيم المختلفة أكثر مما تتمايز عن طريق الحالات أو الوضعيات المختلفة التي تشغلها هده الدلالات داخل الكل الرمزي المحدد لكل سياق ثقافي[2]، تباعا لهدا المدلول النظري تعتبر أطروحة المجتمع المدني من المواضيع القديمة والمتجددة في الآن نفسه، ذلك أن أصوله الفلسفية والفكرية كأطروحة ترجع إلى فترات تاريخية وحضارية قديمة بل أن هناك من يرجعها إلى المرحلة اليونانية ونستكشف دلك من خلال تلخيص النظرة التاريخية لدستور الأثينيين الذي لا ينفك يمنح سلطة الجمهور سلطة فوق السلطة فلقد سلط الشعب نفسه على كل الأمور، وهو يصرف الأعمال كلها بالمراسيم ومحافل القضاء والسيادة فيه له لان محاكمات مجلس الشورى قد مرت منه إلى الشعب ويبدو أن الأمر قد استقام لهم لان الأكثرية أقرب إلى الاستقامة [3].

إن المجتمع المدني يعبر في الحقيقة عن تشكيلة مجتمعية في تنظيم وتسيير شؤون المجتمع بكل مكوناته ومشاكله المتنوعة ولذلك فهو يعبر عن طاقة استيعاب لسيرورة

---

[1]. جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي** ، ترجمة دوقان قرقوط ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، ص69 .

[2] . جان مارك فيري، **فلسفة التواصل**، ترجمة عمر مهيبل، منشورات الاختلاف ، الجزائر ،ط1 ، 2006م، ص 55

[3] .أرسطو ، **دستور الاثينيين** ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت 1967 ، ص 106 .

الفعل الحداثي الممتثل بفعل قوة المجتمع الغربي،فإذا كان المجتمع المدني تشكيلة فلسفية معبرة لبنية تنظيم الفعل السياسي المعبر عن ميلاد انطلاقة جديدة في اتجاه استيعاب متبادل للأدوار المتوزعة وظيفيا تباعا للتطور التقني والتاريخي للمجتمع ومنه فان ضمان مقدرا مهما للتوازن بين الأطراف في ساحة العمل الاجتماعي العام أمر طبيعيا لأن مرحلة عقد المجتمع على ذاته يفرض سلطان وجوده القانوني ، أي أن التمثيل المدني للمجتمع والكيان السياسي للدولة يقوم في فلسفته القاعدية على توسيع نطاق المشاركة من اجل ضمان وعي الأفراد والجماعات في شاكلة تنظيمية محددة بشكل قانوني وهي الحقيقة التي يتم من خلالها كسب رهان التناغم وإخلاء طابع القطيعة الذي عمر قرونا من الزمن في تاريخ الدولة .

ومنه فان عصر المدنية السياسية ليس إلا عملية يقوم بها المجتمع انطلاقا من إرادة جهازه الدولاتي المحرك الأساسي والضامن الاستراتيجي لامتثال الفعل السياسي بثقافة متفق على أصولها وقواعد حراكها العام ومنه ضمان ميكانيزمات التفاعلية الايجابية للنشاط السياسي بشكل يضمن مقدارا مهما من الاستقرار والتوازن مع الحفاظ على مبدأ السيرورة وهو المبدأ الأهم في أية حركة تنموية تنتهجها أية دولة في الفضاء العالمي الجديد المتضمن لمجموعة معايير حديثة يضمن من خلا لها الاستدامة بحيث إذا أنه كانت التنمية وعي وقرار سياسي فان تهيئة البنية السياسية والاجتماعية والثقافية تبقى الشرط المسبق لنجاح العملية التنموية [1].

أي أن أطروحة المجتمع المدني تعد بمثابة مؤشر تاريخي ذا دلالة عملية ونوعية لعمر الدول ومؤشر صريح على نضج **Maturité** العملية السياسية وفقا لمقتضيات التنظيم المجتمعي الحديث، لأن في ذلك المستوى يكمن التعبير الفعلي على إيجاد صيغة العلاقة

[1] طلال البابا ،**قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة بيروت ط2، 1983. ص 150

الحداثية بين المفهوم الاستعلائي للدولة والقاعدة الجماهيرية الشعبية والاجتماعية المشكلة للوعاء البشري للدولة بما يقود إلى تبني أمثل أشكال العملية التواصلية وبخاصة استيعاب الطرفين لفكرة المشاركة والاحتواء الوظيفي بما يحقق للمجتمع ذاته التنموية، وان كان تاريخ هذا المفهوم يعود إلى المرحلة الأفلاطونية من حيث انه سابقة تصور في تاريخ الفكر البشري أي احتواء فكرة الدولة على مستوى تصور الفرد وتمكين شعوره بحقيقة تنظيم ينظم شأنه العام ،على الرغم من أن معطى هذا التصور قد صيغ بصبغة مثالية متفاعلة تباعا لشروط المرحلة الحضارية الإغريقية والتي شكلت إطار التصور العام للروح الفلسفية التي حاولت بشكل أو بأخر التنظير للخروج من مأزق طغيان الحكم آنذاك على جميع مكونات الحياة الاجتماعية بمختلف كياناتها البشرية ،المبعدة عن لحظة تصورها وإبداعها الفكري خارج نطاق المنظومة الفوقية.

وهذا ما يقود إلى اعتبار أن الانطلاقة الفعلية لمفهوم المجتمع المدني كانت في القرن 17 وهي الحركة الموازية مع انطلاقة مرحلة تنامي الفكر والعقلاني والروح المؤسساتية مع انتشار موجة ثقافة التنظيم للأدوار والممارسات، فبالعودة إلى مخاض تلك التجربة المجتمعية الغربية في تلك المرحلة بالذات يمكن القول أن أهم ما ميزها الصراع الجدلي بين الدين والعقل وان كان الصراع قديما إلا أن آليات الممارسة وطرق الخطاب أخذت بعدا فعليا على مستوى الخلفية السوسيولوجية للفعل التاريخي متجسدا ومتمثلا بأبعاد حقيقية على مستوى الأبنية المشكلة للتنظيم الاجتماعي العام.

فبين خطاب ديني كهنوتي اكتسب عبر الزمن شرعية وأحقية بنيته العليا في قيادة الإنسان من معطى غير واقعي أو على الأقل غير قابل للمناقشة العامة والعلانية من قبل القوى البشرية الجماهيرية العامة وخطاب عقلاني تنويري جديد يعمل على تخليص الإنسان من جميع أشكال القوى اللاشعورية التي تحكمه دون وعيه وعلمه.

انبثقت فلسفات سياسية متنوعة عالجت في معظمها توسيع معنى الحرية الإنسانية من حيث أنها حق طبيعي ممارس في فضاء مجتمعي، وهو الفضاء نفسه الذي وسع وقنن نطاق العملية مع انطلاقة الثورة الصناعية التي قامت ورسخت بنائيا ووظيفيا مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وتحديد الوظائف والأدوار ومنه الارتسام العقلاني وفقا لفكرة التنظيم، أي إنهاء مهام المرحلة العشوائية وفوضى الأدوار والتي كانت سائدة في المجتمعات ما قبل السوسيولوجية [1].

غير أنه من الضروري استنطاق معيار تلك التقسيمات الزمنية المحددة لخصوصيات مصفوفة كل فضاء، ذلك أن ما قبل السوسيولوجي يظل مهما كانت الوجهة الإيديولوجية المرجعية غربي بامتياز أي انه يعكس التجربة الأوربية الغربية من دون يأخذ بعين الاعتبار طبيعية كل تجربة مجتمعية قائمة بذاتها.

ولعل ذلك المعطى الغربي الذي تولد تدريجيا بفعل مخرجات الثورة الرأسمالية بمختلف مجالاتها (زراعية، صناعية، ثقافية... الخ)، كان عاملا حاسما في بتر سيرورات التطور التدريجي لباقي الدول والمجتمعات[2]، والتي وجدت نفسها مبعدة من لحظة الاشتغال بحسب معطيات وعييها التاريخي[3]، وبخاصة المجتمعات الشمال الإفريقية التي تعرضت لاستنزاف ثرواتها وسلب إرادة فعلها الاجتماعي التاريخي في اتجاه تكوين مسارات كياناتها الاجتماعية بخلفيات إنتاجها الفكري الخاص بما خلف هوة حضارية كبيرة [4].

---

[1] Victor Tiagounenko ,**sciences sociales** , académie des sciences sociales. U.R.S.S . T4, 1975 , P78 .

[2]. محمد نور الدين أفاقة ،**الغرب في المتخيل العربي**، منشورات دار الثقافة والإعلام ، الشارقة . ص 16

[3]. مصطفى صفوان وعدنان حب الله ، **إشكاليات المجتمع العربي** ، قراءة من منظور التحليل النفسي ، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ، المغرب ، ط1، 2001، ص99 .

[4]. عبد الله شريط ،**معركة المفاهيم** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ط1، 1981، ص205

فلقد استقلت الجزائر بعد مخاضا استعماريا طويلا وعسيرا خلف ثالوثا أسودا انه الفقر والجهل والأمية وامتثلت هذه الخواص على مستوى الأفراد والجماعات وبصفة عامة متكون التشكيلات الاجتماعية المختلفة المسماة بحسب لغة كل مرحلة زمنية: عرش، قبيلة انساق قرابية وغيرها من تلك التشكيلات التي تفرقت وابتعدت عن إمكانية تنظيمها وتأطيرها وفقا للنمط العقلاني الحديث، وبمقتضى المرحلة التاريخية المحددة لشروط البقاء والسيرورة وهو الرهان المراد تحقيقه من قبل الدولة الجزائرية ذلك أن المجتمع الحديث بتنظيمه المحتوي على توسيع نطاق المشاركة وضمان تساند وتجانس الأفراد والجماعات ككيانات تمثل خزان الطاقة البشرية الحية لتنمية المجتمع على ذاته انطلاقا من فسخ القطيعة بين القمة والقاعدة[1]، وحتى يتحقق ذلك على نمط سليم تحتم على المجتمع إتباع مقاربة منهجية سياسية حديثة، ولعل من أهم رهاناتها تهيئة وتنشئة الأفراد باتجاه قبول العملية السياسية وإدراك المعاني الحداثية الحقيقية للفعل السياسي والذي تحول بفعل التجارب والممارسات إلى قضية محورية ينشغل بها المحيط الاجتماعي العام على اعتبار أن القضية ترتبط بشكل أو بأخر بمصير المشروع الاجتماعي ولذلك فان الرابط الموضوعي كفيل بتحقيق لحمة الاهتمام بين عناصر المجتمع كتجمع بشري من منطلق ذلك الإطار وتلعب قنوات الاتصال دورا مهما يتمثل في ضمان عناصر عقد التواصل بشكل عملي ملموس بحيث تعمل هذه الأخيرة على ضمان نسق المعلومة بما تحمله من معطيات أساسية ترتكز عليها العملية السياسية [2].

ولكن إذا عدنا إلى حقيقة الساحة السياسية في الجزائر من حيث حداثة المجتمع العام في تملك تقاليد النظم مقارنة بعمر المجتمعات الغربية والتي مرت بمسارات كبيرة ومتنوعة

[1]. مونيس بن حضرة ، **تأملات فلسفية في رسم بعض إشكالات العصر**، عالم الكتب الحديث ، 2013 ، ص 36

[2] . حسن نافعة ، **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل، العدد309 . نوفمبر ، 2004 ، ص 98

ميزتها انكسارات متنوعة وهي على عمومها وبفعل مقاومة تاريخية لتلك المجتمعات خلفت ثقافة تنظيمية عامة على مستوى الأفراد الجماعات والكيانات البشرية ترسمت بمختلف المسميات تباعا للخصوصية الثقافية، الاجتماعية والسياسية للفضاء، فان هنالك مسألة منطقية تفرض نفسها منذ البداية وهي مدى امتلاك المجتمع لدلالات المجتمع المدني فعليا ومنه الغوص في فهم سبل تطوير الثقافة السياسية لدى المكونات البشرية للمجتمع خاصة وأن لحظة الاشتغال الفعلي لتلك الدلالات المعبرة عن اصطلاح المجتمع المدني في الحياة السياسية اتضحت مع نهاية الثمانينات بحيث برزت معاني ومعالم المشاركة الجماهيرية.

في سياق المعنى الديمقراطي المكرس في مرحلة التعددية وهي اللحظة التاريخية التي مكن اعتبارها نقطة التغير على مستوى الخطاب السياسي المتجه نحو تكريس المنحى الديمقراطي بما يعني إلغاء مرحلة النظرة الواحدة ذات التصور الأوحد في مقابل صعود مفاهيم جديدة كالمجتمع المدني، حقوق الإنسان، والانتخابات والتعددية بحيث كان لزاما تجنيد فئات وقوى اجتماعية جديدة تكون بديلا عن القوى التقليدية[1]. وهي القوى التي وجدت نفسها دون الجدوى أمام المد المتدفق للحراك الجمعوي العام ومنه كان الاشتغال على ضرورة تهيئة الأرضية الاجتماعية لذلك المسعى باعتبار أن تنظيما اجتماعيا لا يمكن أن يستقيم خارج معطيات برنامج تهيئة وتنشئة تعمل بمنطق التنظير الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد ما يعني انه وعلى مستوى المجتمع الجزائري يطرح الإشكال نفسه ويتعلق الأمر باستعدادات وخطط الهيئات الممثلة للمجتمع المدني في سبيل تكريس الثقافة السياسية.

[1].عبد القادر لقجع، **علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2002 ، ص254

بمعنى التطرق إلى فلسفة التنظيم على هذا المستوى والبحث ذكائه في الميدان موازاة مع الأهداف المسطرة والغاية القصوى على المدى البعيد والممتثلة في بلورة مجتمع مدني حقيقي متشبع بثقافة سياسية في إطار عمليات التفاعل الايجابي المنتجة في الدائرة التنموية وهي المؤشرات التي يمكن تعريفها على أساس أنها معايير حقيقية للتغير الاجتماعي ومن الضروري الانتباه إلى مصادرة في غاية الأهمية عند هدا المستوى وتتعلق بسنة التراكم، في تطوير خصوصيات النسق الاجتماعي عبر التاريخ ذلك أنه لا يمكن قبول نسقا اجتماعيا على أساس أنه صورة تعبيرية لدفعة مفاهيمية واحدة تلغي مسارات الإضافة والتدرج في انتظام المعاني تباعا لمعامل التجربة الاجتماعية الكبرى، وانطلاقا من هذا المستوى يتحدد سؤالنا الرئيسي للإشكالية على الشكل التالي:

- **ما هي المحددات الفكرية التنظيرية المنتهجة من قبل هيئات المجتمع المدني لتحقيق الثقافة السياسية ؟**

ونظرا للطبيعة المفاهيمية المعقدة ميدانيا لمفهوم المجتمع المدني، على اعتبار أن هذا المفهوم تتدخل فيه معطيات سياسية، وقانونية وكذلك اقتصادية، إضافة إلى أبعاد القيم ومكونات رصيدها الثقافي اجتماعيا، فلقد اتضح ضرورة تفكيك السؤال الرئيسي وفقا لمكوناته الحقيقية نظريا وميدانيا، وهذا ما قاد إلى بناء الأسئلة الفرعية الآتية:

- **السؤال الفرعي الأول: ما مدى فعالية الأطر التنظيمية المشكلة لبنية المجتمع المدني في مجتمع البحث لتحقيق الثقافة السياسية ؟**

ويتناول هذا التساؤل تحليل الخلفية الفكرية لمشروع الهيئات المبلورة تنظيما لكيان المجتمع المدني في مجتمع البحث، بمعنى الهيئات التنظيمية وفلسفتها في تحقيق مجتمعا مدنيا تباعا للأهداف وموازات مع الخصوصية .

السؤال الفرعي الثاني: ما هي استعدادات البنية البشرية ومؤهلاتها الفنية لتحقيق الأهداف؟

ويتناول هذا السؤال جملة المواصفات الفنية والخصائص الفكرية العملية للمورد البشري في تلك الهيئات باعتبارها نخبة مجتمع بالمعنى الحداثي للكلمة.

رابعا- الفرضيات:

يعتبر بناء الفرضية من أهم المراحل المنهجية في البحث السوسيولوجي، على اعتبار أنها تعكس مدى التعمق الميداني في المرحلة الاستكشافية، ومنه محاولة الانتقال نحو بناء علاقة بين حوادث ذات دلالة منطقية إحصائية[1] وهي بذلك تعبر عن مرحلة القدرة على بناء فكرة أولية عميقة قابلة للتحقق الميداني[2]، وبالموازاة مع مضمون الإشكالية ومنظورها النظري تتحدد فرضية البحث المركزية على النحو الآتي:

الفرضية العامة: المكونات الفكرية للمجتمع المدني غير قادرة على تنمية الثقافة السياسية.

ومن خلال عملية الدمج والمزاوجة بين الجانب النظري والميداني، تباعا لاستكمال المرحلة الاستكشافية اتضح ونظرا لطبيعة الموضوع تم حصر متغيرات الدراسة وتحديد المؤشرات ومنه تفكيك الفرضية المركزية إلى قسمين أي فرضيتين جزئيتين.

الفرضية الجزئية الأولى: قيادة المجتمع المدني غير قادرة على إقناع الجماهير وتهيئتها نحو تنمية الثقافة السياسية.

---

1. B .Mabilon Saadon ,**Le mémoire de recherche en science sociale** . Edition ellipse.2007.p 97.

2. Madleine Grawitz, **Méthodes des Sciences Sociales** , **4éme** édition Dalloz 1979.p.862 .

تتعلق هذه المسألة بمجموعة المتغيرات المتدخلة في بلورة بنية النسق النخبوي للأطر البشرية المسؤولة على الجمعيات والهيئات المعنية بتمثيل المجتمع المدني، من حيث قدرتها على قيادة النسق وتجاوز العقبات الوارد ظهورها اجتماعيا،تباعا لمعطيات متنوعة بحيث تتضح الأهمية القصوى للدور الذي تقوم به تلك النخب في إطار عملية التفاعل الهادف إلى تحصيل مبدأ التكامل مع وحدة النسق الاجتماعي وفقا لهذا المعنى فان التداخل لإحداث التوازن الملائم عن طريق التنظيم يعتبر بمثابة عملية إستراتيجية وحتى استشرافية القدرة على تملك وامتلاك النسق الجماهيري بشكل مستديم.

الفرضية الجزئية الثانية: مضمون ومحتوى البرامج لا يتفق مع خصوصية المجتمع المحلي.

ويرتبط هذا المستوى بالجانب الميداني التقني الفعلي والمعبر حقيقة على منظومات تكوين المجتمع المحلي، والمشكلات الحقيقية التي تشكل رهانه الحقيقي والتي من خلالها تتم بلورة معان القلق المشترك، المشكل إمكانا للتوجه ومنه العمل على مستوى مجموع الآليات التي تتدخل في وضع قواعد الأرضية الاجتماعية بما يستجيب والرؤية التنموية المراد تحقيقها وإسقاطها في الفضاء.

خامسا- تحديد مفاهيم الدراسة اصطلاحا وإجرائيا:

تعتبر المفاهيم والمصطلحات العلمية الأساسية التي يعتمدها البحث العلمي والباحث كأدبيات التخصص وإعادة العملية محل المعالجة، ونظرا لتسابك البنية المفاهيمية لهذا البحث، فقد حاولنا التركيز على العناصر المفتاحية والتتي من شأنها توضيح خط الاتصال وتمكين الرؤية على المستوى الميداني،وقد تم ذلك على النحو الآتي :

1- مفهوم الدور:

هو مجموعة التوقعات الخاصة بالسلوك تبعا لمنظور معين بحيث يوجد الدور المنطقي الموضوعي، بمعنى ما يفترض أن يكون وهناك الدور المتوقع عن الآخرين أو المنتظر منهم بحسب موقف معين إضافة الدور الواقعي الممارس الفعلي[1]، وهو ينسب من الناحية السوسيولوجية إلى رالف لينتون إذ يذهب في هذا الإطار إلى القول: بّأن كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار، ويفترض بالأشخاص القائمين بها إلى الخضوع التام لها ويحدد الدور جملة من الواجبات التي يضطلع بتنفيذها كل فرد في التنظيم: وبصيغة تعبيرية أخرى فإن هذا التعريف يربط الدور بالتنظيم مثل الجمعيات التي توزع فيها الأدوار وتحد فيها الاختصاصات توافقا لخدمة أهداف التنظيم الجمعوي[2]، ويتعلق أكثر بالكيان الشخصي من منظور الوسائط الإجتماعية، على أساس أنه وحدة عضوية وسيكولوجية متمثلة في مفهوم الذات كإطار للحالة الواعية بتواجدها كالجسم والروح وعلى علم بالكيفية التي ينظر إليه الآخرون، والدور له وظيفته الاجتماعية للقيام بها، ينظر إليه على أنه مجبر على إنجاز بعض المهام التي يمكن من خلالها إشباع توقعات الدائرة الاجتماعية والتصرف إزاء الآخرين بطريقة تبدي تقيمه الإيجابي لهم.

3-التعريف الإجرائي للدور الاجتماعي:

وهو ما تقوم به جمعيات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية بولاية تيسمسيلت من خلال جملة من التصورات والبرامج التي تعد تبعا لبنية تفكير المجمع المحلي في سبيل تهيئة الوسائط الثقافية الذهنية في اتجاه تقبل واحتواء الثقافة السياسية كبعد أقصى.

---

[1] الطالبة عرباوي نصيرة: **دور جمعيات حماية البيئة في نشر التربية البيئية**، رسالة ماجيستير (مدرسة الدكتوراه)، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2010، ص: 16.

[2] معن خليل: **معجم علم الاجتماع المعاصر**، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، سنة 2000، ص: 364.

4-مفهوم المجتمع المدني :

ليس باليسير تحديد مفهوم المجتمع المدني، على اعتبار تعدد المداخل وتنوع الأطر النظرية، والمرجعيات الإيديولوجية غير أنه يمكن القول أن المجتمع المدني هو تلك التشكيلة القانونية التي تضمن المشاركة في بلورة مصير المجتمع، لتنهي مهام المرحلة الطبيعية، وانطلاقا من هذا المفهوم تتضح أهمية الثقافة السياسية كإطار حيوي، يترجم منطق الممارسة الثقافية السياسية.

5-التعريف الإجرائي للمجتمع المدني:

وهو مجتمع محلي متكون من مجموعة من المؤسسات التنشئة على اختلاف أنواعها ومجالات نشاطاتها حيت تكون تبعا للمجتمع ذاته أو للدولة، أي المشرع والذي يحدد قانونا ما يمثل تنظيم المجتمع المدني[1].

6-مفهوم الثقافة السياسية :

إن تعريف الثقافة السياسية هي مسألة خلافية حيث توجد عدة تعريفات وتحديدات تبعا للمرجعيات التي تمثل كل مجتمع، غير أن الخط المشترك يفيد بأن الثقافة السياسية هي ذلك الإطار المركب والذي يشتمل على مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[2]. من جهة أخرى فان الثقافة السياسية تشكل آلية من الآليات

[1] سامية حسن الساعاتي، **الثقافة و الشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط2، 1983، ص196

[2] محمد سيد فهمي، **السلوك الاجتماعي**، دراسة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1988 ص114.

الإستراتيجية لتحقيق منطق الديمقراطية وهي بهذا المعنى تشمل على مجموعة من القيم المتفق عليها في محيط الفرد والجماعة.

7-التعريف الإجرائي للثقافة السياسية :

وهي مجموعة تمثلات القيم، المحددة تباعا لسلم القيم العقلانية المراد تجسيدها في الواقع العملي، وفقا لما تحدده إستراتيجية الأدوار في فضاء اللعب السياسي المتشكل في إطار نص القانون باعتباره تشكيلة من الضوابط التي تحدد حدود السير ومعالمه النهائية وتمتثل الثقافة كمؤشرات على مستوى الأفراد والجماعات بغض النظر على عن إطار الانتماء الايدولوجي أو المذهبي.

8-مفهوم التنمية:

وهي تلك السيرورة المراد تحقيقها في فعل المجتمع على ذاته، والتي تقود إلى اكتشاف الثروة بشروط إنتاجها وإعادة إنتاجها بشكل دائم، ومنه فان التنمية هي تعبير عن طاقة إنتاج اجتماعي في فضاء زمني محدد.

9-التعريف الإجرائي للتنمية:

وتتجسم من خلال درجة التوازن والانتماء الموضوعي كعملية في سياق الدور والوظيفة، مما يعني أن التنمية هي طبيعة ناتج العلاقة الوظيفي بين المواطن والمشروع الاجتماعي، بما يمكن أن يوضح وفقا لسلم التفاعلات منجزات النسق الاجتماعي كسيرورة تمثل الدولة دور القائد في اتجاه تحقيق الهدف، بغض النظر عن معطى التوجه الإيديولوجي أو المقاربة التقنية التخطيطية الاقتصادية.

10-مفهوم الجمعية:

يقابلها المصطلح الفرنسي (**Association**)، كما تعرف بالرابطة أو المنظمة ويصف هذا الاستعمال العملية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف وأغراض معينة. وقد يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة أي المنظمة التي تكون مجموعة أفرادها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات، ولها مجموعة أهداف مشتركة[1]. وكلمة جمعية تتكون من مستويين: ففي المستوى العام تستخدم للدلالة على كل تجمع إرادي ودائم متكون من أفراد مهما كان الشكل والموضوع والهدف أما مصطلح Association في حد ذاته فقد استعمل **اليوت سمول** (EliotSmall 1864-1929) كبديل لمصطلح مجتمع Société في أماله المبكرة على اعتبار كلمة "Société" توحي بنظرة ستاتيكية بينما كلمة Association تنطوي على نظرة ديناميكية حركية من حيث طبيعة فلسفة الوجود التنظيمي أي المعنى المؤسسي، وهو ما يتضح بشكل أكثر وضوح في معناها القانوني الخاص المتعلق بالنص التأسيسي والدال دلالة صريحة على عقد أو اتفاق يوضع من خلال شخصين أو عدة أشخاص بصفة عامة مشتركة ودائمة لتجنيد معارفهم ونشاطاتهم لغرض الفائدة العامة.

فبحسب البند الأول جويلية 1961 عرفت الجمعية كما يلي: "هي تعاقد بموجبه شخصان أو أكثر ينتظمون في نخبة بطريقة مستمرة دائمة بمعارفهم وأفكارهم وأعمالهم بهدف لا لتقسيم الربح وإنما إرادة مصلحة عامة إذ كانت تتمتع بشرعية قانونية، بفضل المبادئ العامة في القانون المعمول به في العقد والالتزامات ومنه فهي منظومة كاملة ومكتملة الشروط كما يعرفها الدكتور محمد حسين باعتبارها "جماعات مؤلفة من

[1] نيقولا تيماتشيف، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، ترجمة : محمود عودة وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف، ط 1،1970: ، ص: 108 .

الأشخاص الطبيعية والمعنوية ذات التنظيم المستمر لمدة معينة لغرض غير الحصول على ربح مادي[1].

ولقد حددها المشرع الجزائري في المادة 2 من قانون الجمعيات 90-31 بما يلي: "تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص"[2] .

سادسا-المنهج المتبع في الدراسة:

يشكل البناء المنهجي مرحلة إستراتيجية مهمة في البحث الاجتماعية على اعتبار أنه يشكل الحلقة الوسيطية بين الإطار النظري والجانب الميداني، إذ أن استنطاق الظاهرة الاجتماعية في ميدان تفاعلها يتطلب من الباحث رسم معادلة منهجية محكمة، تؤهل البحث لفحص متغيراته المشكلة لفرضيات الدراسة وقد تم ذلك على النحو الأتي:

1.6- منهج البحث:

مما لاشك فيه أن جمع المعطيات بحسب طبيعة البحث تتطلب مجموعة من الإجراءات المختلفة وهي جملة من الآليات التي تمكن من التحكم الجيد بما يقدم وينجز البحث بحسب المعايير المعمول بها والمتفق عليها[3] فالبحث الاجتماعي يخضع إلى ثلاث مستويات مترابطة مع بعضها انطلاقا من الإشكال فالبناء ثم التحقيق بحيث يكون لكل مرحلة من هذه المراحل أدواتها وتقنياتها. غير أنها لا تجد فاعليتها بدون ما يكون هناك

[2] محمد حسين، **الوجيز في نظرية الحق بوجه عام**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1 ،1985سنة،ص:17.

[2] دنكن ميشال، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة محمد الحسين ط1، دار الطبيعة ، بيروت ، سنة1986 ص: 87

[3] أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف وآخرون، دار القصبة للنشر، 2004 ص100.

منهج ملائم يسير عليه البحث، ولذلك فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع الخواص المتصلة بالظاهرة والإحاطة بجميع جوانبها كمحاولة لتفسير وتحليل الواقع الاجتماعي.

2.6-أدوات البحث:

لكل دراسة اجتماعية أدوات يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات أو البيانات الخاصة بدراسته.وذلك حسب الموضوع الذي تمت معالجته. فلقد فرض موضوع الدراسة الاعتماد على مجموعة من التقنيات التي ترتبط ببعضها كمتلازمات من حيث تكامل وظيفتها أثناء عملية التصميم وجمع المعلومات وقد تحددت هذه الأدوات على النحو الآتي:

أ-الملاحظة بالمشاركة:

وتعتبر العملية الأولى في البحث العلمي لأننا من خلالها نصل إلى وضع الفروض ولقد استخدمت كأداة مكملة في هذا البحث، لأن الملاحظة بالمشاركة تزيد من اتصال الباحث المباشر مع الموضوع، بحيث تتكون لديه صورة مبدئية عن نوعية المعلومات التي سيحصل عليها كما تساعد هذه الصورة في تطوير إجراءات أكثر دقة خلال المراحل المتقدمة من البحث[1]. وهذا ما تسمح بمعايشة العمل الجمعياتي بما يسمح لنا بالانتقال بحرية والاطلاع على ما يحيط بظروف النشاط، والندوات والأيام الدراسية فيما يخص الحث على توعية الجماهير، وإرساء معالم الثقافة السياسية التشاركية، وقد تمت هذه الأداة على مراحل مختلفة، تبعا للنشاط الجمعياتي، وهو ما يتوضح من خلال محاولة صياغة شبكة الملاحظة وتم ذلك على النحو الآتي:

[1]محمد علي محمد ،**علم الاجتماع التنظيم . مدخل للتراث والمشكلات** ، المنهج والموضوع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط ، 1986، ص 332.

جدول رقم(01) جدول تلخيص دليل الملاحظة

موضوع الملاحظة	موقع ومكان الملاحظة	المدة الزمنية	الحدث
الجمعية الثقافية للتراث الشعبي لولاية تيسمسيلت.	دار الشباب	يومين	تنظيم تظاهرة تراثية .
الجمعية الفيدرالية الولائية لأولياء التلاميذ.	مديرية التربية	يوم واحد أكتوبر 2017	تنظيم تظاهرة حول المرافقة الأسرية
الربطة الولائية للكارتي لولاية تيسمسيلت.	القاعة متعددة الرياضات	نصف يوم 2016	دورة رياضية.
الجمعية الدينية للمدرسة القرآنية المشرقية	المدرسة القرآنية بني مايدة.	فترات مختلفة	مسابقات قرآنية، تنظيم دروس
جمعية النداء الأخير للبيئة والعمران.	حي دالاس، حي سيدي الهواري. حي المرجة	فترات مختلفة	أيام تحسيسية لتنظيف الشوارع وترقية البيئة.

ب-المقابلة:

وهي تقنية مهمة وفعالة لجمع المعلومات والبيانات من الميدان وقد تساعد على الاستفسار حيث أنها تساعد لفهم الموقف الكلي، وقد تم التركيز على العناصر البشرية ذات العلاقة الوظيفية المرتبطة بتنظيم سير المجتمع المدني، على مستوى قطر الولاية قصد الإحاطة السوسيولوجية بتقدير المواقف المتعلقة بمشاكل مدخرات المعارف الأولية التي تحملها الرواسب الثقافية في مستوى البنيات الذهنية للأفراد، والتي يمكن فهمها من خلال تحليل المسؤولين عبر مسارات وتجارب مختلفة، وقد أجريت المقابلة مع رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة بمقر الولاية، وكذا رئيس بلدية تيسمسيلت، إضافة إلى

رئيس المنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائر. وقد اشتمل دليل المقابلة على النقاط الآتية:

- مناقشة المشروع الفكري للجمعيات.
- فعالية النشاط الجمعياتي في الميدان.
- درجة القدرة على التنسيق مع الهيئات الرسمية.
- الدور التنموي للجمعيات في تيسمسيلت.
- مستوى الإقناع واستقطاب الجماهير للمشاركة
- تقييم عام واقتراحات.

جـ- الاستمارة :

وشكلت الاستمارة الأداة الرئيسية في البحث، بحيث تم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة والتي بنيت بحسب التصور النظرية المعالج للإشكالية، ولذلك فلقد تمحورت حول فرضيتين رئيسيتين تم تغطيتهما بأسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة.

د-عينة الدراسة:

لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع المتناول (دور المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية) إلى حصر عينة البحث في الأعضاء الفاعلين والمشكلين للإطار القيادي للتنظيم على مستوى ولاية تيسمسيلت، ولذلك فلقد تم اختيار العينة اختيارا قصديا حسب طبيعة الموضوع وحكم المجال الجغرافي والمعرفي للإشكالية، وبغية للهدف المنتظر من خلال هذه الدراسة فقدتم الاعتماد على عينة المسح الشامل لجميع مجتمع البحث الأصلي المتكون من 71 جمعية ناشطة على المستوى المحلي لولاية تيسمسيلت. باعتبارهم عضوا

تبعا للوظيفة والدور المحدد تباعا للإشكالية ونظرا لطبيعة الموضوع كانت العيينة قصدية بمعنى جميع القادة المكونين والناشطين في مجال الحركة والتنظيم الجمعياتي وهذا من خلال القائمة الرسمية في مديرية التنظيم العام والشؤون الاجتماعية لولاية تيسمسيلت يعني المنخرطين القياديين بصفة قانونية ورسمية، والدين سطروا برامج عملية في ترسيخ الثقافة السياسية.

سابعا: الاقتراب النظري للبحث :

حاولنا في هذه الدراسة بلورة إطار نظري، يتفق وطبيعة الإشكالية المتجسدة كمقولات نظرية ترتبط بواقع اجتماعي معين، واقع يبحث عن منذ عهد الدولة الوطنية عن تحقيق الاتفاق العقلاني مع شروط نموه الموضوعي، ولان مدلولات المجتمع المدني مندرجة في إطار البعد الاقتصادي وكذا بنيات تفكير الثقافة الاجتماعية، فقد تطرقنا إلى البعد النظري للعملية التنموية باعتبار أنها ظهرت في سياق التفاعلات السياسية للمجتمع مع مشاركات موسعة النطاق للمجتمع المدني، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

1.7-المقاربات النظرية السوسيولوجية للبحث:

انطلاقا من الموقف الدوركايمي القائل بأنه قبل أن نتساءل عن أسباب الظاهرة الاجتماعية جدير بنا أن نتساءل عن كيف يمكن تمثلها [1]، أي أننا وفي هذا الطرح بالذات ملزمون بتحديد مستوى التصور ومنه مستوى التحليل بعد ذلك ونظرا لتداخل الكثير من الأطر النظرية والمفاهيمية في هذا الطرح فقد تحتم علينا الاعتماد على أكثر من مدخل منهجي في سبيل بناء مقاربة سوسيولوجية متكاملة تضمن شرط الإلمام بمحيط الإشكالية ومنه فقد تم تقسيم الإطار النظري إلى ثلاث أقسام أو مداخل مع محاولة تكوين الرابط النظري كمقاربة مركزية للبحث وقد تم ذلك على النحو الآتي:

[1] أحمد عياد ، **مدخل البحث الاجتماعي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006. ص 44.

يتطرق هذا المدخل إلى أهم الأطر النظرية باعتبارها نظريات مركزية وتاريخية شغلت حيزا مهما على مستوى اشتغال الحقل الأكاديمي، وبالنسبة للسياسات الوطنية في مختلف دول العالم، فتلك النظريات إذا مثلت الإطار المرجعي لبقية الفروع على اعتبار أن هنالك كم هائل تولد وتمخض بفعل التصورات الإيديولوجية، ويمكن القول أنه تبرز ثلاث معالم نظرية وهي النظرية الكلاسيكية الرأسمالية، والنظرية الماركسية، وكذلك الماركسية المحدثة.

إن هذه النظريات يكن القول أنها نظريات كبرى وأساسية في فهم آليات النمو والاقتصاد في كل المجتمعات باعتبار أنها أدمجت منهجيا ومعرفيا بعدا مهما، ويتعلق الأمر بتقنيات العمل في إطار رؤية شاملة أي ماكروية، أي النظر إلى التنمية كصفة وخاصة ملازمة لصيقة بمكونات الهيكل الاجتماعي، أضف إلى الصرامة التقنية التي تميزت بها في رسم المتغيرات الأساسية التي حددتها كآلية للتطور الاقتصادي وكيفيات الحراك الاجتماعي عبر التاريخ وهو ما سمح ببناء مقاربات نظرية كبيرة من حيث بنيتها المعرفية ومستواها الفكري حيث ركزت على بلورة محتوى الفعل الاقتصادي بصفته القاعدة الأساسية في إبراز معالم التنمية الاقتصادية الحديثة[1]، ويمكن تلخيص هذه النظريات على النحو الآتي:

أولا: المقاربة التنموية والمجتمع المدني:

نحاول من خلال هذا العنصر توضح العلاقة بين المدخل التنموي والمجتمع المدني في إطار الحيز الابستيمي للقرنين السابع عشر والثامن عشر، باعتبارهما القرنين اللذين مثلا مرحلة المخاض لظهور المجتمع المدني وبالموازاة مع ذلك مثلت منطلق النظرية الكبرى المذكورة أنفا، ولفهم الخط الرابط يتوجب علينا دراسة مفهوم الديمقراطية كأطروحة

[1]. Evertt.Hagen ,**Economie du développement** ,Imprimerie Jouve, Paris 1971 , P74.

فرضت ضمن سياق التحولات المجتمعية الكبرى، تلك التحولات التي بلورت البحث عن تأمين مستقبل المجتمع[1]، لقد تحولت الديمقراطية وعلى الرغم من تعدد مشارب الفهم والتطبيق بين المدارس والتيارات إلى إنجيل العصر، إنجيل جديد يضمن النظام الطبيعي للإنسان وكذلك مثلت عصر الحرية والتعبير عنها بما يمنحها القوة القادرة على مواصلة التقدم والتصدي لكل المعوقات الطبيعة منها والإنسانية .

يبدو أن المجتمع ملزم عند هذا المستوى بحتمية المرور بهذا الخط الديمقراطي لتمكين الوصول إلى مرحلة بلوغ أقصى معاني ودلالات إنسانية هذا المجتمع ككيان بشري معاصر قائم من حيث لوازم وجوده على مبدأ العقلانية .

يتضح هنا إن العلاقة بين البنية الاقتصادية علاقة تلازمية من حيث توقيت المرحلة وإطار العملية الديمقراطية المتحرك من صميم العامل الاقتصادي، والذي تحول بفعل آليات التموقع الطبقي إلى فاعل استراتيجي مركزي في العملية وبسبب تداخل المصالح تباعا لموازين القوى الاجتماعية المتنافسة لامتلاك التمثيل في مستوى الجهاز الدولاتي يصبح خيار انجاز وتصميم المجتمع المدني حتمية وظيفية لحماية الحريات وتأطير الفعل الديمقراطي خارج نطاق المصالح الوقتية الضيقة، مقارنة مع مقام القيمة الإنسانية والعقلانية للفعل الديمقراطي، فغير بعيد عن ذلك وبسبب غياب إطار المجتمع المدني يرى **موريس ديفريجية** أنه قبل التحدث عن الديمقراطية والتنمية سواء كشعار سياسي أو كنقل لتجارب نجحت في فضاءاتها الخاصة، يتحتم لزاما تفعيل العلاقة تفعيلا مؤطرا مع الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومنه تهيئة المجال الحيوي لاستيعاب سيرورات العملية.[2]

[1].جورج قرم، **التنمية المفقودة**، دار الطليعة بيروت، 1981، ص6 .

[2]. موريس ديفريجية، **الاحزاب السياسية**، دار النهار للنشر، بيروت، 1972،. ص 266

ثانيا– المقاربات الفلسفية السياسية الكلاسكية:

يمكن القول أن مخاض القرن السابع عشر مثل الإطار التاريخي لبلورة مشروع المجتمع المدني، بل مثل إطار الكثير من المقاربات والمفاهيم التي شكلت محور الاهتمام للعلوم الاجتماعية عموما، على اعتبار أن تلك المرحلة شهدت نقاش واسعا في كل أرجاء أوربا لمناقشة بنية الفعل الدولاتي، ولذلك فلقد توسعت دائرة النقاش على مستوى التنظير منذ ذلك الزمن، في سبيل شرح الإطار الفلسفي وإيجاد أسس الدولة والمجتمع بالمعنى الحداثي للكلمة والذي ينهي مرحلة الانتظام والتناظم وفقا لخواص الطبيعة تلك الخواص التي خلص إليها الفكر البشري والتنظير الفلسفي انطلاقا من أن العالم يتصف بالتعقل والواقعية، وأنه يسير وفق غايات وأهداف وأنه ليس أليا تباعا للنزعات المثالية[1]، وهو ما يعني أنه وعلى مستوى الفكر السياسي الذي كان له فضل التنظير لأطروحة المجتمع المدني قد اتسم بالواقعية والتعامل مع مفهوم الإنسان والعالم كواقع قابل لإدخال مركب التنظيم انطلاقا من قبول منطق التغير الاجتماعي، باعتباره مخرج لتديل الوضعيات الاجتماعية وتطويرها ضمن دائرة معرفية فلسفية تبحث في فلسفة الحق والقانون، أي الوجود الاجتماعي كمتحقق عيني للإرادة[2].

ويمكن القول أن مرحلة العقد الاجتماعي كانت بمثابة البداية الفعلية في سياق هذا الموضوع، وإن كان لا يمكن بأية حال حصر الحلقة الزمنية للدائرة المعرفية الفلسفية في حدود القرن السابع عشر كمنطلق للحديث عن أطروحة المجتمع المدني وبنية الفعل الدولاتي والسياسي لأن أطوار المد الفلسفي تعود إلى عقود زمنية غابرة فغير بعيد عن هذا الإطار يرى **لوبلاي** أن الحديث عن تاريخ النخب السياسية وما صنعته في بنياته

[1]. عبد المعطي محمد ،**أعلام الفلسفة الحديثة** ، دار المعرفة الجامعية ،1997، ص199

[2].عبد الرحمان بدوي ، **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**، دار الشروق ،مصر ، 1996، ص8

المجتمعية قديم قدم التاريخ نفسه[1] وعليه يمكن حصر أهم المحطات تباعا للمعالم الفلسفية الكبرى إلى قسمين، وقد اتبعنا في هذا التقسيم معيار طبيعة الخطاب المعرفي المتعلق بموضوع مفهوم الفرد والمجتمع بحسب الطبيعة الحضارية لكل حقبة تاريخية وللإشارة فان هذا التقسيم بما قد يحمله من تعسف يهدف فقط لتحديد مستوى الرؤية والتحليل والتصور وقدتم ذلك على النحو الآتي:

أ-أفلاطون Platon(428-347ق.م):

يعتبر أفلاطون من أكبر المفكرين الذين يمكن اعتبارهم بمثابة منظرين مرجعيين في تاريخ البشرية قاطبة، إذ لا يوجد فكر سياسي سواء من بعيد أو قريب، إلا وكان له وقفات فكرية معرفية تأملية في محتوى المقولات السياسية والإنسانية التي نظرت في اتجاه تناظم بنية الدولة، وذلك من خلال كتابه الجمهورية لقد مثل **أفلاطون** حقيقة بداية تشكل النواة الأساسية لمقولة المجتمع المدني وبخاصة عندما يقوم بالبرهنة على حتمية اشتغال السلطة السياسية نحو صناعة الانتظام خارج أفق الفردانيات الفرعية والتي سببت حالات الفوضى وتشتت قواعد انبثاق وتطبيق الحق الطبيعي وهنا تكمن عبقرية **أفلاطون** عندما يحول من مادة تشكل الحق الطبيعي إلى حق مدني وهي النقطة التي تشكل أساس الحياة الاجتماعية باعتبار أن المصلحة الفردية التي سيطرت على المرحلة الطبيعية لانتظام الأحداث تشكل مصدر القلق والفوضى، وفي تصور **أفلاطون** تبعا لما ورد في كتابه الجمهورية أن المدنية الاجتماعية كانتظام لإرادة الدولة بشكل منسجم تتحقق بشرطين أساسيين وهما شرطين بحسب أفلاطون متلازمان في الحضور والعلة معا والبداية في نظر أفلاطون يجب دون قيد أن تكون السلطة في يد الفلاسفة على اعتبار أن ملكة الفيلسوف الفكرية هي الأكثر قدرة على استيعاب واحتواء الأحداث كمقتضيات خاصة في

[1].Giovani Busino, **Elites et élitisme** , Editions d'Alger- Kasba , 1998 , P8.

فضاء المجتمع وتحت إشراف الدولة،إضافة إلى أن الحاكم وباعتباره من طينة الفلاسفة فهو الأكثر إيمانا بنشر الفضيلة وتأصيلها، وكشرط ثاني يرى أنه لتحقيق التناغم والتجانس بين أفراد المجتمع يتوجب إتباع أسلوب ضمان حق الجميع في التعليم بغض وهو ما يضمن بحسب تقديره توازن وعي الجميع عند نفس المبادئ التي تمت صياغتها لضمان سيرورات الحياة المدنية[1]، ويبدو أن **أفلاطون** يكرس في تصوره المثالي للمجتمع المدني مبدأ الديمقراطية كأسلوب للحياة العامة بعيدا عن معطى الفوارق كالطبقة الوضع الاجتماعي والجنس[2].

أي أن **أفلاطون** يرسم معالم المجتمع المدني انطلاقا من فكرة العدالة، وهي الغاية التي تفرض بإلزام حكم العقل فالمجتمع المدني طباقا للوصف **الأفلاطوني** هو نتاج للحاجة الملحة وتبعا لذلك يرسم **أفلاطون** صورة للمجتمع المدني كانسجام تمثلي لتشكيلات بشرية وفقا لمنظومة قوانين أي أن المجتمع المدني بصفته غاية من وراء تنظيم اقتضت الضرورة إليه يتحقق بتعاون الأفراد فيما بينهم لكن بمنطق المؤسس في سبيل إشباع الغايات وتحقيق الحاجات باعتبارها واحدة وفقا لهبة الطبيعة في أصلها الأولي[3].

ومن هنا يمكن القول أن التنظير **الأفلاطوني** للمجتمع المدني تمركز لإصلاح الأوضاع على تأكيد هيبة الدولة وسموروحها القانوني وهذا المسار يقتضي حكم الفيلسوف في سبيل إنهاء مهام الفردانية الأنانية الوحشية في مقابل تكريس مبدأ حق الجميع في الحياة، وكأن بأفلاطون يقدم في ذلك الوقت هندسة لنظام اجتماعي مرتكز على توازن النسق الاجتماعي وفقا لثنائية الدور والوظيفة.

ب- أرسطو Aristote" (384-322ق.م) :

1 . برتراند راسل ، **تاريخ الفلسفة القديمة** ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط2، القاهرة ، 1976، ص 297،298 .

2 . ابراهيم أحمد شلبي ،**تطور الفكر السياسي**، الدار الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت ، 1975 ،.ص 108

3 . فريال لحسن خليفة ، **المجتمع المدني عند توماس هوبز** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص 12

يتميز الفكر **الأرسطي** مقارنة بالمنظور الأفلاطوني بالواقعية بحيث كان وعلى عمق الطرح الفلسفي عنده قريبا من الحياة السياسية التي لازمت عصره،ونجد في كتابه السياسة روح التنظير برؤية بعيدة الأفق،انطلاقا من مقولته المركزية القائلة بفكرة أن الإنسان سياسي بطبعه، ميال للعيش في بنيات تنظيم مجتمعي تشكل الدولة قاطرة القيادة وناظمة للحراك البشري الساعي وعلى الدوام على تحقيق الحياة السعيدة ولذلك فان الحياة المدنية المتشبعة بالثقافة السياسية هي بمثابة أعلى دراجات الكمال والرقي للإنسان، وبذلك فأن نمط تشكل الجماعة تباعا للحياة السياسية المراد تحقيقها تجنبا لحالات الخلل والفوضى إنما هو المدنية الحقيقية[1]، ومنه فان **أرسطو** يرسم خطا تدرجيا لفكرة المجتمع المدني انطلاقا من التفكير في مكوناته الفعلية على صعيد الحياة الاجتماعية فوازع الطبع المدني والحاجة إلى الآخر، يقود إلى استحالة الحياة المعزولة للأفراد تباعا للبدائية على أساس اختراع فطرة الطبيعة، إن حاجة الإنسان للمجتمع المدني بحسب **أرسطو** تبدأ من الأسرة حيث يتشكل الكيان الأولي للجماعة البشرية والتي تطور في شاكلات مختلفة بمرور الزمن وتعاقب القرون، غير أن استدامة هذه السيرورة داخل فضاء الاجتماع ينبع من قوة الدولة بصفتها الضابط المؤسس عقدا نصا وقانونا[2]، ومنه يمكن القول أن نستنتج:

أن المجتمع المدني من منظور **أرسطو** هو الشرط الأول للمدينة وهو صورة مقلوبة بالمثل والتمام مع المجتمع السياسي المنجز كتعبير لروح الدولة الخالد، ما يفيد أيضا بالنسبة للتصور **الأرسطي** أن المدنية الاجتماعية بمختلف مكوناتها مرهونة بالدستور باعتبار أنه الضامن الأسمى لسيرورة العلاقات والتناظم وفقا لسلم القانون المعلن، فبالنسبة

---

[1].France Frago– **Les grands courant de la pensee politique**. Armond .PARIS, 1998 , P14.

[2]. مسعود طيبي ،**الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين**، دار هومة الجزائر 2007. ، ص316 .

لأرسطو إذن المجتمع المدني غاية ووسيلة في حد ذاته غاية من حيث أنه فضاء ومجال محقق للاتصال والتواصل بين مكونات المجتمع ووسيلة لكسب سنة الاستمرار والاستقرار.

جـ- القديس أوغستين Saint Augustin :

يعتبر القديس **أوغستين** أحد أهم مراجع الفلسفة السياسية عبر التاريخ وبخاصة في الفضاء الأفرومتوسطي، ولعل هذا الأمر مرتبط أيضا بالتقلبات التي مر بها القديس ومن أهمها الخروج من المسيحية والعودة إليها من جديد بعد رحلة تعمق في الفلسفة الأفلاطونية، وهو ما ولد إنتاجا فلسفيا غزيرا عميقا، ومتنوع انطلاقا من إدراك الآلهة مرورا بنظريات المعرفة وصولا إلى الاجتماع والسياسة، وعلى هذا المستوى يرى القديس أن الإنسانية البشرية منقسمة إلى موضعين متلازمان:

موضع أول ويتعلق الأمر بالأرض كمسرح للتاريخ والأحداث والتقلبات، أنه مسرح انجازات وإخفاقات الإنسان، ويرتكز الموضع الثاني على السماء وتمثله قبل البعثة المسيحية بالقديس حيث ينتفي الماضي والمستقبل برأييه ليحتل الحاضر وحده ملكات الزمن، وهو الزمن الموجود في عقل الإنسان بسلطة الرب المطلقة، وفي كتابه مدينة الرب بين القديس مسؤوليات المدينة الدنيوية في خلفته من مآسي، وأن مدينة الله أو المدينة السماوية غير مسؤولة عما حدث في الأرض من ظلم وتناحر دافعه الأساسي الملذات والماديات، هنا يرى **أوغستين** برهانا فلسفيا على ضرورة خضوع الدولة للكنيسة كتعبير عن المدينة السماوية في الأرض، غير أن ذلك يقتضي الانفصال من جهة أخرى بحيث يلح على ضرورة استقلال المعاني التنظيمية للوجود المجتمعي المقترحة كتمثيل للمجتمع المدني، على اعتبار أن المجتمع المدني تباعا لهذا التوجه يقود نحو إخراج الدولة كآلة قانونية مهمتها الأساسية إحلال السيادة الفارضة للقانون، ويبدو أن هذا الانفصال سوف يكون بمرور الأزمنة سببا لسلسلة من الإجراءات المصاحبة غير أن هذا الانفصال لا يعني أبدا القطيعة وإنما أريد به من قبل القديس توزيع المسؤوليات وعدم الخلط بين

منظومات القيم، الدين والدولة، مدينة الله ومدينة الأرض وصولا إلى الدولة والمجتمع المدني الذي يجب أي يتحول إلى كائن تنظيمي مقابل للدولة، وتبعا لهذا المخرج فان القديس يرى أن المسؤولية الكبرى ملقاة على المجتمع المدني الذي يجب أن يحقق الغايات القصوى لإرادة الله السامية، ومنه فان رسم آلية جبرية لإنهاء مهام الأنانية ونزعة الشر المبلورة للفوضى، المكرسة لطاقة الشيطان في الأرض، ومنه فان قانون العقاب حتمية لتقليص الخطيئة [1]، بما يحقق نحو إحلال الانتظام كبديل موضوعي للفوضى، فالإنسان لم يخلق ليعيش حياة عبثية تفتقر إلى خط المدنية كسياق طبيعي لاستيعاب متطلبات سيرورة الحياة الإنسانية بما يخدمه ويحقق ذاته.

د- توماس الاكويني Thomas Aquinas(1225-1274م) :

من المهم أن نعرف أهم مظاهر الصراع التي عاشها **لاكويني** في حياته لعبت دورا مهما في صقل وبناء تصوراته، ولعل من أبرزها معارضة أبناء جيله لدفاعه الشديد على فلسفة أرسطو الذي كان تأثرا به واضحا في كتاباته وبخاصة عندما يقارب المعاني والدلالات المحددة لتنظيم تصور أطروحة المجتمع المدني، منطلقا من الفكرة الرئيسية التي شكلت بالنسبة له مصدر الاستلهام الحقيقي، إذ أن الحقائق بحسب **الاكويني** مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا، وأن الجمل الطبيعية كمقولات كلية لا تتعرض في المطلق مع الحقائق الإيمانية التي هي فوق قدرة العقل الإنساني، فهذا الترابط الخلاق يشكل نقطة الانطلاق للاهوت **الاكويني**، لأن ما يظهره الله في الطبيعة لا يتعارض مع النص وانه لا تعارض بين المعرفة الإيمانية والمعرفة العقلية، ومنه فان الطبيعة الإنسانية مفطورة على الاجتماع والمدنية، وهي صورة ذات دلالة على روح الرغبة في الانسجام إن الإنسان

[1] .محمد الغيلاني ، **المجتمع المدني** ، هل سيتم الاحتفاظ به ؟ ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع .بيروت ، 2004 ، ص 37

تباعا للطرح الأرسطي مدني وسياسي بطبعه، ولما كان كذلك فان أفكار المجتمع المدني يجب ان تتوفر على ثلاث مبادئ:

وأول تلكم المبادئ أن الإنسان بصفته الغريزية الاجتماعية تقتضي أن يكون تناظم المجتمع هو السبيل والآلية لتحقيق أغراض وغايات الإنسان بغض النظر على التراتبيات الممكنة .

ولذلك فان المبدأ الثاني يجب أن يتضمن المجتمع في مستوى تصور أفراده على وحدة الغرض كإطار عام ،وهو ما يقود إلى حتمية وجود الدولة كقوة تفرض سلطان وجودها لتحقيق الأهداف العامة المشتركة بما يخدم المصلحة العامة والتي تشكل ملكية جماعية، وهذا بتنظيم عقد سياسي معلن ومعلوم المعاني والدلالات يقوم على اتفاق بين الحاكم والمحكومين[1]، والمعلوم بالنسبة لهذا المفكر فإن أفضل شكل للحكم بالنسبة للدولة هو الحكم الملكي لأنه برأيه يضمن وحدة الشعب تلك الوحدة التي تؤشر لحالة الاستقرار لضمان تراكمات الخير في الحياة.

ويفرق **لاكويني** بين نوعين من السلطة، وهو تفريق نتج بسبب مظاهر الخلط المتعمد في تلك الفترة، فثمة سلطة مجردة مثالية سامية ذات مصدر الهي، وسلطة وضعية بشرية إنها سلطة الحكم التي تتدخل فيها إرادة الإنسانية تمتثل في هيئة قيادة تسير منظومة المجتمع المدني[2]، غير أنه من الضروري بالنسبة لهذا المفكر أن ننتبه إلى أن عدم الخلط بين شكلي الحكم لا يلغ العلاقة أبدا، فالمجتمع المدني تباعا له يستند على مقاربة لاهوتية تقر وترتكز على ضرورة تأسيس العلاقة في إطار عملية التنظيم الاجتماعي بين الإنسان والله، ولعل ذلك المبتغى يتضمن بحسب تصوره إحياء مستديم للضمير في تسيير حكم الجماعات البشرية في سبيل تأمين البقاء والصالح العام.

ثالثا- المقاربات النظرية التجريبية الوضعية الحديثة:

[1].هشام محمود الأقداحي ، **علم اجتماع السياسة**، مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية ، 2009 ، ص.34.35

[2]. إحسان محمد الحسن ، **علم الاجتماع السياسي** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص136

بعد فشل الفكر الكنسي في إقناع الإنسان الغربي في تنظيم ما يمكن إن يكون عليه كإطار محدد تباعا لجملة من التصورات، ظهر إطار جديد يقوم على مبدأ المقاربة الوضعية في تفسير الأحداث والظواهر بإرجاعها إلى عواملها الأصلية الموجودة تحديدا في كيانات الواقع الاجتماعي، والذي يقتضي التعامل معه كواقع معطى قابل للإدراك الحسي المباشر، وهي اللحظة الفارقة في تاريخيات الفكر البشري الملزم بإتباع سبيل قواعد ومسلمات الإطار المرجعي الوضعي موضوعا ومنهجا، على اعتبار مسلمات الحضارة الأوربية انطلاقا من مخرجات النهضة الأوربية وصولا إلى الثورة الصناعية والتي كان لها أثر صريح في بلورة أطروحة الفكر السياسي كما يرى **دافيد كتلر**[1] وسوف نحاول استعراض أهم المعالم والمحطات التي مر بها على مستوى التفكير والتنظير لمدلولات المجتمع المدني، وذلك على النحو الآتي:

أ-ابن خلدون: (1332-1406م):

على الرغم من صعوبة دمج النظرية الخلدونية في هذا الحيز،على اعتبار أن شروط الدائرة الابستيمولوجية الوضعية الغربية تختلف على مستويات عدة إلا أن الفكر الخلدوني وباعتبار التزامن التاريخي ومستوى التحليل يموقع **ابن خلدون** كنقطة فارقة في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي البشري، ولعل تلك الخاصية ترجع إلى سببين أساسيين، ولابد من المرور بهذين السببين حتى نضمن شروط الإحاطة بالفهم الخلدوني وذلك على النحو الآتي:

1- **الممارسة الميدانية:** إن حديث **ابن خلدون** في إطار الفكر الاجتماعي والسياسي أكثر عمقا من سابقيه لأنه مارس العملية السياسية كفن إدارة الممكنات ضمن سياق العلاقات وتفاعلات الصراع الناتج تباعا للأحداث، ولذلك فان تحليلاته بعد ذلك تميزت

[1]. أنطوني دى كرسبنى، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ، ترجمة نصار عبد الله ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ، 1988 ، ص18

بادراك الحقائق في الميدان الفعلي للسياسي وهو ما مكن **ابن خلدون** من القدرة على تشريح الظواهر وفهمها فهما واقعيا، بما مكن من إثراء التصور لما يمكن إن يكون عليه المجتمع المدني على وجه التحديد، فلم تكتفي المقاربة الخلدونية بمجرد الوصف والتنظير من الموقع المعرفي المنفصل في كثير من الحالات عن التجارب الميدانية والتي تمثل إطارا حاسما للملاحظات الكفيلة بضمان واقعية التصور.

2- **المقارنة والتنقلات:** من المعروف على **ابن خلدون** أنه ارتحل من الشرق إلى الغرب، وهو ما مكنه من بناء أنموذج موضوعي للمقارنة بين الحالات والأحداث المتغيرة تباعا لأصول وملابسات المراحل من جهة وبحسب تنوع المناطق والتشكيلات البشرية في الرقعة الممتدة جغرافيا، والتي شهدت أحداث كبيرة في تلك المراحل [1].

يمكن القول مقاربة المجتمع المدني في **الفكر الخلدوني** تفهم من خلال دلالات المقارنة بين البدو والحضر، ومظاهر الترقي تباعا للمقارنات التي سجلها بن خلدون وكيف أن مقدرا مهما من التاريخ البشري للبيئات العربية انسدت على تكوين المدينة وان كان **ابن خلدون** يرجع السبب إلى أكثر من عامل إلا أنه يقر بأن غريزة الاجتماع بين البشر ليبقى تنظيم وتأطير ذلك المعطى نتاجا للمتغير الوسيط، وهذا ما يمكن استنطاقه من خلال عبارته الآتية:

من البين أن الالتحام والاتصال موجود في طباع البشر، وإن لم يكونوا أهل نسب واحد. إلا أنه، كما قدمناه، أضعف مما يكون بالنسب، وأنه تحصل به العصبية بعضا مما تحصل بالنسب. أهل الأمصار كثير منهم ملتحمون بالصهر يجذب بعضهم بعضا... وتجد بينهم من الصداقة والعداوة ما يكون بين القبائل والعشائر[2].

---

[1]. أحمد جاد، **مقدمة بن خلدون**، دار قصر البخاري للنشر والتوزيع. الجزائر، ص 171، 173

2 . ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق عبد السلام الشدادي، ج2، المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجزائر ص237 .

وهكذا فأن التعبير عن المجتمع المدني بالمعنى **الخلدوني** مقلوبا من حيث تحليل الوضعيات التي قدمها **ابن خلدون** وقد يكون ذلك منطقيا تماما لأن المرحلة والسياق الزمني للمقاربة الخلدونية لازمتها حالات الانحطاط، **فابن خلدون** وفي إطار الثنائية الجدلية بين البدو والحضر يتكلم على مفهوم العمران الحضري، وهي خاصة تنظيم اجتماعي تعرف بحالة الانتقال من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن، ويظهر ذلك في عبارته الشهيرة في أن الصنائع إنما تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته وهو الشرط الذي يضعه **ابن خلدون** في كل تجمع بشري حتى تكون الدولة وتصمد أمام الأحداث ومركب الصراع وصولا إلى مرحلة النضج تدريجيا وبهذا المعنى يتضح التفسير السوسيولوجي للكثير من الحلقات المفقودة، في كيفية انتقال بنية الدولة الحاكمة، وهذا ما يفسر كيفية تحول المجتمعات البشرية إلى المجتمعات المدنية، ومنه الوصول إلى منطق تسيد الدولة والتنظيم المحكم بحيث يتحول الوازع المدني بفعل التراكمات إلى نظام يدين به الفرد تلقائيا وهو الفارق النوعي بين مجتمع البادية المتفاعل بدافع العصبية تباعا لمضمون العصبية وبين مجتمع المدينة المتناغم أليا بحسب خواص وميزات عرف العقد الاجتماعي المتراكم حضريا.

ب.ميكيافيلي Machiavelli(1469-1527م) :

انطلق **ميكيافيلي** من مصادرة طبيعية واقعية، ويتعلق الأمر بخواص الطبيعة البشرية المماثلة للأنانية، وحب الذات تفردا وانفرادا، ولهذا المعطى الجوهري أثر كبير على صناعة ونسج منظومة العلاقات، المتفاعلة تبعا لتكون مصادر الرغبة في تحقيق الذات فالإنسان كما يقول **ميكيافيلي** يمكن أن ينسى بسرعة وفاة والده دون أن ينسى ضياع ارثه وممتلكاته.[1]

[1]. نيكولا ميكيافيلي، **الأمير** ، ترجمة حماد خيري ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1981 ، ص 145

ولذلك فان قاعدة حكم الأطر البشرية تقتضي وضع هذه الحقيقة في مقدمة المسلمات الأساسية لتنظيم حياة الجماعات البشرية تجنبا للفوضى وبالمقابل ضمان خط الضبط الاجتماعي المشترك [1].

وهي الغاية التي من دونها وبحسب الوقائع والتاريخ، تضعف الدولة في تملك إطارها القاعدي الاستراتيجي، فضمان الانضباط المستديم في مستوى تنظيم سير الحقوق والواجبات تقتضي القوة واستعمال آليات القهر لتكريس سيادة العدالة كتمثيل لروح الدولة وبذلك يتعدل المزاج الطبيعي للأفراد والكيانات البشرية عموما شيئا فشيئا في اتجاه التخلص بالمعنى المدني، أي أن الحياة المدنية للمجتمع هي عملية استخراجية من صميم الطبيعة البشرية للمجتمع وتقويمها عن طريق سلطة الدولة وقدرتها الكبيرة لتطبيق العدالة في سبيل توسيع معنى المواطنة كحق مضمون بقوة سلطان الدولة والتي تعمل من منطلق تحرير الإنسان من عقدة الشر الفر دانية الأنانية[2]، بمعنى تخليص المجتمع من أنانيات الأفراد المتخذة من وراء المبدأ لتحقيق الذوات الفردية.

بالعودة إلى كتاب الأمير فانه يمكن القول أنه مثل مرحلة التأسيس الفعلي لفن السياسة مستفيدا من تراكمات المحطات التاريخية التي شرحها **ميكيافيلي** مبينا حالات الانحطاط والفساد، والتي تظهر كمؤشرات في فترة تاريخية معينة لتعبر عن حالة الضعف في بنية نظام الحكم، ومنه يرى من خلال اعتماد المنهج لتاريخي المقارن على مستوى المحطات والأنماط المنتهجة في بنية فكر الأمير الحاكم للفضاء الاجتماعي وتباعا لذلك فإن أفضل ميزات الأمير الناجح من خلال الفحص الخاص، من اتصف بالقدرة على صناعة قنوات الاتصال المثلى مع الرعية والعمل على تأسيس تلك السيرورة بشكل منظم ومستمر مع اختيار اللحظة المناسبة لتغيير البنيات الذهنية للجماهير في شاكلة قرار

---

[1]. موسى إبراهيم ، **الفكر السياسي الحديث المعاصر**، دار المنهل ، بيروت ، 2011 ، ص30

.باول جون ، **الفكر السياسي الغربي**، ترجمة محمد رشاد محمد ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1985 ، [2]ص247

يشكل شحنة توجيه قوية نحو الهدف المسطر، وتجدر الإشارة إلى أن **ميكيافيلي** انطلق في هذا الكتاب من قلق وهم معرفي كبير تمثل في محاولة إيجاد الطريق لإعادة بعث مجد روما الضائع في التاريخ والذي تدنى إلى اضعف المراتب بوضع الشعب الايطالي المنهار، بحيث ينتهي **ميكيافيلي** إلى اعتبار أن الأساس الأمثل لضمان السيرورة وحفظ بنية الدولة هو القوة المعتدلة المعتمدة على رؤية فكرية مشتملة تأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات البناء الاجتماعي، والأهم هو السعي في اتجاه الكمال نحو الحياة المدنية كبديل حتمي لحياة اجتماعية تغرق في الفساد المتشعب، ومنه فأن أفضل الأساليب السياسية لتنظيم المجتمع بما يحقق الغاية المدنية المقننة بسلطة القانون هو النظام الجمهوري الديمقراطي هو أفضل أنظمة الحكم وهذا بالنسبة للشعوب التي يسودها منطق الأخلاق والتدين، في حين وفي وضعية الشعب الايطالي فان ضمان التصميم المدني لحياة المجتمع على ذاته يقتضي الحكم المستبد أي الحكم المتسلح بالقوة القاهرة الجبرية القادرة والكفيلة بردع السلوكات الفوضوية وإحلال التنظيم سلطانا قاهرا وإلزاميا، فتبعا لوازع الفوضى في ذهنية الأفراد فان سلطان الدولة يجب أن يكون قويا وذكيا خبيرا بلامتوقع تصرف وتصور الرعية، فالقوة والاستبداد في فكر الأمير الميكيافيلي ليس إلا وسيلة محتمة لتحقيق غاية مثلى إنها الحياة المدنية المجال الحيوي الأمثل لضمان سيرورة دولة قوية قادرة تصميم الوحدة، وهذا الأهم على مواجهة الخطر الخارجي.[1]

جـ. توماس هوبز Thomas hobbes(1588-1679م):

لقد استفاد **هوبز** كثيرا من رحلاته التي وسعت له أفق النظرة العميقة لما يمكن أن يكون عليه المجتمع كمتكون ناتج من تصميم العلاقة المثلى بين الشعب والدولة[2]، إنها مرحلة العقد الاجتماعي، باعتبارها نظرية تنبع من الرغبة الملحة للخروج من دائرة

[1].عبد اللطيف كمال ، **الامير . خطاب الحظ والقوة** ، دار التنوير والنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1985، ص 58-59

[2].برتراند راسل ، **حكمة الغرب** ، ترجمة فؤاد زكريا ، عالم المعرفة الكويت ،1983 ، ص64

الفوضى والتوحش الطبيعي، ينطلق **هوبز** من مقولة الحالة الطبيعية كإطار منطقي للعدل الطبيعي، وثمة أربع مستويات بدائية لهذا الحق الطبيعي[1] :

بداية بحق البقاء والمحافظة على الذات هو الأساس الطبيعي للوجود،حق الدفاع عن الحياة كتعبير ضمني لغريزة البقاء المودعة في كينونة البشر، حق تقرير المصير كوجهة للإنسان باستعمال كل أنواع الوسائل لتحقيق الغايات، وأخيرا حق الملكية الجميع يملك كل شيء ولا يملك شيء بهذه الحقوق الأربعة والتي تعبر عن الحياة ما قبل المدنية، تصبح الحياة مستحيلة بل أن الموت سيكون فاتورة التفاعلات بين هذه الحقوق الأربع، بحيث أن ترك المسألة في يد الأفراد قطعا سيقود إلى العنف والدمار لأن الإنسان مزودا بشحنة الأنانية والعداوة ضد أخيه الإنسان[2].

ما يعني حتمية التعاقد بحضور الدولة كقوة رادعة تضمن صلاحية تمثل العقد في الفضاء الاجتماعي، إن قيم المجتمع المدني كبديل للمرحلة المتوحشة البدائية، أي أن المجتمع المدني من منظور **هوبز** هي تلك الحالة التنظيمية السامية، والتي تشير إلى الثقافة السياسية للمجتمع في مستوى فكر الأفراد والجماعات التي ستتعود على التناظم الآلي وفقا للقانون وللإشارة فان **هوبز** من الأوائل الذين فرقوا بين الدولة والمجتمع المدني على الرغم من مواقفه المساندة للحكم الملكي المطلق، أي أن القوة التي نادى بها في كتابه التنين لم تكن، القوة في دلالاتها الوحشية بل القوة كآلية تضمن العيش المشترك بعيدا عن الهمجية[3]. أي الدعوة إلى سلطة قوية تجنب حربا أهلية مستشهدا بالكثير من الشواهد التي حدثت في مسرح التاريخ[4]، ولعل أهمها ما عايشه **هوبز** ذاته سنة 1642م لم

---

[1].امام عبد الفتاح، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الجزائر1985 ، ص332

[2].سباين جورج ، **تطور الفكرالسياسي**، ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف . القاهرة ، 1971 .ص629

[3].مطر أميرة حلمي ، **في الفلسفة السياسية**، دار الثقافة . القاهرة ، 1978 ، ص96

[4].ابراهيم زكريا، **اللواياثان التنين لتوماس هوبز**، مجلة التراث الإنسانية ، المجلد 1 ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة .مصر ص251

سقط الملك وتم إعدامه لتعيش بريطانيا حالة شتات اجتماعي وتوسع نطاق الفوضى واللامعنى.

وهي مبررات تصور لحتمية تكوين العقد الاجتماعي لا يكون ممكنا إلا بكيان دولة قوية جدا تنهي مهام الفوضى والانحرافات فعلى الأفراد التنازل تماما على حرياتهم البدائية والفوضوية في إدارة شؤونهم، والانتقال نحو الامتثال المحتم والاحتواء بداخل تنظيم سياسي ينوب على الجميع[1].

د-جون لوك JohnLocke(1632-1704م):

كان للظروف الاجتماعية أثرا في تفكيره وتصوره، ولعل من الأهم تلك النزاعات المحتدمة حول الملك والصلاحيات التي تكون أو لا تكون، وهو ما خلف صراعات كبير في الفضاء الاجتماعي البريطاني، ويمكن القول أن مستويات الصراع تميز واشتمل دائرتين:

أولاهما النزاع العنيف بين البرلمان والسلطة، أخذ هذا الصراع أشكال عديدة تمثلت خصوصا في الصلاحيات، وثانيا الصراع التقليدي المتجدد بين الكنيسة والدولة، ونظرا لعقيدة **جون لوك** المناصرة للحرية بالأساس فان مفهومه للسلطة أخذا شكلا متميزا في نظريته، ولعل أهم سؤال في أطروحته هو توضيح العلاقة بين الحكومة والمجتمع ومنه ما هو الشكل وما الهدف الذي مثل الحكومة، بمعنى ما هي الأسس التنظيمية المشرع لها لقيام تلك الحكومة؟ وهي كلها مسائلات تنتهي إلى بلورة مفهوم السيادة الاجتماعية وتوضيح العلاقة بما يضمن الحرية[2].

وضع **جون لوك** سنة نظريته بداية في كتاب في **الحكم المدني سنة1690م** وتمحور هذا الكتاب حول نقد أطروحة الحكم المطلق واثبات محدودية براهينها وتبريرها

[1].موسى إبراهيم ،**الفكر السياسي الحديث والمعاصر**، دار المنهل اللبناني، بيروت .2011. ص36

[2]منصور مرقومة، **المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة (الجزائر). ص 303.

فالأساسات بحسبه تنطلق من الحالة الطبيعية التي وهبت حقوق مقدسة، أهمها بالملكية كإطار أولي للحرية في مجتمع بدائي تعبر عن مرحلة الحق الطبيعي والذي مصدره ملكات العقل الإنساني في مسلمات تكوينه القبلية، فالخروج من هذه الحالة إلى الحالة السياسية كانت نتيجة مستجدات وظروف حدثت بتطور تمثلات التفاعل البشري الناتج عن اشتغال الحق الطبيعي الممتثل في الملكية، الإنسان حرا يملك ذاته وعمله، في مثل هذا الحال، فان مبرر تنظيمي يحكم مخرجات هذا السند الطبيعي بدخول متغير وسيط هو العمل.

ومنه فأن عقدا اجتماعيا ينتج ويفسح المجال لظهور بنية الدولة يجب أن يقوم على التراضي بما يحمله التراضي من معان الإدراك والوعي الكامل[1]، ويحدث ذلك بالتنازل النسبي عن الحقوق في مقابل ضمان صيانة وحماية الحق الطبيعي، وهو المبرر القاعدي لإقامة السلطة كعقد اجتماعي محدد المعالم، ومنه فان روح هذا العقد تقوم على الاتفاق بين الحاكم والمحكوم مع إلزام الطرفين بمستلزمات بنود ذلك العقد وهو المفهوم الأكثر حداثة واستشرافا في نظريات العقد الاجتماعي، كقاعدة تأسيس تاريخية لمفهوم الدولة في بعدها الحداثي [2].

وتباعا لذلك يكون المجتمع المدني نتيجة طوعية الأفراد لضمان حقوقهم التي وهبوها في مرحلة القانون الطبيعي، فالسلطة هي الضامن الأهم لتحقيق هذا المسير الطبيعي في الحياة المدنية، ويكون لزاما لذلك إحداث التناغم الخلاق لأنه ومن وجهة نظر **لوك** فان الأفراد الذين يعيشون كمواطنين في دولة ذات فعالية في حماية حرياتهم سيكون رد الفعل من المواطنين هو تدعيم كيان وقوانين هذه الدولة لإحلال المواطنة بمدلولها المدني[3]

---

[1].محمد رفعت عبد الوهاب ، **الأنظمة السياسية**، منشورات الحلبي ، دمشق .2005 ، ص 40

[2].عبد الله العروي ،**مفهوم الدولة** ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ، د س ، ص138

[3]. ستيفن ديلوونتيموثي ديل ، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني** ، ترجمة ربيع وهبة. مصر ، 2010 . ص342

وبهذا المعنى يتجلى فهو سيادة المجتمع بالمعنى العقلاني الوضعي والتنظيمي للكلمة بعيدا عن أشكال الممارسة التعسفية للسلطة [1].

هـ. جان جاك روسو Jean- Jaques Rousseau(1712-1778م) :

ينطلق **جون جاك روسو** من مسلمة منطقية تاريخية في نظرية العقد الاجتماعي وهي أن الإنسان يولد كامل الحرية غير المنقوصة، ويوجد في السياق الأخر مقيدا في أكثر الحالات، وإذا نحن تتبعنا سير التفاوت إلى الأمام سنجد إن أولى الخطوات التي أرست التناقض يوم أنشئ القانون وأقام حق الملكية، وثانيتها يوم أنشئت الحاكمية والسلطة وأخير يوم استبدلت السلطة الشرعية بالسلطة الاستبدادية [2].

وبناءا على هذا المعطى يبين **روسو** أن الإنسان والمجتمع والدولة على وجه التجديد أمام حتمية عقدا اجتماعيا ينهي تناقضات الحالة التي تم تقنينها في سياق التغيرات الاجتماعية واعتباره كشرعية غير قابلة للنقاش، إن المجتمع وافرد في خضم هذا الموقف أمام عقد اجتماعي جديد، بحيث يهب الفرد حريته الأصيلة لصالح المبدأ العام المتمثل في الخضوع للإرادة العامة في سبيل تنظيم وتسيير شؤون الجميع بالوقوف على نفس الدرجة والمسافة أمام القانون، وتتجلى مظاهر المواطنة أمام ذلك العقد كما يلي[3]:

- الربط بين المواطنة والرعية، بمعنى اعتبار الموطنين كرعايا بمعنى تحديد المسؤوليات المشتركة المتعاقد عليها في الفضاء المدني العام ذ.

---

[1]. عبد الوهاب بن خليف ، **مدخل إلى علم السياسة** ، دار قرطبة للنشر و التوزيع. المحمدية. الجزائر، 2010 ص 111.

[2]روسو، **أصل التفاوت بين الناس**،ترجمة بولس غانم ،المؤسسة الوطنية للنشر والطباعة. الجزائر، 1991، ص124

[3] .أندرية أيكه وآخرون ، **الأنظمة السياسية** . **العلاقات الدولية**، ترجمة سامي أبو يحي ، المكتبة الشرقية . بيروت 2012،ص56

– الربط بين المواطنة والمدنية وهي الربطة التي تحدد معنى السيادة بل والمعنى الحقيقي للوطنية من خلال المشاركة المقننة في صناعة العملية التشريعية كتعبير منظم للإرادة العامة بعيدا عن مكنون المزاج الذاتي.

– يكون المواطن شريكا واقعيا في تشريع وتصميم مصير المجتمع وآليات تنظيمه بمقتضى العقد الاجتماعي فالفرد يكتسب صفاته المدنية وهي الحرية الأخلاقية المطلوب تأسيسها أي أن الانتقال من الموضع البدائي للطبيعة إلى حالة الدولة المدنية بما تحمله من أبعاد أخلاقية وحضرية جديد تضمن حق المواطنة للجميع[1].

– ومنه فلا يمكن بحسب **روسو** بل ومن غير الممكن الحديث عن مجتمع مدني بعيدا عن تقنين وبلورة معنى المواطنة وتقنين تنظيم آليات إرساء قيمها فعليا في الفضاء المدني للحياة الاجتماعية[2].

و–هيغل Hegel(1770–1831م) :

تعتبر الفلسفة **الهيجلية** من أعظم الفلسفات الألمانية التي كان لها أثر كبير في الدوائر المعرفية العالمية، التي مثلت حقل التفاعل الجدلي لأغلب المواضيع والمطارحات التي شكلت محاور اهتمام العلوم الاجتماعية ولعل من أهم تلك المواضيع موضوع المجتمع المدني منطلقا من نقده لنظرية التعاقد الاجتماعي، والتي اعتبرها فاشلة وغير قادر على ضمان الأمن القومي الشامل والحماية المطلقة للجميع، أن حالة عدم الانسجام واضحة وصريحة جدا بين الدولة والمجتمع المدني.

ذلك الإطار المتخيل كصورة نظرية مفهومية افتقرت بحسب **هيجل** إلى الترابط المشترك، ولا يكون ذلك إلا عن طريق القوة كإطار واحد ووحيد يحقق التوازن مع منظومة العقل كاستواء مع الواقع ويرى **هيجل** أن المجتمع المدني كنسيج عقلاني يجب أن

[1]. عبد القادر تومي ، **العولمة من الاقتصاد الى الايديولوجيا**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص53

[2] . Jean– Jaques Rousseau ,**Du Contrat Sociale**.ENAG ,2001 , Alger .P 6, 7

يتضمن حماية الجميع فالأخلاق يجب أن تكون ميثاق عام وليست فردية لأن طبيعة الإنسان مدمرة، ولذلك يستعرض **هيجل** بشكل تكاملي عناصر الحق كما يعتبرها أساسيات حيوية يجب أن تملا مكونات المجتمع انطلاقا من مؤسسات تكوينه كالأسرة المدرسة من ذلك أن وضع الموازنة الواقعية على مستوى سلم الحاجات، وأن لا يترك في متصرف الطبيعة الأولى، بحيث يتضمن هذا واقعية الحرية عن طريق ضمان الملكية الخاصة في سند قانوني محكم تعود مسلمات قيادته في يد العدالة[1]، وهذا المسعى يحكمه إطار عام يسمى المصلحة العامة بالنسبة إلى **هيجل** فأن هذا سيحقق توحيد الفرد مع الكل، وبتعبير أوضح عند **راولس** قدرة الأشخاص على امتلاك معنى معين للعدالة [2] وتتحقق هذه القضية بالنسبة إلى **هيجل** بحضور الدولة القوية باعتبارها الإطار الأمثل لصياغة معاني المجتمع المدني فعليا والذي اعتبره فضاء للحياة الأخلاقية بوصفها ميثاق عام يحكم جميع مكونات المجتمع.

فحسب **هيجل** الدول وحدها لها أهداف واعية وكلية وفوق تلكم الأهداف المتعددة هدفا أسمى انه الهدف الذي لا يمكن التفكير في غيره، إنها مصادرة العقل وتحقيق العقل[3] وبعبارة أخرى يرى **هيجل** أن الدولة بهذا المعنى وباعا لهذا السياق يجب أن تكون في خدمة انتصار العقل في الواقع.[4]

---

[1]. هربرت ماركيوز ،**العقل والثورة : هيغل ونشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا .الهيئة العامة للتأليف والنشر ، 1970، .ص219

[2]. جان مارك فيري ،**فلسفة التواصل**، ترجمة عمر مهيبل ،منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 2006ص164

[3]. يعقوب ولد القاسم ، **الحداثة في فلسفة هيجل**، اتحاد الجمعيات الفلسفية، مصر ط1 ، 2003،ص173

[4]. Lapassade George , **groupe** , **Organisation**, **institution** , Gautier Villard Paris , 1974 .p7

ن- كارل ماركس Marx(1818-1883) :

لم يخل مفهوم المجتمع المدني من حتمية الخضوع لجدلية الديالكتيك المشتق من حيث أصوله من الفلسفة الهيجلية والمثالية التي كان **فيورباخ** تعبيرها التاريخي في نظر **ماركس**، منه فان المجتمع المدني بحسب **ماركس** لا ينفك عن دراسة النسق الاقتصادي المتشكل تبعا حتميا للتفاعل الجدلي والتي بمقتضاها تتشكل العلاقات الاجتماعية والتي تعود مرجعياتها في صميم العلاقات أي التفاعلات الجدلية المادية، والحقيقة أن **ماركس** ينطلق من نقد فلسفة الحق عند **هيجل** بحيث تكون حقيقة المواطنة كسياق للحق المأخوذ والمحدث وفقا لمنطق الصراع ليست وهما طبقيا يخدم البرجوازية المالكة لمقاليد ميزان القوة الاقتصادية الحاكمة لبنية الدولة، فالفرد يحصل المواطنة عندما يحقق الاعتراف عندما يفتك فائض القيمة المهدور[1] فعن طريق الثورة يتمظهر الفضاء الحقيقي للمجتمع المدني ككيان معبر بداخله عن الأحاسيس الفعلية للمواطنة، وهي المرحلة التي يسيطر فيها العمال على المفاتيح الأساسية للعملية الاقتصادية.

وعلى النقيض من **هيجل** يرى **ماركس** أن الدولة هي التي تحتاج إلى المجتمع المدني حتى تضمن لذات كيانها المؤسساتي المشروعية باعتباره شرطا حيويا لقوة الدولة، انه وبهذا المعنى يشكل البنية التحتية القاعدية للدولة.

ي.غرامشيGramsci(1861-1937):

ادخل **غرامشي** وضمن سياق عصره متغيرات جديدة للفهم الماركسي والطرح بخصوص معنى ودلالات المجتمع المدني انطلاقا من معالجة الأطروحة المركزية المرتبطة بمشكلة الثقافة والمثقف، ولذلك فان المجتمع المدني بحسب تصوره وفقا لهذا المعطى يشكل مجالا

[1]. جلال حسن صادق ،**قادة الفكر الاشتراكي** ، الدار القومية للنشر والطباعة .مصر، 1977 ، ص93

للتنافس الإيديولوجي والفكري، أي أن الفضاء الحيوي للمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية المتحولة إلى قوة رمزية تمتثل عن طريق تنظيماتها الخاصة[1].

ويبدو أن **غرامشي** عندما يستعرض تصوره للمجتمع المدني إنما يوضح لنا قواعد اللعب الاستراتيجي التي تصنع الهيمنة وتعيد إنتاج عوامل إطالة عمر الخطاب المهيمن وكيف أن السيطرة تصنع لعب الغلق لتضيق نطاق تفسير الوجود الاجتماعي للمجتمع المدني، من هنا فان **غرامشي** يخالف **ماركس، ليبين** على خلاف ما تعودت عليه الفلسفات السياسية، في أن المجتمع المدني كإطار للامتثال الثقافي يتموقع في المستوى الأفقي الأعلى وليس مجرد قاعدة أولية أفقية للدولة كما بين ماركس، ومن هنا فان **غرامشي** في تصوره يبين أنه لا معنى لمجتمع مدني مرهون بالدولة وإنما الاستقلالية أحد الشروط النشوئية الأساسية لقيام مجتمعا مدنيا متكاملا ومتساند مع بنية تكوينه الفكري والثقافي، وهو ما يضمن الهدف الاشتراكي الخالد في وصول المجتمع إلى مرحلة الشيوعية باعتبارها على حد تصور **غرامشي** والماركسيين عامة الخلاص الأوحد للبشرية من الطغيان. الحقيقة الظروف والمعطيات التي ميزت الفضاء العام الايطالي، أين وصلت ايطاليا إلى حالة الاحتدام السياسي وارتفاع وتيرة النقاش حول مواضيع الثقافة والهوية اللغوية مجتمعيا، وهي المرحلة التي خرجت فيها ايطاليا من الصالونات الثقافية إلى نافذة عصر المؤسسات والمدخل البيروقراطي لتنظيم المجتمع بما يحكم تجانسه العام ويذهب **غرامشي** تباعا لهذا البعد إلى طرح إستراتيجية ثورية يعتبرها كروح فكرية للمجتمع المدني بما يخدم مسار الطبقة العامة وبما يحقق إعادة موقعة تنظيم الهيمنة الثقافية، بما ينتهي ويقود إلى إنهاء الهيمنة البرجوازية، وهي المهمة الموكلة للحزب الشيوعي المنتظر منه من خلال نشاطه الثوري تحقيق الهيمنة الرمزية الثقافية العمالية الجديدة، وهاهنا يحدد **غرامشي** مهمة المجتمع المدني من خلال مكوناته المؤسساتية كالحزب والنقابات والهيئات

[1]. كريم أبوحلاوة ،**إشكالية مفهوم المجتمع المدني** ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق ، 1998 ، ص81

المنضوية تحت هذا المسمى، أن الحزب بالمنطق الفلسفي **الغرام شي** مهمة ثقافية إيديولوجية راديكالية.

ب- المقاربة السوسيولوجية المركزية للدراسة :

تعتبر مرحلة اختيار المقاربة المركزية من أدق المراحل المنهجية التي يتحدد من خلالها المنظور النظري المرافق لتبرير وتفسير زاوية التطرق لتحليل وتناول الظاهرة الاجتماعية، أي أنها تشكل مرحلة توجيهية وقيادية للبحث[1]. كما هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة الموضوع واختيار المقاربة النظرية، فليس كل المقاربات مناسبة لكل المواضيع، وقبل دلك غلينا أن نغرف أن اغلب النظريات السوسيولوجيية كانت منحصرة في دراسة النظام الاجتماعي وكيفية الحفاظ عليه، ثم نجد أن اغلب النظريات تجد أصولها في نظرية الفعل الاجتماعي، سواء كانت البنائية الوظيفية أو النسقية ...الخ

فلقد اعتمدت الدراسة على نظرية الدور الاجتماعي التي أكدت غلى تحديد مفهوم الدور وتعليل آليات القيام به من خلال تشريح شبكة من الأدوار المحددة في إطار الهدف أي أهميته الاجتماعية المرتقبة نموذجا عمليا، وهذا ما يفسر أهمية مفهوم الدور الذي يعد المفهوم الرئيسي لهذه النظرية، ولذلك فقد قمنا باستعراض أهم الأعمال والتصورات المبلورة للنظرية، وذلك من خلال ركيز النظر على ثلاث أبعاد رئيسية وهي:

- تكريس قيم المواطنة بمعنى تقنين نظام العلاقة بين الفرد المرفق العام في إطار منطق الحق والواجب، وهو مفهوم يحدد الانتماء حقا وواجبا في إطار روح القانون.

- تكريس ثقافة التعايش أي قبول التنوع ومنه قبول الآخر بمختلف تشكلاته القيمية فلقد تمثل مدلول المجتمع المدني إلى هذا البعد باعتبار أن المجتمع مهما كان لا يخل من تنوع اختلاف بين الأفراد والجماعات ومنه لا يمكن بأية حال رفض الآخر على أسس

[1].نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع** ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982، ص28

اختلاف قواعد تفكيره، وعلى هذا فان ثقافة العيش المشترك تشكل المظهر الحضاري القانوني للحريات في حدود الواجب.

– تكريس ثقافة المشاركة على أوسع نطاق وعلى جميع المستويات لأن فلسفة المشاركة كقيمة ثابتة في أطروحة المجتمع المدني هي المنهج الأمثل لتجنب حالات الاغتراب بين المواطن والأفعال التنموية التي من شأنها رفع وتأثر نسق الحياة الحضارية بمختلف تمثلاتها.

وبناء على هذا تنقسم العناصر العملياتية للمقاربة المركزية للبحث على النحو الآتي:

أ– **توقعات الدور**: وتكمن في النظام الاجتماعي وهي تمثل ما تقرره الثقافة عموما والثقافات الأخرى الفرعية بشكل خاص، من توقعات الفرد على اختلاف توزيعاته الوظيفية وبشكل أدق فانه تبعا لذلك يمكن توقع ما هو منتظر من كل فرد يشغل مركزا معينا داخل النظام الاجتماعي الكلي.

ب–تصور الدور: وهي الصورة التي يكونها الفرد عن دوره، الذي يقوم به، وعما إذا كانت الصورة تتفق أم لا مع توقعات الدور.

جـ–تقبل الدور: هناك من الأفراد من يتقبل دوره ومنهم من لا يشغل نفسه به، وربما نجد فريقا آخر يكره دوره الذي يقوم في هذه الحياة.

د– أداء الدور: وذلك يتوقف على عوامل عديدة منها: مدى تحمسه للدور ومدى تفاوته مع الآخرين، كما أن أداء الدور لا يكفي وحده، لذا فهو يتوقف على العوامل السابقة المختلفة من توقعاته وتصوراته وتقلبه لهذا الدور، وما صاحبه ذلك من سمات شخصية للفرد، والتي تساعده على أداء دوره. ومن أشهر التعريفات في علم الاجتماع التي تناولت مفهوم الدور هو تالكوت بارسونز بحيث يرى هذا الأخير بأن الدور "هو قطاع من النسق التوجيهي الكلي للفرد الفاعل وهو ينتظم حول التوقعات في علاقاتها مع محتوى تفاعل معين، فهي التي تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمية، التي

تتحكم في التفاعل مع واحد أو أكثر من المتغيرات، في أدوار تكميلية مناسبة، في حين يرى **ميشيل دنكن** أن الدور هو ذلك السلوك المتوقع من شاغل المركز الاجتماعي، بما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي والمركز الاجتماعي، فالمركز الاجتماعي للمجتمع المدني بهذا المعنى هو الذي يحدد طبيعة الأعمال المتوقعة منه أو دوره الاجتماعي، هذا ينطبق على الجمعية بحيث مركز الجمعية في المجتمع أو المجال الذي تنشط فيه هو الذي يحدد الأدوار والأعمال والنشاطات المتوقعة منها ومن أعضائها كجماعة وأفراد ومفاهيم مثل المركز، والمكانة والدور والذات ويربط بين كل هذه المفاهيم مفهوم التفاعل من وجهة نظر المدرسة السوسيولوجية في تحليلهم لنظرية الدور، لقد صاغ علماء الاجتماع هم أيضا إطارا لها، وذلك بهدف مساعدة الفرد من أجل تحديد مشكلاته. فهذا الأخير عندهم هو كائن اجتماعي، والمجتمع هو الذي يضفي على هذه الذات وجودها لذلك فالذات النفسية لا وجود لها، وإنما هي ذات اجتماعية، وتباعا لذلك يرى "**كنجزليدافيز**" أنه لكي نستطيع تفسير ظاهرة اجتماعية معينة علينا أن نبحث عن وظيفتها أولا أي من خلال النتائج المترتبة بالنسبة للنسق الاجتماعي الأكبر التي تمثل جزءاً منه.[1]

وعلى هذا المستوى وفي حالة المجتمع المدني يكون من الضروري فهم التركيبة الوظيفية للمجتمع المحلي بالقدر الذي يضمن من خلاله صياغة الإستراتيجية المناسبة لبرمجة عمليات التنشئة بما يتناسب والوازع الثقافي العام والذي على أساسه سوف يتم تنويع مسارات الخطط لضمان الأبعاد الثلاث للثقافة السياسية المذكورة أنفا، وكما وظفنا في بناء الطرح المنهجي والتحليل السوسيولوجي في كيفية بناء الفرد الاجتماعي من خلال ما يتوجب على الفرد من أجل اكتساب عضويته الاجتماعية أن يمتثل لنسقا من الأدوار الاجتماعية الأساسية المحددة اجتماعيا.

[1]. محمد عاطف غيث ،**الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر**، دار الكتب الجامعية . الاسكندرية ، ط2 ، ص113

الفصل الثاني:

الأنساق النظرية والجذور المفاهيمية للمجتمع المدني

تمهيد:

يهتم هذا الفصل مسألة البحث في تاريخ تطور النسق المفهوماتي للمجتمع المدني وتفرعاته الاصطلاحية التي امتد استعمالها وتنوع الاشتغال بها على أكثر من صعيد إضافة إلى تجليات تطبيق هذا التصور في العالم على اعتبار تنوع مرجعيات البنية الإيديولوجية للمجتمعات، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي أفرزت عن مجتمعات جديدة من حيث المبنى الدولاتي للفعل المجتمعي، إضافة إلى وجود مفاهيم لصيقة بهذا المفهوم أو قريبة منه بما يثير التداخل في الكثير من المناسبات، ولتغطية هذه الصورة فقد اتبعنا العناصر الآتية:

أولا- ثنائية المجتمع المدني والسياسي:

ليس من اليسير توضيح الفوارق الجوهرية بين مدل ومعنى المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني، ذلك أن هندسة المجتمع المدني تشير منذ الوهلة الأولى إلى مجموع المؤسسات الفاعلة ذات الصبغة القطاعية،تلك التي تستهدف شريحة اجتماعية قابلة لان تكون موضع تأطير من منظور فلسفة تصور تتفق وتنشط في حدود السياق القانوني العام، ليكون المجتمع المدني بعد ذلك نتاجا تابعا لخصوصية الآلية الاقتصادية والسياسية في بعد مركب تكوينها التقني، وهو ما يقود نحو توسيع فعلي لثقافة العمل الاجتماعي بمختلف تكويناته، في سبيل تعزيز فضاء المواطنة كشعور لصيق بانتماء وولاء الكيان الفردي والجماعي للمشروع الاجتماعي، وهي العناصر الإستراتيجية المحققة عن طريق المشاركة[1]، ما يقود في اتجاه ترسيخ السلوك الديمقراطي، بمعنى جملة القيم المترجمة للعقد الثقافي والمعنوي والعملي، ولعل هذا ما أشار إليه أغلب المفكرين في أنه

[1].مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ايتراك للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2008، ص67.

من الصعب قيام مجتمع مدني في فضاء غير ديمقراطي منسجم وتقاليد الممارسة بحسب الأدوار وقواعد اللعبة السياسية، وهذا ما يقود نحو حتمية تملك حيزا وقدرا مهما من النمو الاقتصادي والاجتماعي، مستقلا استقلالية قانونية عن القوى الخارجية، وهنا بالذات تظهر فكر الرشاد القيادي في مستوى بنية الفعل الدولاتي بحيث تنفصل الدولة وترتقي كجهاز أعلى، يمثل القانون الفيصل بعيدا عن أشكال التمثلات السلطوية والنزعة الاحتكارية المسبقة، وهو الضمان الشرطي لنشاط وحياة المجتمع المدني في أية فضاء. ويبدو أن فلسفة التنظير للمجتمع المدني تنبع من قناعة رئيسية مفادها تأسيس مرحلة الحريات والأفكار في إطار القانون والالتزام بقواعد ومسلمات المصلحة العامة، إنه وبهذا المعنى عصر الفاعلين وفسح المجال لبروز أدوار جديدة في الفضاء العام[1]، وبالنسبة للمجتمع السياسي، فأن النقاش الأساسي للأطروحة يتضمن المسألة القيادية، بمعنى الإطار الفوقي الذي يقود المجتمع، وانطلاقا من المقولة الهيجلية والتي مفادها أن الدولة يجب أن تكون في موقع المناصرة لكل ما هو عقلاني.

فإن العملية السياسية ضمن نطاق المجتمع السياسي ترتكز على مناقشة المقاربات المتنافسة فيما بينها نحو تمثيل الأكثر تبعية أو اقتناعا، تلك الخاصية الأساسية لمجتمع ديمقراطي، تحقق فعالية الجهاز الدولاتي ومشروعية نفاذ إلزامه للقانون في سبيل ضمان استتباب النظام كغاية عامة، غير أنه من الضروري أن ننتبه إلى أن متغير الالتزام والفعالية بالمعنى المجتمعي الحداثي يقود إلى فحص العلاقة بين المجتمع المدني والسياسي، وبصيغة أخرى فأنه كلما تحققت مقولة المجتمع المدني، في مجتمع معين كلما ضمن هذا الأخير السير الحسن لسيرورة الحركة التنموية بالمقدار الذي يتحقق فيه ولاء

[1].محمد نور الدين أفاية، **الفاعلون السياسيون والاجتماعيون في التحولات العربية الراهنة**، دار البيضاء، المغرب، 2012 ، ص24.

الأفراد والجماعات ككيانات اجتماعية واقعية. يبدو أنه على النقيض من ذلك يحقق المجتمع فعالية إلزامه بالقوانين عن طريق الإكراه من دون قبول واحتواء حقيقي لقناعات الأطر البشرية، وهي الميزة التي تعبر عن حالة الضعف التام وعدم القدرة على الاحتواء بحيث تتسيد الوسائل القمعية المانعة لكل أشكال تفاعلات الوعي والتي لم ترقى عبر التاريخ إلى مستوى البديل والحل الأمثل، فهي على الدوام فاقدة لاستقرار واستمرار المجتمع على ذاته باعتبار المجتمع سيرورة خط تاريخي يقوم على المراكمة أي أنه وبشكل أخر لا يمكن تصور مجتمع سياسي متوازن بعيدا عن منطق نشاط موازي للمجتمع المدني الموسع للأشكال التعبيرية في إطار القانون[1]، أي أنهما يلتقيان عضويا ووظيفيا في متغير تنمية الثقافة السياسية الحداثية، وإذكاء العمل الاجتماعي لتلك الفلسفة عن طريق المشاركة الموسعة أفرادا وجماعات كتعبير لمراحل النضج المتقدمة للفعل الدولاتي المجتمعي المعاصر[2].

فبالعودة إلى التراث الفكري لهذه الثنائية فانه يمكن القول أن الفضل يعود على مستوى التنظير في قضية العلاقة والتفريق بين المجتمع المدني والسياسي يرجع إلى الفيلسوف الألماني هيجل، والذي بين بمنطق الأطروحة السياسية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة بل والحتمية التي تقتضي تلك الاستقلالية، لأنه الضمان الأهم لاستمرار للحريات والأفكار ضمن بعد الالتزام قانونا بالصالح العام، وهو ما يعني أيضا انه وعلى حتمية المفارقة إلا أن المجتمع المدني لا يتحقق أو يتجسد إلا من خلالها وفي

---

[1].جيليان شويدلر،**المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط ترجمة صادق عودة**، دار سندباد للنشر، عمان، 1998، ص 30.

[2].الحبيب درويش ،**دراسات في قضايا التنشئة والتمكين والاندماج بتونس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة صفاقص، تونس 2010، ص145

خضم سيرورات الحراك التاريخي لها، تلك إذن هي مكونات العلاقة الجدلية المعقدة الحاوية لمقدار مهم من مكنون الصراع في سياق هدف خطة التكامل لأن في ذلك ضمان للتوازن والتكامل ضمن علاقة وحدة معقدة من الصراع والتكامل.

ثانيا- التشريح المفاهيمي للمجتمع المدني:

ليس من اليسير على هذا المستوى،تبني مفهوما جاهزا حول المجتمع المدني على اعتبار التداخلات الفكرية المتنوعة، إضافة إلى حجم قضية الاهتمام بحسب الفترات الزمنية التاريخية المختلفة كما أن هذا المفهوم بالذات المترابط حتما بنظرية الدولة نهل من تيارات فلسفية كبرى، والتي دون شك احتفظت بهوامش مهمة لنسق الفعل التاريخي لتلك المجتمعات التي خضعت لتغيرات متلاحقة ،ومنه فقد حاولنا استخراج المعاني والدلالات تباعا لتطور النسق المفاهيمي، في محاولة لتبيان المضامين الأصلية لكل نظرية تيار وكيف أن الاستعمالات أخذت شكلا معينا تباعا لمكونات الأنظمة المجتمعية وتم ذلك على النحو الآتي:

1.2- تجليات المجتمع المدني من المنظور الهيجلي:

تمثل الفلسفة الهيجلية حجر الزاوية في تحديد معنى المجتمع المدني، بدلالات التنظيم الحديث، بما تحمله الكلمة من مدخرات عقيدية، ولعل مركز الأطروحة الهيجلية في معالجة هذا المفهوم يقوم على متغير الفردانية، وقد امتد هذا التصور تبعا لأصول كل مرحلة وصولا إلى النظرية السوسيولوجية المعاصرة ذلك أن هيجل استعمل مفهوما مهما اشتدت من حوله مناقشات كبيرة أنه مفهوم الفردانية بحيث يرى أن تجلي الفردانية في المجتمع حتمية لتحقيق المعنى الفعلي للحداثة، والتي مؤداها تحرير وتحرر الإنسان من القوى اللاشعورية، في اتجاه تحقق المعنى ذلك المعنى الفينومينولوجي للوجود الإنسان

المحقق بلحظة اعتراف تاريخي حاسم، يمتثل في بعده القانوني مشكلا لأصول عقدا اجتماعيا جديدا، يتمكن الفرد من خلاله تمثيل دوره داخل البنية العامة للمجتمع، فلقد امتد هذا الاتجاه الهيجلي في النظرية السوسيولوجية المعاصرة مكرسا لفكرة مهمة وهي التي تكاد تكون روح المجتمع المدن، إنها فكرة احترام حرية الفرد في سياق منظومة الاعتراف باستقلالية كينونته.

وهاهنا فان ضمان اللحظة الإبداعية للفرد في تبني فكرة الانتماء والمشاركة ضمن إستراتيجية تمثل للكيان العام، في سبيل حصر الشروط الأولية للحراك الايجابي[1].

ومنه فان الاتجاه نحو تحقيق التناغم بين الأفراد وبنيات التنظيم المختلفة وصولا إلى قمة الهرم المتجسد في أطروحة الدولة، وتتضح أهمية الاجتهاد الهيجلي التنظيري عندما يقسم المجتمع إلى ثلاث دوائر، محترما لخواص نطاق كل دائرة والمعايير التي تمييزها فدائرة الأسرة والتي تمثل النواة والخلية الأيديولوجية العامة للدولة بحيث تقوم هذه الوحدة على قيم الانتماء العاطفي العفوي الحاصل تلقائيا، والمحقق لتناغم طبيعي بين المكونات البشرية لهذه الوحدة، وعلى خلاف ذلك فان دائرة المجتمع المدني تقوم على قيم التنافس الاقتصادي بين أفراد منحدرين من فضاءات ومرجعيات متنوعة لتبقى دائرة ثالثة معقدة ومركزة تنظيما، إنها دائرة المجتمع السياسي باعتباره الوجه العملي للدولة، إنه حقل التفاعلات المتجدد، هذه الدائرة منسوجة بحتمية أن تكون في اتجاه تحقيق كل ما هو عقلاني وعلى النقيض من ذلك عقلنة كل ما هو واقعي ومنه فان تأطير وتنظيم النية البشرية يأخذ هذا المعنى ووفقا لهذه العقيدة، وعليه ينتبه هيجل وينبه إلى حقيقة تنظيمية مهمة بحسب تصوره الفلسفي العام، وهي أن المجتمع المدني لم يكن له أن يكون موجودا

[1]. فؤاد الصلاحي، **الأحزاب السياسية العربية ، المركز اللبناني للدراسات**، بيروت، 2007 ، ص25.

خارج إطار الدولة، والتي يفترض أن تهتم عمليا بتقديم مجهودا مساعدا لتمكين المجتمع المدني مجاليا، ويضيف بكون نجاح المجتمع المدني كإطار يساهم في تمكين الدولة وتمكنها من استيعاب مكونات الفضاء التابع لها، بل يشكل مناعة دفاعية لها مضادة لجميع أشكال التشتت والتسيب الفوضوي للأفعال، باعتبار أن المجتمع المدني بهذا المعنى يمثل الإطار الحيوي الأهم والأكثر خطورة وأهمية لحراك المجتمع على ذاته محققا لارتسام الطاقات البشرية في ميدان العمل الاجتماعي بمختلف تشكيلاته[1].

2.2- تجليات المجتمع المدني من المنظور الماركسي:

شكلت الماركسية على عموم مواضيعها منعطفا تاريخيا مهما في تاريخية المجتمع المعاصر،إذ يمكن القول أنها تموقعت ضمن مكونات المجال الحيوي الأيديولوجي العام في مراجعة للكثير من المفاهيم والأطر التنظيمية الاجتماعية الكبرى، ويبدو انه وقبل التطرق إلى وجهة النظر الماركسية لاستجلاء محددات التطبيق الماركسي للمجتمع المدني لابد من فهم الأطروحة الماركسية لمشكلة التغير الاجتماعي، لقد كان ماركس والماركسيين من بعده، يؤمنون بكون التغير الاجتماعية حقيقة من حقائق الوعي الاجتماعي ولازمة انطولوجية له بحيث ينتقل ماركس في الحقيقة من مرجعين هامين مفسران لأصول هذا الطرح،ولهما مثالية فيورباخ،والتي تعرضت للشق الفينومينولوجي للحركة في بعد وجودها البشري، تلك الكينونة الآنية المنساقة على الدوام لنفي الركون والانعتاق نحو الحركة والتفاعلية .

وان كان فيورباخ قد ربط بين العقل والوحي، فقد قام ماركس بأخذ الفكرة مع إدخال تعديلات ثورية مهمة ومفادها أن العقل الاجتماعي كخزان قيادي للحركة متكون بالأساس

[1]. عبود أميمة ،**مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصرة** ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2005، ص102

ومرتبط بحقيق الوجود المادي كتعبير فعلي للحضور الاجتماعي في ساحة العمل التاريخي، وهي الموجة الفكرية التي كان لها الأثر الأكبر في بلورة المعاني موازاة مع الوقائع والأحداث التي ميزت الفضاء الغربي والعالمي بعد ذلك[1]، أي أن الديالكتيك الهيجلي القائم على فكرة الجدل والتناقض بين الأضداد، ظل مفرغا بحسب تعبير ماركس من المعطى الواقعي الفعلي، وانطلاقا من هذا يرى ماركس أن منطق العلاقة بين المجتمع المدني والدولة سوف يأخذ بالضرورة شكلا مغايرا في تصور ماركس ولعل هيمنة مفهوم الصراع على التحليل السوسيوتاريخي للماركسية والتي تأخذ الطبقة باعتبارها فاعلا تاريخيا مهما في صناعة سيرورة التغير ولذلك فان أطروحة المجتمع المدني ستتحدد لا محال في المرحلة الأخيرة من دائرة الصراع وهي المرحلة الشيوعية حيث تتحرر الحريات الاجتماعية من هيمنة الرأسمالية لتعيش ضمن أسطوانة المشاع كحق طبيعي يحقق إطار العدالة الوضعية، وغير بعيد عن ذلك يرى لينين أن المركزية الديمقراطية تتحدد من خلال مبدئين:

الأول ويتمثل في الجماهير التي تصنع التاريخ، والثاني يتمثل في ضرورة وجود قواعد موضوعية في التطور الاجتماعي والتي تسمح بقيادة المجتمع قيادة علمية[2].

3.2- تجليات المجتمع المدني من المنظور الغرامشي:

ثمة مساهمات فكرية متنوعة في هذا السياق أثرت دائرة النقاش والمقاربة التأصيلية للمجتمع المدني، فلقد أعاد غرامشي النظر في الماركسية جملة وتفصيلا، وعاد بالتحليل من حيث انطلق ماركس وذلك بالعودة إلى هيجل تحديدا، حيث خلص إلى اعتبار أن

[1] نادية أبو زاهر، **المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.2008، ص36

[2] إحسان عبد القدوس، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص169

المجتمع المدني يتسع مجالا ليضم في إطاره المؤسسات الخاصة والحرة من مثل المدارس والكنائس والنقابات، لتكون الدولة بهذا المعنى إطارا قادرا بالضرورة على احتواء قواعد تلك البني واستيعاب مشاركاتها الفعلية وتوسيع نطاق ذلك المبدأ ومنه ضمان سلاسة وسلامة الحركة بين تلك المكونات التنظيمية للمجتمع في ظل انتشار موجة العمليات الاتصالية بمعانيها الحديثة[1]، لذلك فأن الدولة أمام حتمية الوقوف كضابط قانوني صارم يحكم ويحدد ضوابط النشاط العام داخل ذلك المجال العام المعلن في سياق تشكيلة قانونية، تعد بمثابة عقدا اجتماعيا مكتوب دستورا، أي أن المجتمع المدني تباعا لتحليل الغرامشي هو مجموعة من المؤسسات المتنوعة المتجذرة مجتمعيا، والتي تعلن الدولة وتعترف بوجودها المشاركاتي، تلك المؤسسات التي تتمتع بهامش من الحرية وتساهم في تكريس الايدولوجيا السائدة على جميع المستويات بحيث تنجح هذه الدولة في ممارسة هيمنتها الايدولوجيا والسياسية، وهذا ما يتطابق مع الطرح الهيجلي، من حيث أن المجتمع المدني ليس إلا فكرة مدنية تعاقدية قائمة على مؤسسات المجتمع المدني الذي يعدّ بمثابة الرحم الملائم لاستيعاب النخبة والكفاءات على تنوع مسار تعبيرها الفعلي التاريخي، أي أن المجتمع المدني يمثل المضمون الطبيعي والأخلاقي للدولة. وهي نمط من التنظيم يميل إلى التعّدد وفي إطاره تتحقق دينامية الخلق والتغيير في المجتمعات.

ومن هنا يكون غرامشي قد أحيا المفهوم ونزع عنه الكثير من الإبهام الحادث بفعل التغيرات والتدخلات، التي يشهدها المجتمع الليبرالي أين يقوم ويشتد تناقضا صريحا، بين قيم الفردانية في إطار اقتصاد السوق وبين القيم الجماعية، لتقوم الرغبة الحتمية في اتجاه التوفيق بين النمطين من القيم على الهيئة التي تحدد نمط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

[1] منال هلال الزهرة ،**نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر و التوزيع . عمان 2012ص43.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن مساهمة المفكر والدبلوماسي والفرنسي **TOCQUEVILLE** الذي أعجب كثيرا بالمجتمع الأمريكي، واتجاهه الدائم والمستمر نحو صناعة وفسح المجال لتشكيل الوعاء الجمعياتي في مختلف أشكال النشاط الاجتماعي[1] تباعا لهذا المعنى فان المجتمع المعاصر يقتضي حتما تلكم الأطر التي تلعب دور الإطار الذي يسمح بالتناغم والتجانس بين الناس من اجل تحقيق أهداف مشتركة فالجمعيات تشكل إطار الفعل والمبادرة حيث يؤكد: أن فلسفة إنشاء الجمعيات في البلدان الديمقراطية هو سر التقدم، فالبلدان الأكثر ديمقراطية هي البلدان التي يتقن فيها الأفراد والجماعات فن الحراك الجماعي المنتظم والاستراتيجي نحو تحقيق الرغبات المشتركة إنطاقا من تمثلات العلاقة التلازمية بين الجمعيات والمساواة ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يعتبر أن الذكاء الاجتماعي للانتظام ضمن النطاق الموسع للحراك الجمعياتي مؤشر تحضر ونمو، وانه فن يتنامى بالتوازي مع تنامي شروط المساواة وأن كل تقدم في أي مجال هو رهين دفع العمل الجمعياتي، ويبدو أن آثار الثورة الديمقراطية وما أرسته من مبادئ مثلت نضال تاريخي للفرد في ذلك الفضاء العام[2]، ويتعلق الأمر بالمساواة والعمل على تقليص حدة الهيمنة، الممارس من قبيل الدولة في بنيتها ماقبل حداثية.

إن صناعة الجمعيات الحرة الفاعلة تمثل إحدى الآليات الضرورية إلى جانب مبدأ الفصل بين السلطات، والتي تمنع الدولة وتقيدها كجهاز من ممارسة تجاوزات في حق المواطن وحرياته، فللحد من مطلقيه سلطة ما لا بد من وجود سلطة مكافئة لها، ومما لاشك فيه أن المجتمع المدني قام على مجموعة من التراكمات المعرفية، المتولدة في دائرة

---

[1] . ادريس جنداري، **التجربة الديمقراطية في المغرب. غموض التصور وإعاقة الممارسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة. الدوحة 2012 ص 02

[2] علي عبود المحمداوي ، **يورغنهابرماس العقلانية التواصلية في ظل الرهان الاتيقي في نقد العلموي والدينيوالسياسي**، دار الروافد الثقافي .ط1، 2013 ، ص188

صراع الأبنية الاجتماعية في ساحة العمل التاريخي، تلك الساحة بحسب تعبير هابر ماس[1] أنتجت مفهوما معينا للفعل الأداتي للتضمن تنبؤات مشروطة حول الأحداث القابلة للمعرفة الاجتماعية، بما قاد إلى تحويل معيار الفعل تبعا للمصلحة المرتبطة بالأشياء والموضوعات، إنها معطيات للمرحلة صاغت المعنى التفاعلي على مستوى بنية المجتمع القائم على حتمية الإلية التواصلية.

ثالثا- المعادلة الوظيفية للمجتمع المدني:

ثمة اختلف كبير يتضمن مرحلة تحديد وظيفة المجتمع المدني عندما نكون بصدد التطبيق العملي لفكرة المجتمع المدني وبخاصة في الدولة المستقلة حديثا، بحيث يحتدم النقاش باعتبار محدودية الرصيد التاريخي مقارنة بالفضاء الغربي المتشبع بمناقشات أطوار هذا المفهوم، ولذلك نجد اهتماما مركزا بين علماء السياسة والعلوم الاجتماعية عموما حول قضية الدور المراد تحقيقيه من خلال ومن وراء تنظيم المجتمع المدني فلقد تمخضت الكثير من التساؤلات، ولعل من أهمها:

هل أن دور المجتمع المدني يتركز في إرساء وتكريس مبادئ المواطنة؟

من جهة أخرى هل ينحصر اهتمام المجتمع المدني حول العمل على الدفاع عن كيان المصلحة العامة بما تتضمنه من حريات وحقوق عامة والمصالح المتنوعة تباعا لسلم الممارسات في فضاء اجتماعي معين ؟

أما أنّ دور المجتمع المدني أوسع من ذلك بكثير على اعتبار انه يشكل آلية تغيير ذهنية السياسات المحلية في إطار من التنوّع والتعدّد والمشاركة ؟

[1] يورغنهابرماس، **العلم والتقنية**، ترجمة حسن صقر ، المجلس الاعلى للثقافة ، مصر، ط1، 2003 ، ص213

ومهما كان الاختلاف حول ماهية الدور إلا أن المتفق عليه هو أن دور المجتمع المدني، لا يمكن أن يخرج عن أطروحة التنمية على اعتبار أن زماننا المعاصر هو زمن إنتاج المجتمع لأسباب بقائه، وقدرة أنساقه لاحتواء أمثل في صناعة السيرورة لقد أصبح من الضروري اعتبار أن المجتمع الحالي يشكل حقلا للتفاعلات، وأن سبيل الاقتصاد والاجتماع ليست إلا تشكيلات متموقعة ضمن آلية صراع نسبي ومتعدّد المعايير تباعا للخصوصيات المميّزة لكل مجتمع[1]. ولعل هذا المسار يتفق مع أنموذج التنمية الحديثة القائم في المقام الأول على المورد البشري، على اعتبار أن الفرد والإنسان عموما كطاقة كامنة تشكل المصدر الاستراتيجي للثروة، وينتج عن ذلك التصور العمل على تحديد العوامل الداخلية والخارجية لتقويم المسار[2].

ومنه فإن حاضنة المجتمع المدني من شأنها تفعيل هذا المجال على اعتبار أن توسع نشاط المجتمع المدني، كما أن تنامي قدرة المجتمع وجماعاته على الاستمتاع بشكل عادل بإمكانيات البلاد وقيمها على أساس مبدأ المواطنة دون غيره والتحرّك بشكل مستقل عن الدولة وأجهزتها التي يتقلص دورها المهيمن، وبالتمرس الفعلي على منهج الديمقراطية والمشاركة فان العملية التنموية كغاية مجتمعية ليست تلك الرؤية القاصرة في إطار عملية تصويت أو ممارسة انتخابيّة شكلية. أي أن التنمية تباعا لهذا، هي كلّ ما يضمن توسيع نطاق المشاركة المستمرة في آليات اتخاذ القرار والتنفيذ ميدانيا لقد تطوّر مفهوم التنمية متجاوزا للأطروحة الكلاسيكية المحددة تباعا للمؤشرات التقنية والكمية لقد حل إذا عصرا جديد متكون وقائم على المؤشرات النوعية الأخرى المتعلقة خاصة بنمط العيش.

---

[1] Alain Touraine ,**le retour de l'acteur**, Fayard, Paris, 2002,p38

[2] محمد الصيرفي ، **إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية**، دار قنديل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1. 2003 ، ص24

ففي قياس معدل التنمية تتدخل مؤشرات نوعية تعكس الاحتياجات الأساسية للفرد وبخاصة تلك المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في معناها الواسع اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية، وبناء عليه لم تعد التنمية تباعا للتراكمات التي حصلت مسؤولية ممركزة في يد الدولة بمفردها تحت الغطاء التقليدي للدولة القطرية، لقد استحال هذا الدور ليوسع نطاق المشاركة المجتمعية العامة، من خلال المؤسسات المدنية التي تساهم فعليا في وضع التصوّرات واقتراح سبل التنفيذ وحتى المساهمة في التشريع عبر مشاركة حقيقية وفاعلة.

فمن هذا المنطلق البديل تصبح المشاركة بين مكوّنات المجتمع المدني والمجتمع السياسي شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية في ظل واقع معقد، متشابك، متداخل من هذا المنطلق تتحدد مهام المجتمع المدني ضمن هذا السياق صناعة وتطوير نظام ثقافة جديدة[1]، ولتحقيق هذا المسعى تقتضي الأرضية التنظيمية توفر الشروط الآتية:

– إقرار واعتراف على سبيل العقد الاجتماعي الموثق دستورا عمليا، من السلطة الحاكمة باعتبار أنها تمثل القوى ما فوق الاجتماعية بأهمية دور المجتمع المدني مع الإقرار بمشروعية النشاط والحق في المخالفة والاقتراح المتضمن تطوير المشروعات على مختلف تصاميمها.

–تكريس روح المبادرة والإقرار بآلية الرؤية والتصور للمسألة التنموية وفق الاحتياجات ثمّة مستوى التنظيم والإدارة وآليات صنع القرار.

الحق في المحاسبة والمكاشفة وإرساء الشفافية في التوزيع والتبادل والمتابعة والتقييم والتشاور على أساس آليات مؤسسة ما يستخلص ممّا سبق أنّ المجتمع المدني هو

[1] علي خليفة ، **المواطنة في زمن علم النفس الاجتماعي** ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، اضافات العدد30،2015 ، ص18

مجتمع المبادرة، فهو مجتمع يظلّ مفتوحا لعدد كبير من المبادرات التي لا تتطلب احتراف العمل السياسي أو النقابي أو الجمعياتي عامة.

– والحقيقة أنه إذا ما قمنا بمسألة مفهومي المجتمع المدني والتنمية سيقودنا التساؤل حتما إلى طرف ثالث في غاية الأهمية والتعقيد، ويتعلق الأمر بالروابط الاجتماعية وأشكال التجانس الاجتماعي والتساند الاجتماعي، وبالتالي هندسة مرجعية مشتركة بين التنمية كمشروع ذا بعد تقني رقمي اقتصادي مجتمعي، والمجتمع المدني بما يضمن فعلا مجتمعيا إطارا حيويا تكون فيه معايير التحكيم مشتركة تحليلا واتفاقا بين ممارسي التنمية الاقتصادية وبين فاعلي المجتمع المدني.

3.1-آليات التفعيل المنظوماتي:

لعل الطرح الأهم في هذه القضية هو الطريقة التي يتم من خلالها نظم العلاقات التنموية، ومنه الأدوار الممكنة في هذا السياق الموكلة للمجتمع المدني، بمعنى المقدار التنظيمي للتفعيل التنموي على صعيد الميدان الاجتماعي كنسق متكون من معطى ثقافات الأفراد ومنه الأدوار الممكن حدوثها وإحداثها على صعيد تشكيل وتكوين الثقافة السياسية كإطار عام للمشاركة، ومنه العمل على مستوى المعايير النابعة من عمق المجتمع ذاته بهدف بناء مقاربة تنموية شاملة ومتكاملة في إطار متغيرات الخصوصية المشكلة للنسق في بنيته الفعلية، إلى جانب التركيز على الموازنة مع الأهداف المرسومة.[1] ومنه فان عناصر المقاربة تأخذ بعين الاعتبار البعد الرقمي الواقعي المكون للمجتمع، ولعل المجتمع الأمريكي كان سابقا في هذا الإطار إذ أن البعد الجمعياتي يأخذ

[1] محمد عبد الكريم الحوراني ،**المجتمع المدني . مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن**، دار مجدلاوي ، عمان ، 2013. ص16.

في المقام الأول بعد المقاولاتية في العمل الجمعياتي، وسوف نتطرق بالتفصيل إلى هذه القضية من خلال العنصر الآتي:

2.3- المقاولاتية:

يشير هذا المفهوم إلى البعد العملي بما يحمله من معاني المغامر والتحدي، في دلالاته الأولية، وبالمقدار نفسه فهو يشير إلى التنظيم الورشاتي للعمل الجمعياتي على اعتبار أن مسؤوليات التأطير بحجم الوظائف والمهام تقتضي تحديد فلسفة برنامج صريحة، ولعل من أبرز الفضاءات التي اشتغلت على هذا المستوى، الفضاء الاجتماعي الأمريكي، بحيث ينعكس العمل الجمعياتي بمنطق الوتيرة التنظيمية نفسها في سبيل الخروج بمعطيات الميدان، ضمن معادلة تجمع بين حدي المدخلات والمخرجات، وغير بعيد عن ذلك يرى شيغونتا أن التفكير في أية نشاط موجه للشريحة الشبابية تحديد إنما ينطوي على دفعة وشحنة نفسية جديدة يمكن لو أحسن استغلالها تحقيق، وثبة وحراك دينامي في بنية اقتصاد المجتمع المحلي، وعليه فان هناك خطا مشتركا بين أغلب المجتمعات، مع وجود بعض الاختلافات الرئيسية، ويتعلق الأمر بخيارات وطموحات الفئات الشابة تباعا للخواص الثقافية للمحيط الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أنه على هذا المستوى يقوم فرنسيس شيغونتا ويلح على أهمية الموازنة بين بالموازنة بين دوافع الإنشاء لدى الشباب والإمكانات الملائمة لتحقيق مبتغى ذلك الحراك المقاولاتي فبالعودة إلى تشريح معاني الرجل الرشيد **HOMMO-ECONOMUCUS**، في سياق المنظومة المعرفية الغربية المهيمنة على المخيال القيمي للعمل الاجتماعي، نجد أن هذا النموذج ترسم بعد تراكمات طويلة للممارسات لعبت دورا رفيع المستوى في تغيير الذهنيات وتوسيع معنى المواطنة الاجتماعية، إنها مرحلة توسيع نطاق الرجل الاقتصادي، ومنه يمكن القول إجمالا أن الرأسمالية، أو المجتمع الغربي والأنجلوسكسوني تحديدا انتقل من مرحلة

الرأسمالية السلعية التي كرست منطق سلعنة القيم على أوسع نطاق ممكن، مرورا بالرأسمالية الليبرالية والتي عرفت تسيد الرأسمال كمعيار لإعادة إنتاج المجتمع، وهذا ما عجل بظهور رأسمالية المناجمنت التي كرست العقلنة الدقة والرشاد ،وأخيرا الرأسمالية المقاولاتية.[1]

يمكن القول من خلال هذا التحليل أن المقاولاتية، اتسع مفهوم نطاق تمثيلها كثقافة على مستوى العمل الجمعياتي، وهو ماجعل وكون سمتا ثقافيا مميزا مشكلا لبنية مشتركة ومتماثلة من الأوضاع والعلاقات والمواقف أنه بهذا المعنى تلك القوة التي تتجاوز في دلالات وجودها الملكيات الموضوعية والوضعيات الآنية للرأسمال في بنية حراكه الاقتصادي، لتشكل مجموعة من المعاني والرموز والتي تلعب دورا فاصلا في صناعة مادة القرار الأولي[2].

3.3- المجتمع المدني وإشكالية الديمقراطية:

من البديهي وعلى مستوى آليات تفعيل المجتمع المدني الحديث أو الإحاطة بمفهوم ومدى تجلي الديمقراطية، لكون التجارب العالمية على تنوع طبيعة قيم ونظام المجتمعات أثبتت أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تأسيس فعلي حقيقي للمجتمع المدني في فضاء غير ديمقراطي، بشكل أوضح في مجتمع لا يؤمن بالحريات، ولذلك فقد اقتضت الدراسة تسليط الضوء على هذا المتغير وذلك على النحو الآتي:

---

[1]- Julien(J.P) et Marchesnay (M), **L'entrepreneuriat**, Ed: Economico, Paris, 1996

[2] . عصام العدوني ،**السوسيولوجيا والمجتمع لدى ألان توران وبيير بورديو** ، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد12،الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص41.

أ- مفهوم ودلالة الديمقراطية :

يتفق المؤرخون قاطبة على أن مصطلح ومدل الديمقراطية يعود إلى المرحلة اليونانية تطلق ويراد بها حكم الشعب، وبغض النظر عن الملابسات التي لازمت تلك المرحلة، فان التدرج الحقيقي في تبلور المعنى لم يكن إلا وليد المراحل الزمنية الحديثة ذلك أن التجربة الديمقراطية اليونانية انحصرت في حدود تجربة أثينا موازاة مع أوتوقراطية اسبرطا في القرن الخامس قبل الميلاد. ما يعني أن الفكر الديمقراطي الحديث من المنظور العملي كان وليد مراحل المخاض التاريخي للمجتمع الصناعي من حيث أن الديمقراطية قد أعلنت كمبدأ عام مشروعية التنافس الحر للأفكار والتصورات وعلى حق اختراع الوسيلة والهدف في حدود مادة العقد الاجتماعي أنه وبهذا المعنى تمكن المجتمع بميراث الأنوار الفكرية التي لازمت الفضاء الغربي صناعة مجال الحراك وصيغة الانتماء بالمعنى الحداثي للكلمة.[1]

وتباعا لذلك يرى جون ستيوارت ميل إلى اعتبار بنية الحكم المعاصر وينتهي فيه المجتمع ككلية، معبر عليها من خلال الأغلبية والتي تظهر قناعاتها وتصوراتها كتمثيل في بنية الحكم الاستعلائية، ويتم ذلك من خلال العملية الانتخابية.[2] وبهذا المعنى فأن جوهر الحديث في المجتمع المعاصر ليس الديمقراطية من حيث أنها نصا فلسفيا بقدر ما هي نقاش تاريخي يتضمن البحث في الميكانيزمات والآليات الفعلية المحققة لهذا المبدأ والذي يمكن اعتباره مرحلة من مراحل النضج المعاصر للمجتمع الغربي والعالمي بعد ذلك باعتبار استحالة الحياة السياسية في النطاق المحلي وخارج معطى المحيط العلمي على

---

[1] جمال علي زهران ،**الاصول الديمقراطية و الاصلاح السياسي** ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 12.

[2] حسين عبدالمجيد، أحمد رشوان،**الديمقراطية و الحرية وحقوق الإنسان**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 11.

الأقل من حيث الصورة المتصدرة للمشاهد السياسية في الفضاءات غير الغربية ولذلك أصبح من المهم سوسيولوجيا الحديث عن العمل الديمقراطي من حيث مناهج التطبيق الفعلية ولعل هذا ما ذهب إليه باسيت الذي شرح الديمقراطية من حيث اعتبارها منهجا يضمن من خلاله حق التمثيل وإتاحة الفرص كحد أدنى أمام الجميع وهي بهذا المعنى بحسب تصور باست آلية من آليات تسيير الصراع واحتواء طبيعي منتظم وفقا لمبدأ عقدا اجتماعيا وثق دستوريا.

وفي سياق أخر يرى ألان توران أن الديمقراطية عبارة عن نظام سياسي يسمح للفاعلين الاجتماعيين بالنشاط والتحرك بحسب مقترحات الأفكار فتتاغم وتجانس الفاعلين الاجتماعيين في فضاءاتهم مرهون قطعا وبالضرورة بتوافق درجات الوعي الداخلي بالحقوق الشخصية والجماعية مع الاعتراف بتعدد المصالح والأفكار.[1] من خلال هذا العرض البسيط يمكن القول أن الخط الأهم بالنسبة للديمقراطية هو ضمان الحصول على حيز الإبداعية واحترام مقدار الحرية بالشكل الذي يضمن التمثيل مقلصا بذلك عنصر الإقصاء وغلق المجال أمام الطاقات البشرية المتجددة، وبذلك فان الأرضية الاجتماعية القائمة على التساند الديمقراطي المنتظم، تصنع لذات المجتمع مخارجا عقلانية لاحتواء حراك الطاقات البشرية الكامنة وبذلك تحقق غرضا مهما وهو وحدة تماسك نسق الفعل الدولاتي كتمثيل شرعي للبنى التحتية على تنوع مشاربها الثقافية والإيديولوجية.

ب- تمثلات التجربة الجزائرية:

من خلال ما تقدم يتضح جليا أن الديمقراطية بالأساس منهجية عمل سياسي، وتفيد سوسيولوجيا إلى جملة من الشروط التنظيمية، المشكلة لقواعد اللعبة السياسية والفكرية

[1]Alain Touraine ,**Pour la sociologie, Editions du seuil**, Paris, 1974, P.P :101

مع وضع الإطار القانوني المتضمن حماية أصول احترام تلك القواعد، وهو ما يتحدد في صيغ قانونية مفروضة على جميع مكونات المجتمع.

وبالعودة إلى التجربة الجزائرية يمكن القول أن بدايات تشكل الخطاب حول الديمقراطية في الفضاء المعلن، بدأت مع أحداث أكتوبر 1988، والتي شكلت منعرجا تاريخيا مهما في حياة المجتمع الجزائري، بما حملته من جملة مقترحات مطلبية ذات بعد سياسي واقتصادي، وهو ما فسح المجال أمام التجربة الديمقراطية، وهي تجربة لازمها حماس كبير، من قبل مكونات أطياف المجتمع، ولعل مرحلة الإعلان الفعلي تمثلت في دستور1989، باعتباره وثيقة العقد الاجتماعي الجديد والذي أنهى مهام الدولة القطرية ذات التوجه الحزبي الوحيد والأوحد القائم على أحادية المنظور والذي كان يقدم نظرة شاملة بحسبه ومعمقة حول التاريخ والمجتمع كما أنها تربط أجزاء هذا المجتمع أدواتيا وبرنامجيا بالمعتقد الفلسفي الإيديولوجي له، فكل مناحي الحياة تعرف برموز[1].

لقد حلت التعددية إذا كتعبير على فتح الباب لمختلف الفعاليات، ففي صميم هذه الأرضية على الأقل من الناحية النظرية فان مطلبيه الوجود الاجتماعي لأطروحة المجتمع المدني نحو التهيكل والانتظام أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى، بعد إن تم ضمان المجال الحيوي للممارسة الديمقراطية على مستوى دستور 23 فيفري 1989م، وبرغم هذا المعطى التاريخي المهم، إلا أن قدرا كبير من العقبات لم يكن باليسير تجاوزه، ويتعلق الأمر بتطور تنظيمات المجتمع المدني ومدى الدور الذي يمكن أن تقدمه في إرساء الثقافة الديمقراطية، أي أن تلك التجربة انطوت في بنيتها الداخلية على حقيقة لعبة القوى السياسية من قبيل أن الآلة الحكومية تجد نفسها متجهة في اتجاه ملائم للجماعات القادرة

[1] الطاهر بن خرف الله ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989**، دار هومة ، الجزائر ، 2007. ص137

على إقامة اتصالات متكررة معها[1] أي أن المخاض الديمقراطي تولد من قبيل قراءة النخبة الحاكمة التي واجهت موجة ضغط متعدد المداخل، وبخاصة حدة الأزمة الاقتصادية[2]، ومنه فان تفحصا بسيطا للتجربة الوطنية سوف يبين منذ الوهلة الأولى غياب تأطير فعال لمنظمات المجتمع المدني، بحيث أن الوعاء الجمعياتي لم يأخذ بعين الاعتبار التدرج على مستوى التنشئة السياسية، ومنه فان أنموذج العمل ظل خاضعا بشكل أو بأخر لمقترحات الفعل الدولاتي، والذي يحتفظ بالضرورة بمقدار مهم من تكوينات راسبه القديم من ذلك التمسك الشديد والمبالغة في استعمال أجهزة الدولة[3].

رابعا: العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية:

كما سبق الذكر فان من أهم مميزات التجربة الوطنية، محدودية العمل الجمعياتي على مستوى المشاركة الفعلية، وصناعة التصور والإستراتيجية في اتجاه المهام والوظائف المنتظرة من مجتمع مدني في أية فضاء،وبخاصة عندما يتعلق الأمر بتكريس الثقافة السياسية، من حيث أنها عملية تنشئة إستراتيجية قوامها الفرد والجماعات ولعل موروثا تاريخيا للبنية السياسية في بعد تكوينها الماضي قد تدخل هنا بقوة في عرقلة هذا التوجه على اعتبار أن التغير التنظيمي بمقتضى العرف المؤسساتي يقتضي استبدال الأهداف بأخرى جديدة ليلتزم بمستويات مغايرة تجاه بيئته[4]، وهي الصعوبة الحاضرة في التجربة

---

[1].جان مينو.**الجماعات الضاغطة**، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويدات ، بيروت لبنان ، 1981 ، ص67

[2] ثناء فؤاد عبد الله،**الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2001،ص 170.

[3]. حسن قرنفل ،**المجتمع المدني والنخبة السياسية**، الدار البيضاء. المغرب ، 2000. ص54

[4].عبد الرزاق حلبي ،**علم الاجتماع التنظيم**، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 15

الديمقراطية لاحتواء مخرجات المرحلة الجديدة، ويمكن حصر مظاهر ذلك التعرقل على ثلاث مستويات:

المستوى الأول:

الدور الثقافي والتعبوي ،وهي عمليات تتم من خلال البرامج ذات الوحدات الزمنية المرادفة بمنطق التدرج في سبيل النهوض والارتقاء بذهنيات الفرد والجماعة المنخرطة بحسب الفهم في مشروع اجتماعي محدد كهدف.

المستوى الثاني:

ويتعلق الأمر بنخبة تلك الجمعيات، وهو ما كرس غياب مشروع وتصور لفلسفة الجمعيات المشكلة لإطار المجتمع المدني إذ تغلب الطابع الاجتماعي الظرفي والخدماتي على أطروحات الفكر الجمعياتي وفي ظل هذا المعطى بات من الصعب على المجتمع المدني التمفصل في الشاكلة التي تضمن الدفعة القوية لإطار العملية السياسية في مركباتها العامة.

المستوى الثالث:

ويتعلق الأمر بالتدفق الكمي غير العقلاني لمؤسسات المجتمع المدني، تلك التحولات وبقدر ما كانت تظهر على أنها تعبر على حيوية الحراك شكليا إلا أنها وفي المقابل وعلى مستوى تحليل البنية الفعلية كانت ذات دلالة صريحة على المحدودية في صناعة وقيادة التغير الاجتماعي ففي الجهة الموازية شهدت تلك الفترة تعددية حزبية بعدد كبير في الوقت الذي تجاوزت فيه المعادلة السياسية الجزائرية أعرق الديمقراطيات العالمية أي أن السياق السياسي وعلى علاقته الوظيفية بالمجتمع المدني لم يكن منسقا في سياق التوازن البنيوي ذلك أن أداء الأحزاب السياسية اتسم بحالة النزول من القمة إلى القاعدة

وهي الحالة المخالفة لفكرة الحزب السوسيولوجية ما يعني محدودية المشروعية السوسيولوجية لنسق الفعل السياسي للحزب فالأطروحة الإيديولوجية للحزب من منظور التاريخ السياسية العالمي والطبيعي كانت غائبة عن المخيال السوسيوسياسي.

إذ أن تمثلات الايدولوجيا الحزبية هي مجموعة الأفكار والتصورات المتراكمة بمقدار زمني معين بما يعبر عن أوضاع ثقافية اقتصادية واجتماعية توصلت في ساحة عمل تاريخي إلى مرحلة النضج والاكتمال، ومنه فان الإعلان عن إيديولوجيا الحزب لا يكون خارج ساحة عمل تاريخي يلتمس ملابسات نشأته في المستوى القاعدي لاهتمامات الفرد والجماعات، ومنه وغير بعيد عن ذلك تماما فان تنظيمات المجتمع المدني ولعل من أهمها النقابات المهنية، والتي ورثت بعض من المفاهيم الماركسية كخط أولي بدائي يشير إلى النضال تباعا لسلسلة من الانكسارات المتلاحقة بتعبير إنجلز، وعلى الرغم من استفادتها من فضاء الديمقراطية وكذلك التمثيل الممكن على مستوى دائرة نقاش القرار إلا أن الأداء عرف منحى تراجعيا، ليأخذ بعدا جديدا وهو بعد المزاوجة وحالة عدم التفريق بين العمل النقابي والعمل السياسي وهو ما يمكن أن يدعم ويشكل ميدان للقطيعة بين العمل النقابي والعمل الاجتماعي، وبخاصة في السنوات القادمة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتشكل خارج البيئة الاجتماعية الديمقراطية، كما أن هذه البيئة تتحقق في خضم توازن الأدوار المكونة للنسق العام، ولعل فكرة المقاولاتية أي العمل بمنطق المشروع على مستوى الجمعيات من أهم المناهج العقلانية والواقعية لتنشئة محيط اجتماعي قابل لان يتكيف وضوابط الحداثة السياسية في بعدها التنموي القائم على المشاركة والاحتواء.

الفصل الثالث:

المجتمع المدني من خلال العملية التنموية

تمهيد:

اتخذت التنمية أهمية قصوى، في اهتمام المفكرين على تنوع الدوائر المعرفية المشتغلة بهذه الأطروحة، والتي شكلت الغاية القصوى كرهان لقيام الحكومات في كل دول العالم بل أن تحقيقها كرهان تحول إلى معيار لمشروعية تلك الأنظمة، كأطر سياسية تقود نحو رفع وتائر النسق المجتمعي بمختلف تكويناته، وتباعا لذلك فقد استقرت المفاهيم على تحديد المعاني الوظيفية للتنمية على أساس أن سيرورة إنتاج للثروة وإعادة إنتاج شروط إنتاج أسباب استثمار للثروة، بتوفير قواعد اشتغال المجتمع نحو اكتشاف ثرواته الباطنية الكامنة، وبناءا على هذا المعطى سوف تحاول هذه الدراسة من خلال هذا الفصل فهم العلاقة وتوضيحها على مستوى أطروحة المجتمع المدني باعتبار حتمية التلاقي في الفضاء بمختلف المتغيرات الممكنة المجتمعة في الفضاء كإرادة تفسر رغبة المجموع البشري في التعايش[1]، على اعتبار أن تلك السيرورة تستهدف رفع وتائر النسق المجتمعي في تحصيل الثروات بمختلف أنواعها فان، ولما كان المجتمع المدني يشكل ذلك المجال الوسيط المتشكل من التنظيمات المنفصلة على الدولة المتمتعة باستقلالية الاختراع والابتكار[2].

أولا- منطق العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني:

إن العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني تباعا لهذا التحديد تمتثل من خلال المشاركة في إعادة تهيئة وتطوير فكر المواطنة في إطار استيعاب الأدوار الملائمة مع مخرجات السيرورة التنموية، والتي تقتضي شرط الإلمام والتناغم الايجابي بين المواطن والمشروع، فالمجتمع المدني بهذا المعنى الوظيفي ليس إلا تمثلا مرتبط ومترابط بميكانيزمات اقتصادية واجتماعية، وتظهر المشاركة التنموية الفاعلة كمتغير وسيط في

[1]. احمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني**، الدار الثقافية للنشر. مصر، 2000، ص51

[2]. مارتينا فيشر،**المجتمع المدني ومعالجة الصراعات**،ترجمة يوسف حجازي مركز برغوف للإدارة، مصر 2009، ص29

غاية الأهمية، باعتبار أنها الأداة التنموية الأمثل لترسيخ القيم التي تفترضها السيرورة ولعله وباتفاق المنظرين على هذا المستوى يتضح خط المواطنة كثقافة للعيش المشترك بين الحق والواجب كأهم مظهر من مظاهر العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية وحتى تتوضح الدراسة من هذه العلاقة تحتم علينا التطرق إلى العناصر الآتية في سبيل رسم ملامح ومعالم المجال العام لهذه القضية، وذلك كما يلي:

1.1-مفهوم التنمية المستدامة :

من البديهي الانطلاقة من اعتماد مفهوم التنمية كرهان مجتمعي، مقصود به الاشتغال على المستوى البنية العملياتية للنسق، وهو بذلك المعنى لا يمكن له أن يتحقق في الواقع الاجتماعي، إلا إذا تم التنظير له من منطلق أنها كل مركب ومعقد تتمثل وتمتثل مؤشراته الكمية والنوعية على مستوى البناء الاجتماعي العام بشكل عقلاني ملموس وملحوظ وقابل للقياس الكمي الإحصائي.

ومنه فإن عملية إعداد هذا البناء للتكيف مع الوتيرة التنموية يؤدي حتما إلى ضرورة التسليم بإلزامية قدرة النسق الاجتماعي على التماثل الايجابي الهادف والمنظم لاستيعاب التطورات المختلفة التي تحدثها التنمية كمنظومة واقعية تترجم حالة التغير المراد تحقيقه من وراء العملية، هذه الصورة السوسيولوجية للتنمية المتمثلة في قابلية وقدرة النسق الاجتماعي لامتلاك التغير في شاكلة التطور، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم التفكير في خلق الميكانيزمات الملائمة المتكيفة بخواص المحلي التي من شأنها أن تروض الأفراد والجماعات والتشكيلات البشرية تحت مسمياتها المتنوعة تباعا لخصوصيات الفضاء لأنه وبمعزل عن هذه الخطوة لن تتحصل إلا على مجتمع مغترب سوسيولوجيا عن مشروع تنميته أي ليست له الصورة المثلى للتلاؤم البنائي والتناغم الوظيفي، إنه باختصار مجتمع مبعثر الأدوار ومتناقض من حيث مخرجات مشاريعه، ما يعني أن المشروع التنموي كرهان مجتمعي يقتضي مرحلة الوعي المتكامل والمنسجم بين الفرد، الجماعات

والجمعيات، وبقية مكونات المجتمع المدني، وهذا ضمن إستراتيجية التنسيق مع الأجهزة الرسمية المكونة للفعل الدولاتي عبر مؤسساته المكونة له، وهو ما يقتضي إدخال تعديلات متداخلة على مستوى النسق القيمي المفترض تحقيقه وفقا للفلسفة السياسية القائمة على البعد الديمقراطي[1]، وذلك لأن عمليات التحديث التنموي المستديم، ترتبط قبل كل شيء بضرورة تفحص المنظومة الثقافية من أجل الوصول إلى حصر العاهات الثقافية التقليدية المناهضة بكل أبعادها للفعل التنموي، تلك العاهات التي تتمثل في شكل اتجاهات وقيم للأفراد تظهر مؤشراتها باستمرار كأفعال متناقضة وهدامة للفعل التنموي بكل معالمه، مثال ذلك وبالنسبة للمجتمع الجزائري: ثقافة اللامبالاة والعداء الغير مفسر للمواطن ضد ممتلكات المرفق العام، وترصد مظاهر هذه الحالة من خلال فحص محتوى العبارات المتخذة كتعبير يعكس الوضعية النفسية والذهنية المترجمة للقطيعة عبارات –متع الدولة – متع البايلك – خاطيني.

وهذا ما أحدثته حلقة مفرغة مرعبة، على الرغم من مجهودات الدولة والنفقات الكبيرة الموجهة نحو تأطير المحيط، أي أن المشكلة لا تكمن في ضعف المنظومة التقنية أو السيولة المالية بقدر ما تكمن في مشكلة نفاذ وسيطرة عقلية موروثة تاريخيا يكرسها اللاوعي الاجتماعي للفرد والجماعات، والتي لم تحض تاريخيا بتكوين قاعدة تنشئة وطنية تحدد معان الملكية العامة وتؤهل الكيانات الفردية لاستيعاب معنى المواطنة كثقافة مزدوجة بين الحق والواجب بما يمكن من الخروج والقفز على دائرة الركون البدائي للمجتمعي على مكنون ذاته الانثروبولوجي التقليدي، والذي يتعارض مع الانتقال الديمقراطي المتجدد من خلال التدرج العقلاني في نظام وانتظام المسؤوليات البشرية في

[1]. محمد الرضواني،**السياسة في المغرب**، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط .ط1، 2009 ، ص 98

الفضاء العام ذلك الفضاء المحقق بمشاركة خلاقة للمجتمع المدني[1] ولضمان الاستدامة التنموية فان المعايير التقنية العالمية الحديثة تقتضي احترام الخصوصيات المحاية المتفرعة، وهو المبدأ المتفق والعقلية الثقافية للوعاء المجتمعي الديمقراطي الحداثي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال العنصر الآتي:

2.1- أطروحة التنمية المحلية:

يتفق المختصون في مجال التنمية، ومن خلال مراجعة الوقائع والواقع التنموي التاريخي للمجتمعات على أن الإطار الاجتماعي، يشكل أحد أهم الحلقات الأساسية لتنظيم وتعزيز العملية التنموية، بل أنه المعيار الأساسي لنعتها وتعريفها، باعتبار أن ذلك يشكل الوعاء الحيوي الاستراتيجي، والذي من خلاله وفي إطاره يمكن تقدير مدى تمتع وتحكم السيرورة التنموية في تحقيق بعد الاستدامة من خلال فهم وتفهم الأدمغة البشرية لحرك المجتمع بينه، وبين واقعه للسير في اتجاه القفز على بؤر تخلفه أي ارتقائه لتحقيق مستوى تفاعلي متكامل ايجابيا ومحققا للتوازن، وحتى يتمكن المجتمع من تحقيق هذا المبتغى تحتاج الخطة التنموية إلى توفر الإرادة المجتمعية المتكونة من الجهاز الرسمي الذي يمثل التنظيم ومجموع الأفراد باعتبارهم القاعدة الحقيقية للتنمية وهو الاتجاه كما يرى صامويل **هنتجتون** والذي يفسر إرادة المجتمع في صناعة تجانس مكونات الوحدة السياسية القابلة لمنطق التنوع في إطار الحراك الديمقراطي[2].

فمن الضروري بهذا المعنى توضيح مدلول المحلي وحدود تفصيله المعياري التقني إن التنمية المحلية كحراك للمجتمع المدني، فبهذا المعنى لم تكن التنمية المحلية لتفيد نحو ميزان المصروفات والنفقات في حدود رقعة جغرافية محددة، أنها وتبعا للمعان

---

[1]. عبد الغفار رشاد القصبي،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مكتبة الآداب جامعة القاهرة.ط2. 2006، ص194

[2]. علي رعد عبد الجليل ،**التنمية السياسية مدخل للتغير**، دار الكتب الوطنية . طرابلس ، 2002. ص26

المستدامة تشير بوضوح إلى الدفع بالمجتمع المحلي نحو اكتشاف ثرواته الباطنية والعمل على استخراجها مع توفير أسباب إعادة إنتاجها.

وهذه الصورة السوسيولوجية التي تتجسد عبر مفهوم تنظيمي على المستوى المحلي شكلت في الحقيقة مطلب التنمية المستدامة منذ ميلاد المجتمع المعاصر وان كانت اللغة قد نحتت مفاهيم خطابها الإعلامي نهاية عقد الثمانينات. ما يعني أن سوسيولوجية التنمية المحلية تبين لنا ضرورة تكامل العناصر التنظيمية على مستوى العملية بمقتضى ضرورة امتلاك نظرة شمولية خاصة في مجال اتخاذ القرارات الموجهة بشكل مباشر صوب إعادة إنتاج المجتمع المحلي انطلاقا من خصوصياته المتنوعة من أجل تجاوز عقد تخلفه.

وعلى العموم فان: الفاعل الاستراتيجي في جدلية التنمية المحلية المستدامة هو التنظيم العقلاني للمجتمع المدني والذي تكون لديه القدرة، الفنية، العملية، الفعلية، لترسيم الرؤية المتكاملة للفعل التنموي من دون التناقض مع مكونات الواقع المجتمعي على المدى: الآني، المتوسط، والبعيد، كما أن هذه المكونات الزمنية للمدى ليست منفصلة عن بعضها، ما يعني حتمية التنظير العلمي للعملية التنموية في إطار البعد البراغماتي المستشرف للمستقبل. وتهيئة البنى الذهنية لقبول منطق الاستجابة التنموية وفقا للمعايير العالمية[1].

ثانيا– المجتمع المدني والتنمية السياسية :

ليس من المنطقي ربط العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية على سبيل تفاعل الطرح مع ترسانة الخطاب المنتج في الفضاء الإعلامي حول الموضوع، على اعتبار أن ذلك التصور الوقتي لا يفسر إدراك مرحلة الانتباه إلى أهمية تلك العلاقة

[1]. مايكل ادواردز، **المجتمع المدني. النظرية والممارسة**، ترجمة عبد الرحمان عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة. بيروت ط1. 2015 ، ص80

الوظيفية في صناعة أسباب القوة على مستوى الأرضية المجتمعية كأساس مستديم للدولة فلقد أدركت الولايا المتحدة الأمريكية هذه الأهمية بداية الخمسينات ذلك أن توحيد أمريكا يقتضي ضمان حيوية نشاط المجتمع المدني داخليا، وهو الضمان الأهم لتشكيل معالم الثقافة السياسية وتنمية أطر الممارسة داخليا على مستوى الفضاء المديني العام باعتباره الفضاء الأصلح تاريخيا ووظيفيا كما يرى بارك لتحقيق مقولة الإنسان السياسي المتحضر[1]، أنه ذلك الإنسان المؤسس اجتماعيا على البعد العقلاني للتنظيم والانتظام وفقا للغايات المفكر فيها كمادة مشروع فكري لقيام المجتمع على ذاته، ومنه فان البعد المستديم المنتظر من وراء هذه العملية هو بالأساس تكوين قاعدة مشتركة لقواعد تكوين الثقافة الوطنية السياسية في الفضاء الفعلي بضمان التجانس المتثاقف عن طريق تعزيز قنوات المراسلات الثقافية الذهنية، والتي يشتغل بها مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تصاميمه وتكويناته التنظيمية، والتي من شأنها بهذا المعنى فك شفرات التخلف عن السيرورة التنموية السياسية المجتمعية، وكذلك العزلة المتولدة بفعل اللاتواصل الناتج ميدانا بصورة القطيعة الذهنية تبعا لتباعد منطق الترابط بين مكونات المخيال الاجتماعي، لقد انتبهت الحكومات الغربية إلى ضرورة تنمية الثقافة السياسية عن طريق الاشتغال بمتغير المجتمع المدني كآلية من آليات صناعة الوحدة الوطنية ومنه تكريس مبدأ الحراك مع ضمان آليات المثاقفة العضوية المؤطرة، والتي ينصب مجال اهتمامها على تهيئة الأنساق المحلية للتكيف مع حركية الوتيرة السياسية وهو العنصر الأهم في ضمان سلامة المكون الحيوي للبيئة الحضرية[2].

وإذا كان هذا الآمر بديهي من الناحية النظرية إلا أن تهيئة الأرضية الاجتماعية لتمرين النسق وتهيئته لقبول وتحقيق هذه الغاية، يقتضي الكثير من العمل، وبخاصة بالنسبة للمجتمعات التي استقلت حديثا مقارنة بعمر التجربة الغربية، ولعل من أبرز تلكم

[1]. وجدي شفيق عبد اللطيف ،**علم الاجتماع الحضري والصناعي**، مكتبة الاسراء . مصر ،ط1. 2007، ص43

[2]. السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المسيرة.عمان ط1، 2011، ص269

المحطات على الإطلاق، ما يرتبط بثقافة المواطنة وهو ما يتضح من خلال العنصر الآتي:

1.2- المواطنة ثقافة الحق والواجب:

تباعا لإشكالية تكريس ثقافة العيش المشترك تنحصر إشكالية المواطنة من القراءة السوسيو-تنظيمية، التي مر بها نسق الفعل الدولاتي في بعده التاريخي، باعتباره سيرورات تنامي متلاحقة شهدها الفضاء الغربي، وهو الفضاء الذي شهد انطلاقا من القرن 17على وجه التحديد نقاش حادا، تناول مشكلة مهمة تعلقت بمدل العقد الاجتماعي ليس باعتباره تنظيما هندسيا محددا في تشكيلة قانونية تحدد إطار العلاقات ومراتبيات البناء، ولكن وإلى أبعد من ذلك بكثير حددت تلك المراحل معنى المواطنة من المنظور العملي، ضمن إطار العلاقات الوضعية والتي أنهت مهام الولاءات إلى ما قبل السوسيولوجية، والتي كرست في مصفوفات الفضاء الزمنية الغربية المعرفية، منطق الولاء والانتماء على أسس غير عقلانية، ومنه فلقد تحددت المواطنة وتمثلت مفاهيمها في المرحلة المعاصرة على أسس واقعية عقلانية، تنطبق وخط الاتفاق بين الأفراد من دون نبش بعد الخصوصيات الفرعية المشكلة أو المتشكلة في إطار التفاعل التاريخي مع رؤوس الأموال الرمزية، والتي تعرف بما لا يدع للشك تنوعات وتموجات عديدة عبر التاريخ وعلى جميع مستويات الفضاء الاجتماعي، وهو الفضاء الغير قابل للتفرد عبر التاريخ، لقد أفضت تلك الحزم المعرفية الفلسفية والتي تمخض عنها فضاء ثقافيا جديدا إلى تحديد معنى الوطنية تباعا للسلم القانوني للحقوق والوجبات، وبتلك الحركة تمخض المعنى الجديد للوطنية على أساس أنها مصطلح ثابت في قاموس الإنسانية المعاصرة، وهي صناعة مجتمعية متموقعة ضمن معادلة التوافق الايجابي بنيويا ووظيفيا.

أي أن المواطنة من حيث أنها ولاء وانتماء تأخذ بعدا قانونيا جديدا مرن البنى الذهنية للتشكيلات الاجتماعية على قبول الواقع الاجتماعي كحقيقة منتجة من حقائق

الوعي الاجتماعي المكرس بالأساس لمبدأ الدور والمشاركة في حدود الحق والواجب[1]. وبالعودة إلى فضاءاتنا الاجتماعية، فإن هناك إشكالا يفرض نفسه، من حيث أنه يعبر عن حالات غياب ميكانيزمات إسقاط وتمثيل تلكم التصورات والتي أنتجها الفضاء الغربي المعاصر عبر مسارات تاريخية، مثلت مخاض النضج للتجربة المجتمعية الغربية المتوجهة باستمرار نحو الحداثة والتنمية، وتخليص الإنسان من الخضوع للقوى الغير عقلانية، النابعة من حدود المرجعيات، اللاواقعية–الماورائية–الماضوية، والانتظام تباعا للاسترسالات المفاهيمية التي كرستها الأطروحة العقلانية المحددة لماهيات الفرد والجماعة والعلاقات المنعتة حداثيا لمعنى المواطنة، يتضح جليا أن مجتمعنا مطالب عمليا وعلى مستويات الميدان بإحلال ثقافة المواطنة كحق عام يتحدد ويرتسم تباعا للواجب المؤطر قانونا، وليس باليسير تغير البنى الذهنية الجزائرية، على اعتبار مخزون الذاكرة الأنثروبولوجية والتي ما تزال تحافظ على هوامش الثقافة إلى ما قبل السوسيولوجية والمتفرعة تباعا للتراكيب القبلية والجهوية المتنوعة باختصار فان حتمية الرهان تقتضي البحث في تلك المسافة القاهرة بين الدائرتين في محاولة تهدف إلى تحليل الفوارق بين البنيات ومنه محاولة التنظير السوسيولوجي لإحلال ميكانيزمات العمل التنظيمي في اتجاه تغيير مسار البنى الذهنية وفاقا لمنطق العيش المشترك بمقتضى الواقعية والميدان وبما يحقق خدمة العملية السياسية؟ ولذلك فان التأطير من خلال هيئات المجتمع المدني ضرورة ملحة وهو ما سيتوضح من خلال العنصر الآتي:

ثالثا– آليات التأطير ومسألة المجتمع المدني:

لم يعد بالإمكان على أي مجتمع كان على أن يعيش بعيدا أو بمعزل عن التطورات العالمية، المعقدة والمتشابكة والتي تدور في سياق عولمة المحيط الدولي على اعتبار أن العولمة وبغض النظر عن أبعادها الثقافية تظل دون شك مرحلة تاريخية من مراحل

[1]– حمدي مهران ،**المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، دراسة تحليلية نقدية .، دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية .2012. ص25.

الرأسمالية، والتي تنتهي إلى رفض النمط التقليدي، بل وفي الكثير من المناسبات هدم مكوناته الاجتماعية، واعتبارها أحد المعيقات الواجب التخلص منها لتحقيق وثبة انطلاقة التنمية، ومنه إلزام المجتمعات بتطوير مهارة التخصل بموصفات النسق الغربي في ظل عدم قدرة النسق المحلي على امتلاك شروط خواص الانتظام البنيوي الوظيفي المتجسد تباعا لمنظومات الفعل الثقافي العام، وباعتبار خطورة ووزن عدم انسجام إطار مركز للقيم بما يعنيه من دلالات التمثل[1].

تتحدد المسألة منطقيا على نحو ما هي مشكلات التجسيد بين حتمية عولمة التنظيم وفقا لترسبات النسق الغربي وخصوصيات المحلي المحتفظ حتما بهوامشه وخواصه الأصلية والتي لا تتملك بالضرورة نفس المستوى؟ تتفق أطروحة المجتمع المدني إذا مع إطار التنمية السياسية المستدامة انطلاقا من اعتبارها سيرورة مجتمعية بشرية تستهدف بالأساس رفع وتائر النسق في امتلاك وتملك آليات إنتاج الثروة، وهي الغاية القصوى لكل مجتمع، ويحتاج ذلك إلى أرضية مجتمع متناغما ومنسجما وفقا للمشروع الاجتماعي بما يحمله من خطة إستراتيجية تستهدف إنهاء مهام بنيات التخلف المتنوعة والمترامية في الفضاء الاجتماعي بجوانب تكوينه المختلفة وعلى اعتبار أهمية الثقافة السياسية في تكريس مبدأ المشاركة أي تجنب حالات الاغتراب بين المواطن والمكاسب التنموية المحققة والمراد تحقيقها تظل المسألة المنطقية على نحو ما هي الآليات المتخذة إجرائيا بغرض تفعيل الرابط وتقليص حدة القطيعة؟

لعله ومن خلال تصفح بسيط لميكانيزمات السير التاريخي للمجتمعات المتقدمة يظهر بوضوح تأطير الجماعات البشرية المكونة للحياة السياسية، وتمرينها على اكتساب تلك الثقافة، والاشتغال بها تنظيما عمليا وهي العمليات التي استغرقت مسافات زمنية مهمة قامت على الاستمرار والاستقرار والتراكم ومنه فان حتمية التوجه إلى هذا الموضوع

[1]. مفيدة محمد ابراهيم،**دور التربية في مستقبل الوطن العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2003،ص80.

تتبع من القناعة السوسيولوجية الخلدونية القائلة *بأن المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه* والمعنى هنا أن المجتمع لا يتمثل في واقعه إلا إذا تمكن الوعي الكامل في مستوى أفراده وجماعاته، وتحولت البنية الثقافية إلى مرجعية الأفعال بمختلف تنوعها مداخلها ومخارجها، وغير بعيد عن ذلك يظهر بوضوح أن نظريات العقد الاجتماعي والتي تم تصميمها استهدفت بالأساس تغير الكثير من المعاني التي أنهكت المجتمع الأوربي وخلفت باستمرار حالات الضعف والقطيعة والتشتت بين مكونات الدولة في مستواها القاعدي، يتضح ذلك جليا في الفضاءات الغير أوربية بشكل كبير بعد فشل مقاربات الفعل الدولاتي، والذي اصطدم بأكذوبة التطور تباعا لإيديولوجيات منفصلة عن سياق وعيها التاريخي، ما يعني إعادة النظر والتطرق بشكل أو بأخر إلى مفهوم الدولة من حيث أنها عقدا مجتمعي تاريخي يتجاوز المعنى التقليدي لمفهوم الدولة والمحصل عليها بعد فترة استعمار تاريخي طويل[1]، وهو ما يعني في الجهة المقابلة توفير شروط التحول الاجتماعي على اعتبار أن المجتمع المدني هو المتغير الوسيط والأساسي في هذه العملية ومنه التوجه إلى فلسفة تنظيمية عملية، تقوم على مشروع الحريات الواقعية وبخاصة مع الموجة العالمية التي كرست آليات التواصل بمختلف أركانه ومكوناته وتباعا لذلك تزداد درجة تعقيد المعتقدات الدائمة والتي لديها القدرة على التعمير والتمثل مطولا أي أن سرعة الانتشار مع الفضاء العام ملزمة بحتمية التأطير ضمن معادلة المجتمع المدني.

فمن المعلوم أن المجتمع القادر على البقاء، هو المجتمع الذي لديه قراءة دقيقة للمستقبل في ظل متغيرات المرحلة العالمية والتي لا تقبل وفقا لموازين القوى الفعلية المجتمعات وهي قراءة تقوم على الانطلاقة من معطيات الواقع محليا ودوليا باعتبار أن لحظة البقاء المجتمعي خارج أدوار القرية العالمية بات مستحيلا، أي أن الفعل التنموي

[1]. علي الدين هلال ،**مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3 ص48.

كفعل اجتماعي عقلاني يقوم بالأساس على مبدأ توقع ظروف المستقبل وخاصة في حدود المجتمع المحلي أين يمكن حصر المؤشرات وهذا إحدى أهم المطالب العقلانية للتنمية المستدامة كما سبق الذكر، وبالرجوع إلى تاريخ النظرية التنموية وكذلك التجارب سواء التي نجحت أو فشلت نجد أن المجتمع المدني يشكل الحلقة الأهم في احتضان المجتمع لروح التنمية المستدامة، والتي ظهرت في خضم تفاعل الجهاز المفاهيمي الذي ادخل متغير الحكم الراشد كأهم الميكانيزمات الفعلية والعملية باعتبارها سيرورة إنتاج الثروة وإعادة إنتاج شروط إنتاجها، وتأتي هذه القراءة كمحاولة لفهم أرضية الحالة المجتمعية في الجزائر.

يكاد يكون التغير الاجتماعي هو السمة الثابتة في نظام حياة المجتمع عبر التاريخ وبتنوع الجغرافيا تباعا للظروف ومعطيات المراحل بمختلف المعايير والتكوينات، أن المجتمعات لا تختلف بهذا المعنى في ثبات خضوعها لمنطق التغير كسنة كونية تحكم المجتمع منذ الأزل، ولكن الاختلاف الجوهري يكمن في قدرة الأنساق التكيف مع معطيات كل مرحلة بما يستجيب وتحقيق توازن الوحدات الاجتماعية الكبرى الباحثة باستمرار على تحقيق التناغم والانسجام، في إطار سيرورة البقاء المحدد بحسب المراحل المحددة لشروط ومعايير الرهان ونظرا للأهمية التي يكتسبها المجتمع المدني ومؤسساته في تاريخ تشكل البنية الاجتماعية المعاصرة، والأدوار الحيوية المؤثرة التي يمارسها أو يمكن أن يخلقها في توجيه فعل المواطنة، ونظرا لمستوى تأثير المجتمع المدني على النشاط التعبوي في إطار العلاقة الجدلية التفاعلية بينهما، أصبح تأطير معانيه وقيم تنظيمه اجتماعيا ضرورة ملحة، من خلال تبني الأساليب الكفيلة بتحقيق تنمية ثقافة المواطنة مع قبول الأخر كجملة من المعايير المتفق على شروط تكوينها كآلية لانتظام العمل التوعوي التربوي المبرمج، انطلاقا من اعتبار أن الثقافات المتنوعة تباعا لمنتجات تصور الأفراد والجماعات خارج نطاق العقد الاجتماعي تتمايز فيما بينها عن طريق الدلالات والقيم

المختلفة أكثر مما تتمايز عن طريق الحالات أو الوضعيات المختلفة التي تشغلها هده الدلالات داخل الكل الرمزي المحدد لكل سياق ثقافي.

رابعا– مرجعيات التنظير المجتمعي :

تعتبر أطروحة المجتمع المدني من المواضيع القديمة والمتجددة في الآن نفسه ذلك أن أصوله الفلسفية والفكرية كأطروحة ترجع إلى فترات تاريخية وحضارية قديمة بل أن هناك من يرجعها إلى المرحلة اليونانية، ونستشف دلك من خلال تلخيص النظرة التاريخية لدستور الأثينيين الذي لا ينفك يمنح سلطة الجمهور سلطة فوق السلطة فلقد سلط الشعب نفسه على كل الأمور، وهو يصرف الأعمال كلها بالمراسيم ومحافل القضاء والسيادة فيه له، لأن محاكمات مجلس الشورى قد مرت منه إلى الشعب ويبدو أن الأمر قد استقام لهم لأن الأكثرية أقرب إلى الاستقامة إن المجتمع المدني يعبر في الحقيقة عن تشكيلة مجتمعية في تنظيم وتسيير شؤون المجتمع بكل مكوناته ومشاكله المتنوعة ولذلك فهو يعبر عن طاقة استيعاب لسيرورة الفعل الحداثي الممتثل بفعل قوة المجتمع الغربي، فإذا كان المجتمع المدني تشكيلة فلسفية معبرة لبنية تنظيم الفعل السياسي المعبر عن ميلاد انطلاقة جديدة في اتجاه استيعاب متبادل للأدوار المتوزعة وظيفيا تباعا للتطور التقني والتاريخي للمجتمع ومنه فان ضمان مقدرا مهما للتوازن بين الأطراف في ساحة العمل الاجتماعي العام أمر طبيعيا، لأن مرحلة عقد المجتمع على ذاته يفرض سلطان وجوده القانوني، أي أن التمثيل المدني للمجتمع والكيان السياسي للدولة يقوم في فلسفته القاعدية على توسيع نطاق المشاركة من أجل ضمان وعي الأفراد والجماعات في شاكلة تنظيمية مؤطرة بشكل قانوني وهي الحقيقة التي يتم من خلالها كسب رهان التناغم وإخلاء طابع القطيعة الذي عمر قرونا من الزمن في تاريخ الدولة ،لذلك فان عصر المدنية السياسية ليس إلا عملية يقوم بها المجتمع انطلاقا من إرادة جهازه الدولاتي المحرك الأساسي والضامن الاستراتيجي لامتثال الفعل المدني بثقافة متفق على أصولها وقواعد حراكها

العام، ومنه ضمان ميكانيزمات التفاعلية الايجابية للنشاط السياحي بشكل يضمن مقدارا مهما من الاستقرار والتوازن مع الحفاظ على مبدأ السيرورة وهو المبدأ الأهم في أية حركة تنموية تنتهجها أية دولة في الفضاء العالمي الجديد المتضمن لمجموعة معايير حديثة يضمن من خلالها الاستدامة، بحيث ادا كانت التنمية وعي وقرار سياسي.

فإن تهيئة البنى السياسية والاجتماعية والثقافية تبقى الشرط المسبق لنجاح العملية التنموية. أي أن أطروحة المجتمع المدني تعد بمثابة مؤشر تاريخي ذا دلالة عملية ونوعية لعمر الدول ومؤشر صريح على نضج Maturité العملية التنظيمية للأطر البشرية. وفقا لمقتضيات التنظيم المجتمعي الحديث، لان في ذلك المستوى يكمن التعبير الفعلي على إيجاد صيغة العلاقة الحداثية بين المفهوم الاستعلائي للدولة والقاعدة الجماهيرية الشعبية والاجتماعية، المشكلة للوعاء البشري للدولة، بما يقود إلى تبني أمثل أشكال العملية التواصلية وبخاصة استيعاب الطرفين لفكرة المشاركة والاحتواء الوظيفي بما يحقق للمجتمع ذاته التنموية، والتي تمثل السياحة الوعاء الحيوي لتثاقفها وتخصيبها الايجابي والنوعي، وسوف نحلل الرجعيات الآتية:

1.4- تحليل المرجعية الغربية:

شكل عصر الأنوار الإطار الزمني الفعلي لتجسيد مرحلة النقاش الكبير حول قضية المجتمع المدني، ومنه الانطلاقة التدريجية في البحث عن الآليات المنظمة للمشروع الفلسفي الذي خلصت إليه المفاهيم وهي المفاهيم التي فسحت المجال والإمكانية لقيام الثورة البرجوازية على أوسع نطاق التي مهدت لقيام الثورة البرجوازية، بحيث برزت على مستوى الساحة السياسية نقاشات عميقة حول مفاهيم جديد لم يكن بالإمكان مناقشتها ولا حتى الترق لها من ذلك الدولة، نظام الحكم، المواطنة، التمثيل وغيرها من المفاهيم الهامة والتي شكلت لبنة الفكر السياسي الغربي الحديث، فلقد برزت مدرستين بشكل كبير في القرن التاسع عشر اهتمتا بتحليل أطروحة المجتمع المدني وكذلك تحليل المحيط

المفاهيمي المرتبط بهذا الطرح ويتعلق الأمر بالمدرسة الليبرالية والمدرسة الاشتراكية، وهما مدرستان شكلتا تقسيما إيديولوجيا عالميا وأساسا فكري نظري[1]، وبالعودة إلى التراث اغربي قبل تلك المرحلة شكل العقد الاجتماعي الخلية الفكرية الأساسية لمنظومة وبنية تصور المجتمع المدني ويتجلى ذلك من خلال أعمال هوبز، لوك، وجون جاك روسو بحيث اعتبر المجتمع المدني وفقا للعقد الاجتماعي تعبير مجتمعي عن حالة انتقال من الحياة الطبيعية إلى الاجتماعية المعقدة، ولعل أهم ما ميز هذه النظرية المزاوجة وربما عدم التفريق المقصود بين الدولة والمجتمع المدني، وهي القضية التي سرعان ما أخذت مجالها من التحليل والنقاش وبخاصة مع ارتفاع المعتقد العلماني كمرجعية تبني للفعل السياسي وهي المرجعية التي توسع نطاق العمل بها أوربيا كخيار استراتيجي للحريات وفض مظاهر التداخل والإبهام بين المقدس والمؤسس[2].

فلقد وضح **هيجل** على المحتوى الذي يمكن أيكون كتعبير عن المجتمع المدني بكونه مجموعة من التنظيمات قائمة على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار سلطة الدولة، وبهذا المعنى يفرق **هيجل** بين المجتمع المدني والتنظيم السياسي والحقيقة أن تلكم الفوارق الهيجلية تنبع من القناعة باعتقاد مسؤوليات المجتمع المدني في المبادرة وتحرير الإرادة من التبعية المفرطة، وبالنسبة إلى **غرامشي** فالمجتمع المدني بالنسبة له إطار مكون للطبقة، وبتعبير أدق مجالا تعبيريا عن إرادة الهيمنة الثقافية الحاكمة للرموز الاجتماعية المعبرة عن مضمون وكمون البعد الثقافي في إطار حركة المجال الحيوي[3].

---

[1]كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. نموذج الأردن**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012. ص 29.

[2]عبد الوهاب بن خليف، **مدخل إلى علم السياسة**. دار قرطبة للنشر والتوزيع. المحمدية. الجزائر. 2010، ص 111.

[3]منصور مرقومة، **المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة (الجزائر). د س، ص 303.

أما **ماركس** فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بنا فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات.

وكخلاصة مقتضبة يمكن القول أن المرجعية الغربية قامت على متغير مهم في تفسير بنية المجتمع المدني وتتمثل في السير التحرري من قيود القوى الغير مناقشة من حيث مشروعية تمثيل المجتمع، وبالتالي فان المجتمع المدني مثل درجة الخلاص نحو التحضر وإنهاء مهام الفكر الكنسي والطابع الدركي للدولة.

2.4- تحليل المرجعية العربية:

ليس من اليسير الغوص في تحليل مرجعية مفهوم المجتمع المدني على الصعيد العربي، ذلك أن المجتمعات العربية تختلف فيما بينها أشد الاختلاف، بل أن الاختلاف موجود في نفس المجتمع المحلي في الكثير من الحالات من ذلك أن المرجعية الإيديولوجية الفكرية العقائدية لتنظير موضوع المجتمع المدني، تحتفظ بهوامش الإطار التقليدي ولذلك ينفتح تحديد مفهومه عربيا على أساس أنه مجموع تلك الفعاليات المتموقعة وسيطا بين العائلة ككيان مركزي لمختلف التشكيلات الاجتماعية الأخرى كالقبيلة والعرش وجملة الأطر المتشكلة تحت مسميات متنوعة أي أن المجتمع المدني على مستوى المرجعية العربية حافظ على هوامش استحال تغيرها واستبدالها ببنى تنظيمية تنبع من الأساس الغربي المؤسس لفكرة المواطنة في إطار المشاركة وثنائية الحق والواجب بالمعنى الدستوري للكلمة، كما يرى **مازن غزلبيه** بكون المجتمع المدني يعبر عن تلك الفلسفة الحداثية، والتي اختصت بتنظيم مسار السير لمجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تحتوي الفضاء المتشكل تبعا للعلاقة الوظيفية بين الأسرة والدولة

المحددة من خلال المصالح والأهداف المشتركة، تبعا لمنظومة قيم مؤسس لها كإطار قيمي رمزي مجسد.[1]

وتتضح هذه الصور بشكل أكثر دقة عندما تحدد المميزات والخواص الأساسية المحددة لقوة مجتمع مدني في فضاء الحركة التواصلية، وذلك على النحو الآتي:

أ-الخواص العقلانية لتنظيم المجتمع المدني :

على تنوع الأحداث التاريخية وتباين مظاهر التجسيد لفلسفة المجتمع المدني، إلا أنه يمكن الوقوف على جملة من الخواص العناصر المتفق عليها كمظاهر تجلي لقوة المجتمع المدني بغض النظر عن المرجعية السياسية للمجتمع في لحظة تاريخية معينة ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

توسيع نطاق المشاركة ولعل ذلك من أهم مظاهر الانضباط بين البنية والتوجه وهنا يتداخل المجتمع المدني مع الكثير من الأطر المقابلة له، ولعل من أهم ذلك المجتمع السياسي باعتبار أنه ومن خلال هذه اللحظة والعلاقة تتبين قدرة النسق الاجتماعي في قبول المحتوى الفكري للعمل السياسي داخل حيز الدائرة الديمقراطية، والتي تشكل إطار إيديولوجيا للمادة التنموية، كما أنها وفي هذا السياق نفسه، فان تمثل القوة الفعلية العملية لتصميم مقاربات التغير الاجتماعي تشكل مخرجا استراتيجيا مجنبا لحالة الانسداد[2].

التمتع بالاستقلالية من حيث التمكن من التصرف في إطار القانون خارج إملاءات الجهاز الدولاتي، من أجل ضمان حرية التصور كشرط للمهارات الإبداعية في صناعة العناصر الحضارية للمقاربة بما تعكسه هذه الأخير من أبعاد ثقافية واجتماعية متكاملة تعمل على إعادة صياغة مثلى للبنى الذهنية، ومنه فان الاستقلالية تقتضي توفر مجموعة من الشروط، من أهمها الاستقلالية المالية من حيث مصادر التموين، وهو ما يقتضي

[1] محمد أحمد نايف العكش ،**مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 30 .

[2] Michel Crosier,**La société bloquée** , edition du Seuil . France , 1970 . P 219

تنويع تلك المصادر، وهو ما يحقق ويقود إلى ضمان استقلالية إدارية تنظيمية قادرة على توفير شروط وعناصر القدرة على الانسجام الأمثل مع مستجدات المحيط بما يحمله من أشكال للامتوقع، على مؤسسات المجتمع المدني تملك الذكاء في التعامل مع مستجدات كل مرحلة. وهو ما يقتضي مبدأ القيادة الرشيدة المحافظة على توازن البنية التنظيمية الداخلية، والعمل المؤسسي لاستيعاب الإحداث.

3.4- أركان المجتمع المدني في إطار العلاقة التنموية:

من الضروري تبيان مكونات المجتمع المدني وأركانه الأساسية، والتي تختلف بحسب تنوع المرجعية الايديوجية للفضاء، ويمكن تلخيص تلك المكونات المحصورة في إطار العلاقة مع العملية التنموية على النحو الأتي:

أ- الأحزاب السياسية:

كثير من المفكرين يستبعدون الأحزاب من تركيبة المجتمع المدني ولعل من أبرز هؤلاء **لاريدايموند**، والحجة في ذلك أن الحزب كإطار أيديولوجي يخضع لقواعد اللعب السياسي المرتبطة بمصالح وقتية فئوية، تعبر ضيقة ومحدود في مقابل الكيان الفكري الممارس من قبل المجتمع المدني، وفي الجهة المقابلة من هذا الموقف يرى بعض المفكرين أن الأحزاب السياسية تندرج ضمن مكونات البنية الإستراتيجية الأساسية للمجتمع المدني نظرا لما تلعبه من أدوار في غاية الأهمية في صناعة القرار السياسي كقرار مجتمعي مسطر للخطة التنموية في إطار المشروع الاجتماعي[1].

ب- الحركة النقابية:

تعتبر الحركة النقابية أحد أهم الحركات التي مثلت صورة المجتمع المدني في الكثير من المجتمعات، فهي وعلى حد تعبير **انجلز** تمثل سلسلة من الانكسارات المتلاحقة والتي مثلت رهان البحث المستمر في اتجاه تحقيق حقوق فقدت بسبب طبيعة الغلق

[1] نادية خلفة ، مرجع سابق ، ص 124 .

الاجتماعي الممارس من قبل الطبقة البرجوازية، ومنه فان التنظيمات النقابية قادت الحراك الداخلي في فضاء المجتمع المدني شيئا فشيئا باعتبارها النواة المركزية له وهي عبر التاريخ من أعظم المسارات التي حولت من قيم المجتمع المدني من البعد النظري إلى العمل كحركة في ساحة عمل تاريخي خارج البناء الهيكلي للدولة.

جـ-الجمعيات:

تشكل الجمعيات الإطار الأكثر حداثة للدلالة على المحتوى الفعلي للمجتمع المدني على اعتبار التنوع والقدرة على التمثل في النشاطات الاجتماعية المختلفة المتعلقة بمصير الأفراد والجمعيات البشرية المختلفة تحت مسمياتها المتنوعة، والخاضعة لمنطق التغير تبعا لتمثلات المجتمع الصناعي، كما أنها شكلت ومثلت الإطار الأمثل للعمل المشترك على مختلف الأصعدة بعيدا عن المصالح الوقتية الضيقة.

د-المنظمات الغير الحكومية:

ويتعلق الأمر بمجموعة المنظمات التي تتموقع بين الحكومة والقطاع الخاص الحر وهي بنيات تنشأ من منطلق فكري معتدل تهدف إلى التأثير في السياسة العامة للدولة وبالتالي المساهمة في إنجاز الصورة المراد تحقيقها وفقا للآليات المدنية المشروعة [1]. وقد تمكنت تلك الأطر من توسيع نطاق العمل الجمعياتي من المدني المحلي والوطني وصولا إلى المستوى الدولي تبعا للتقاطعات المشتركة بين المجتمعات والمتعلقة أساسا بالمصير والخط الإنساني المشترك المستوجب الدفاع عنه أو صناعة آليات الحماية وخدمة الإنسان في اللحظة التي تقتضي ذلك التوجه[2]، بل أنه في الكثير من المناسبات تمكن مثل هذه الهيئات من التأثير على أنظمة قائمة بذاتها لتدفع بها نحو قبول منطق التغير في سياق أنساني ديمقراطي معين.

---

[1] ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع. الجزائر ، 2007. ص 172.

[2] محمد أبو ضيف باشا خليل،**جماعات والضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية** ،دار الجامعة الجديدة. مصر، 2008 ، ص 244

من خلال ما تقدم يتضح أن المجتمع المدني ليس إلا إطار تنظيميا يساهم في هيكلة البنية الذهنية الفنية المعرفية للفرد والجماعة في اتجاه استيعاب القضية والأطروحة العملية للتنمية باعتبارها سيرورة عمل مجتمعي تهدف لرفع وتائر النسق، ويتجلى ذلك من خلال الأهداف المراد تحقيقها، وهذا ما يتجلى من خلال العنصر الآتي:

أ- أهداف التنمية:

يمكن حصر الاهداف التنموية المراد تحقيقها في سياق العلاقة مع المجتمع المدني من خلال المستويات الآتية:

1- المستوى الاقتصادي:

بالعودة إلى تاريخية المجتمع المدني على مستوى الفضاء الغربي، يظهر بوضوح أثر العلاقة مع البعد الاقتصادي أن لم يكن هو الأساس في حقيقة تبلور فكرة هذا التنظيم المخترع في سبيل إعادة تهيئة البني الفكرية لقبول سيرورات التغير المجتمعي، والذي تغير فيه مفهوم العمل المتحول إلى سياق قيمة تعظيم الربح وتكديس الثروة على أوسع نطاق، ومنه إدخال متغيرات جديدة كدافعية الإنجاز، والأداء كضرورة تقنية معبرة عن اتجاه رفع وتيرة إنتاجية العمل ولعل تلكم المعاني الأساسية لقيام اقتصاد مجتمع على ذاته وإن كان المنظور هنا رأسماليا إلا أنه يمكن اعتبارها بمثابة العناصر البدائية للتنمية كأساس قاعدي، ما يعني بالنسبة للجهاز الدولاتي في مقابل المجتمع المدني تحرير المبادرة المحلية لاكتشاف الثروة الكامنة في سبيل محاربة وامتصاص الفقر، والذي وفي سياق هذه العلاقة لا يمكن اعتباره إلا ظاهرة اجتماعية بالأساس امتثلت بمؤشرات اقتصادية، جسدت التفاوت مع مرور الوقت ومنه أحدثت القطيعة بين المكونات البشرية للمجتمع العام، وبخاصة بالنسبة للدول والمجتمعات المستقلة حديثا التي شهدت تدهور

بنياتها التي سلبت قوى وعيها وانفصلت عن سياق الاندماج التفاعلي مع مدلولات العالم الحديث بما يحمله من معاني القيم التنظيمية والمؤسسية[1].

2-المستوى الاجتماعي:

بعد الموروث الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، واكتشاف النفط ومصادر الطاقة المتنوعة، وبيان حقيقة أن العالم يعيش فقرا اجتماعيا غير مبرر بالنظر إلى مكنون الثروات المتلاعب بها[2]، اشتد النقاش في الساحة السياسية العالمية حول تحديد وتقنين المسار التنموي على المستوى الاجتماعي، في مواجهة عملية ضد الثالوث الأسود: فقر جهل، أمية، وبخاصة بالنسبة للدول المستقلة حديثا، وهنا على وجه التحديد يظهر دور المجتمع المدني كشريك وخيار استراتيجي للمساهمة في تصنيفات هذه العملية، في سبيل إعادة انجاز المنظومة الاجتماعية للتناظم والانسجام الطوعي مع السيرورة التنموية في بعدها الاجتماعي، وبخاصة في المستويات المتعلقة بالتعليم والصحة العمومية لما تقتضيه من عمليات للتعبئة والحس الاجتماعي للمواطن، بحيث أثبتت التجارب العالمية في مختلف أقطار المعمورة استحالة نجاح هذه العملة خارج نطاق تهيئة الفضاء الاجتماعي العام الحاوي لهذه السيرورة، إضافة إلى كل هذا محاولات تغيير مسار الفوارق الطبقية وتدعيم نظام حياة الطبقة المتوسطة والعناية بالطبقة الكادحة، بعد ثبوت صعوبة تحقيق التوازن الاجتماعي المستديم بين البنيات البشرية في نظام مجتمعي يقوم على التساند الوظيفي أكثر من أية وقت مضى بدافع مخرجات المرحلة الصناعية التي ساهمت في تعقيد مكونات هذه المقاربة، وفي سياق أخر فان مطالب أخرى للتنمية الاجتماعية في علاقة مع المجتمع المدني أخذت حيزا مهما من الاهتمام وبخاصة فيما يتعلق بالفئات البشرية التي حرمت بدافع ثقافي واقتصادي تنظيمي من ذلك الفئات الهشة كذوي

[1] سمير أمين ،**التراكم على الصعيد العالمي**، دار ابن خلدون . بيروت .1978 ، ص31.

[2] غي دي بوشير، **مفاتيح لاجل العالم الثالث**، دار الحقيقة . بيروت ، 1974 ، ص10.

الاحتياجات الخاصة، والأطفال في الوضعيات الفاقدة للرعاية الأبوية، أضف إلى ترقية عمل المرأة وتحويل المسار المهني والاجتماعي والثقافي لها إلى شريك فعلي في الحياة التنموية والسياسية، وهي العناصر التي تماثلت تنظيميا في شاكلة جمعيات المجتمع المدني، ومنه محاولة تحقيق الحماية الاجتماعية بأهدافها الثلاث الوقائية، العلاجية والتنموية [1].

3- المستوى السياسي:

يشكل المستوى السياسي الأهمية القصوى بالنسبة للمجتمع المدني، وبخاصة بالنسبة لهذه الأطروحة، باعتبار أن المفهوم الحداثي للعملية السياسية أخذ بعد الثقافة التنظيمية وبتالي فإن متغير المشاركة في العملية السياسية يأخذ حيزا مهما في بلورة البنية العامة للعملية التنموية باعتبار أن تكريس ثقافة المشاركة تضمن الاحتواء والتكامل بين العناصر النفسية والثقافية الاجتماعية، والتي تشكل ثقافة تنظيم مجنبة لحالات الاغتراب المتسببة في فشل أية مشروع تنموي مهما كان قوة مداخليه الاقتصادية المالية، ذلك أن بعد الولاء كظاهرة نفسية اجتماعية بالمعنى التنظيمي للكلمة يقتضي حضور العنصر البشري في النسق التنظيمي[2].

فالعملية السياسية إذا لا يمكن أن تكون ذا فعالية في تحقيق عنصر الاحتواء ما لم تكن الأدمغة البشرية مهيأة لقبول العملية كحركة عمل مجتمعي مؤطر في بعده النفسي القيمي والثقافي، وهو الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني خارج نطاق البعد المصلحي المؤقت والذي يشكل حركية نضال المجتمع السياسي في لحظة تاريخية معينة أي أن هيئات المجتمع المدني المستقلة والمنفصلة عن لعبة الاشتغال الإيديولوجي معول

---

[1] بوحملين حياة، سليماني جميلة، **الحياة الاجتماعية للطفل الجزائري حماية حقه وحق المجتمع في البقاء والنمو والتقدم**، مجلة الحكمة، العدد التاسع. 2017 ص 206.

[2] .د. حسين عبد اللاوي، عطاء الله فاطمة، **أهمية القيادة الإدارية في تنمية الولاء التنظيمي لدى المورد البشري**، مجلة الحكمة، العدد التاسع 2017 ، ص18 .

عليها في أطروحة المجتمع بدلالته الحداثية لتكوين الإطار البشري المهيأ لاستيعاب العملية السياسية، كسياق لسيرورة عمل ومراكمة تطورت بالتدرج في اتجاه تحقيق حريات الفرد في اختيار المرجع السياسي الإيديولوجي الأمثل له، وإن كانت العملية نسبية من حيث مخرجاتها الفعلية، ألا أنه من الصعب تحقيق الفعل التواصلي للمشاركة السياسية خارج أطروحة المجتمع المدني وهي الميزة الأساسية لضمان النجاح الفعلي للعمل السياسي الاجتماعي في إطار قواعد اللعبة داخل الدائر الديمقراطية المحددة قانونا وتزداد هذه المعادلة أهمية بتصعد موجة إدراك ووعي التركيبة البشرية الاجتماعية بكون التنمية حق من الحقوق الطبيعية للإنسان[1] .

وكخلاصة لهذا العنصر يمكن القول أن تحقيق هذه المستويات الثلاث للعملية التنموية في سياق العلاقة مع المجتمع المدني، من شأنه تحقيق البعد المستديم للتنمية ذلك البعد الذي يقتضي الشمولية مع ضمان إعادة إنتاج شروط قيام السيرورة من دون إحداث اختلال وتناقضات على مستوى العناصر التكوينية للبنية الاجتماعية، المحتاجة إلى تصميم وتوجيه دائم لضمان سبل التصرف في الظروف المستقبلية[2].

هـ-المقاربة الجزائرية:

عرفت المجتمع الجزائري محطات متنوعة منذ الاستقلال، وعلى غرار الدول عبر التاريخ فإن منظومات الإصلاح تبعا لكل مرحلة من حيث القدرة على الانجاز وتقويم المسار ظلت مرهونة بالمستوى الاقتصادي والثقافي العام[3]فبعد مخاض التجربة الاشتراكية التي انطلقت من أنموذج **دي برنيس**، القائم على فكرة الصناعات الثقيلة كقاطرة أمامية

[1]. عمر سعد الله ،**حقوق الانسان وحقوق الشعوب**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994، ص167.

[2]. سناء جبور محمد ،**الاعلام البيئي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الاردن . عمان ، 2011، ص20.

[3]. أدم فيرغسون،**مقالة في تاريخ المجتمع المدني**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، 2014. ص 149

تجر باقي القطاعات الأخرى، بما يحقق وثبة انطلاقة التنمية[1]، ومنه الوصول إلى مرحلة رفع تدريجي لوتائر النسق المجتمعي بما يضمن شمولية المجال التنموي في الفضاء الاجتماعي كاستراتيجية سوسيوسياسية تضمن محاربة تمثلات الفقر بمختلف أشكاله والموروثة بحسب الخطاب السياسي من المراحل الاستعمارية[2]، ولكن سرعان ما أدركت الدولة الجزائرية محدودية مخرجات هذا الطرح بعد اكتشاف الصدمة الثقافية المرعبة والممتثلة في عدم قدرة البنية الفنية الثقافية الجزائرية لاستيعاب سيرورات الحركة التنموية القائمة على تركيز صناعي يقتضي الدقة في أداء الأدوار ومستوى حداثي موازي في الفضاء الاجتماعي العام، والذي يستدعي إنشاء روابط وظيفية جديدة لضمان التوازن واستيعاب حركية التغير الاجتماعي[3]، ومع بداية مرحلة الانفتاح تتضح أهمية المجتمع المدني كعنصر مهم معول عليه في تأطير البنية البشري بالشكل الذي يضمن تغطية ثغرات المراحل الماضية وهو ما يتضح من خلال العنصر الآتي:

خامسا– مرجعية المجتمع المدني في الجزائر:

على أثر التحول الديمقراطي وتبني نهج التعددية كخيار دستوري مطلع تسعينات القرن الماضي، ظهرت تشكيلات حزبية متنوعة عبرت عن منظومات فكرية وتصورات ايديولوجية متنوعة، ولعل توسع الفضاء السياسي العام كان محفزا لان تلعب الأحزاب الدور المنتظر منها في التأطير باعتبار أن الحزب من حيث أنه تشكيلة ومؤسسة في فلسفة الحكم الديمقراطي، إلا أن ذلك الدور سرعان ما تراجع بسبب افتقاد تأهيل تلك المؤسسات لان تكون في الموقع الموازي للدور. ولذلك وجد المجتمع المدني نفسه متمثلا من خلال الجمعيات التي عبرت بشكل ما عن مضامين الحركة الجمعوية الجزائرية

---

[1]. العياشي عنصر ،**نحو علم اجتماع نقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر ، 1999 ، ص 108 .

[2]. Abdelhamid Brahimi,**L économieAlgerienne**. Editions Dahleb . Alger 1991. P188

[3]. لورانس هيوز، **التنمية الريفية. حدود عالمية**، ترجمة نور الدين الزراري. مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر والكتابة. مصر ، 1974. ص118

والتي لعبت دورا في بلورة النموذج الموجود للمجتمع المدني في الجزائر، وإذا أردنا تلخيص محتوى أدوار وأعمال وغايات هذه الأخيرة، يمكن القول أن المجتمع المدني في الجزائر في سياق العلاقة مع العملية التنموية، مثل خطوط الاهتمام العام للمواطن ويتضح ذلك من خلال تحليل مستوياته على النحو الآتي:

1.5-الإطار العام :

لم يتجاوز إطار الحركة الجمعوية الجزائرية حدود اهتمامات الشريحة الاجتماعية العامة، التي لازمها مركب العلاقة النفعية الضيقة تبعا لسلم الحاجات اليومي والعادي للمواطن، ولذلك تجسدت الاهتمامات وتركزت داخل اشتغال الجمعيات في حدود هذا السياق الخدمة الصحية وربها أما بالمناطق النائية وبفئات خاصة، ليندرج العمل باستمرار تحت كنيات ومسمى العمل الخيري، ومنه مكافحة الفقر، فك العزلة الفئات المحرومة ذوي الاحتياج الخاص، محو الأمية وغيرها من المدلولات العامة والتي شكلت كما سبق الذكر اشتغال الرأي العام من حيث الانتباه لها كمشروع جمعية لتبقى المادة الفكرية الفلسفية كروح تنظير للمجتمع المدني غائبة عن مخيال الحركة الجمعوية أي أن المجتمع المدني لا يتحدد بصفته مجالا وسطيا بين الدولة و الوحدات البشرية الأساسية في تكوين المجتمع كالأسرة مثلا[1]، أي من حيث أنه مجموع قنوات تنظم عمليات الاشتغال في اتجاه تهيئة الفضاء البشري العام، وهذا ما يتوضح من خلال فلسفة المشروع على النحو الآتي.

2.5- فلسفة المشروع:

من خلال تركيز الدراسة في محتوى أسماء الجمعيات الجزائرية، يتضح منذ الوهلة الأولى أن هنالك غياب انسجام حقيقي وظيفي كلي مع العناصر التكوينية للعملية التنموية وفي الغالب تندرج ضمن مسمى العمل الخيري، ليكون مجال الاهتمام والتركيز في حدود

[1]. مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة الصراعات**، ترجمة يوسف حجازي . مركز برغوف مصر، 2009 ، ص29

المحلي خدمة للجهة المعنية بمقتضى المساعدة، واحتلال أدوار اجتماعية في الفضاء وبخاصة عندما يتعلق الأمر برهانات التنمية قرابة مواعيد سياسية معينة، وهو ما يفسر موسمية الخدمات والنشاط داخل المجال الحيوي للمجتمع الجزائري المحتاج أكثر من أية وقت مضى على التأطير وتحقيق مدخل الثقافة السياسية عن طريق التنشئة والتعبئة بما يحقق المبدأ الكامل للمشاركة التنموية المستدامة، لأنه وفي غياب أطر المتجمع المدني القادرة على تأميم العلاقة تنعزل الدولة[1] ومنه تحدث القطيعة المرعبة بين العملية التنموية والمواطن، فالتنمية لا يمكن أن تنحصر في حدود القضايا المطلبية الوقتية والمرهونة بسلم الحاجات، ولذلك فان الجانب ألخدماتي والإعلام الدعائي الوقتي سيطر على آليات العمل الجمعياتي، في ظل محاولات ضمان مصادر الدعم، والتي تناسبت مع المطلبية الاجتماعية في خضم العلاقة السياسية للتنمية.

3.5- التنظيم:

من البديهي أن ينسجم بناء التنظيم مع الهدف المسطر، ولكن بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني من الصعب إثبات العلاقة المتوازنة بين الهيكل والهدف، بما يقود إلى محدودية التخطيط الاستراتيجي على مستوى عمل الجمعيات في تحقيق الغايات والهدف على المستوى المتوسط والبعيد، ولعل ذلك يفسر غياب طابع القيادة الادعامية الرشيدة المبتكرة لآليات الانجاز وتحقيق المعنى، وهو ما يفسر طبيعة عمل الجمعيات والذي يغترب في كثير من الحالات عن التصرف المؤسسي بالمعنى التنظيمي للكلمة القائم على الانطلاق من النظام الداخلي المتشكل من خلال جملة القوانين واللوائح الداخلية وفق سجلات المالية والإدارية. أضف إلى ذلك غياب المقر الدائم والمعلوم بما يضمن اشتغال الأعضاء وإدراك المواطن للمكان بالشكل الذي يوسع النطاق الجماهيري بما قد يصنع

[1]. الحبيب الجناحي ،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، دار جرير للنشر . عمان .ط1. 2006، ص 76

علاقات العمل مع المؤسسات الحكومية الداعمة لها إذ تقتصر العلاقة على مجرد مد يد العون المالي بما يضمن إفراغ تلك الجمعيات من محتواها والمنتظر من وجودها التنظيمي[1]، ولعل المشكل الرئيسي هنا يرجع بالأساس إلى غياب الطابع النخبوي لهذه الجمعيات في الكثير من الأحيان والذي من شأنه تقديم الإضافة، نتاجا لمادة المشروع المفترض ترسيخه في فلسفة التنظيم منذ البداية، إذ أن المجتمع المدني في غياب الطابع النخبوي سيظل حتما يعيد إنتاج الخطاب المنتج بشكل أو بأخر لإطالة عمر مصلحة المجموعات المهيمنة تباعا لقواعد اللعب السياسي في الفضاء الاجتماعي.

4.5-التأطير والمشاركة:

تعتبر المشاركة شرطا أساسيا لتحقيق الاستدامة التنموية، بل أنه من غير المعقول انتظار مخرجات تنمية شاملة في غياب تأطير يتوسطه المجتمع المدني لإعادة صياغة الذهنيات على مستوى الأفراد والجماعات، بما يضمن مستوى التناغم والانسجام بين السيرورة التنموية والإطار البشري الاجتماعي لها[2]، والذي يشكل الأساس في كل مكونات تلك العملية، إن طبيعة البنية التنظيمية ومحدودية فلسفة التنظيم كما سبق الذكر بالنسبة لمكونات المجتمع المدني في الجزائر أدخل المجتمع المدني في حالة استقلالية وهمية وشكلية، إذ من الصعب التصرف خارج معطيات الحس المشترك المنتج وفقا لقواعد الخطاب السياسي المتشكل تباعا لإرادة الفعل الدولاتي، وفي ظل غياب المبادرة النخبوية على مستوى القيادة الجمعياتية، تبقى المشاركة بأشكالها وطابعها الدفاعي المناعي المستوعب للحركية التنموية غائبا عن ساحة العمل الاجتماعي.

---

[1]. ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية في الوطن العربي .2004.ص 285

[2]. محمد طلعت عيسى ،**الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية**، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر 1972 ص68

خلاصة :

من خلال هذا الفصل يمكن القول أنه من غير الممكن صناعة السيرورة التنموية بعيد عن منطق المشاركة، ومنه الذهاب نحو خلق الآليات المناسبة لتحقيق ذلك المبتغى وحتى تصمد هذه السيرورة بشكل جيد أمام الأحداث ولامبالاة البنيات البشرية المحتاجة لعمليات تعبئة مستمرة، يتوجب على المجتمع المدني أن يلعب دورا نخبويا من حيث صياغة المادة الفكرية لإطار المشروع الجمعياتي مع ضرورة توفير الهيكل التنظيمي المعقلن بحسب الغايات والأهداف، فكأن المجتمع المدني أحد أهم ملكات العقل المجتمعي الحامل للعملية التنموية.

الفصل الرابع:

المجتمع المحلي كإطار عملي

للمجتمع المدني

تمهيد:

من الضروري تحديد معنى المجتمع المحلي، باعتباره إطارا عملياتي لأطروحة المجتمع المدني بحيث يتنوع المجتمع العام ويتفرع إلى فضاءات جزئية، تصنع لنفسها مقدارا من الخصوصية تميزها كنمط ثقافي واقتصادي في رقعة جغرافية محددة[1] وبناءا على هذا فان العملية السياسية تتحدد بالضرورة تبعا لاحترام الخواص التي تهيكل المجتمع في سياق بنية تكوينه المحلي، ما يعني أن تحديد تلك الخواص كخطوة أولية أساسية لبرمجة العمل على مستوى تنشئة الثقافة السياسية، ولذل فقد حاولت الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى المجتمع المحلي من منظور العلاقة الوظيفية بين خواص المحلي والثقافة السياسية، وبخاصة بالنسبة للمجتمع الجزائري وبالتحديد ولاية تيسمسيلت هي لفظة بربرية مركبة من كلمتين الأولى تيسم وتعني غروب والثانية سيلت ومعناها الشمس، أي مكان غروب الشمس أوهنا تغرب الشمس، وقد تم ذلك على النحو الأتي:

أولا- الدلالات السوسيولوجية للمجتمع المحلي:

يشير مفهوم المجتمع المحلي في سياق الأطروحة التنموية التي ظهرت بقوة عقب الحرب العالمية الثانية إلى وجود مجموعات بشرية تتصف بمقدار معينا من التجانس بما يؤهلها لان تشكل مجتمعا محليا يختلف عن غيره ضمن إقليم جغرافي تاريخي محدد متفاعلة ضمن مكونات النسق الخاص في سبيل تحقيق أسباب البقاء بمعايير تصنيفه، وهي بهذا المعنى محققة لأسباب موضوعية تشكل الشروط القاعدية لوجودها الاجتماعي وهي الغايات المتحققة بحسب إستراتيجية كل مجتمع في تحقيق تلك الغاية[2]، فبحسب **روس** فأن بنية المجتمع المحلي ليست إلا تعبير حقيقيا على مراحل تاريخية معينة تشكلت جيلا بعد جيل لتصنع في دوائر منفصلة حدودا وفوارق نوعية تميز الأطر الاجتماعية

[1]. ايكه هولتكرانس، **قاموس الاثنولوجيا والفلكلور**، ترجمة، محمد الجوهري، حسن الشامي، دار المعارف، مصر، ط1. د س، ص331

[2]. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الرعايا والتنمية الاجتماعي** ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، د س، ص145

عن بعضها البعض على جميع المستويات، النفسية والذهنية، وحتى التقنية المعرفية المتراكمة في اختراع طرق العيش والتعامل مع أزمات الطبيعة المتنوعة والتي شكلت بهذا المعنى التفاعلي حدود المجال الحيوي لحقيقة المحلي[1] كجملة من المعايير والأسس التي تقدر ارتسام تركيبة بشرية محلية محددة ويمكن حصر ذلك كما يلي:

1.1- الأساس الجينالوجي:

من الضروري الانطلاقة من مصادرة سوسيو-تاريخية قبل الحديث عن الأساس الجينالوجي في بلورة حدود المجتمع المحلي في الجزائر، وذلك بالرجوع إلى متغير الترحال، باعتباره حقيقة ميزت تشكل البنيات البشرية عبر التاريخ، والتي لم تعرف الاستقرار والثبات في المكان الواحد، بمعنى أن عوامل موضوعية شكلت الدافع للحركة والانتقال من إقليم إلى أخر بحسب مقتضى الأحوال المعاشية، أي أنه من الصعب إثبات أحادية المرجعية الجينالوجية لأصول النسب البشري والذي يشكل من المنظور الانتروبولوجي حجر الزاوية في التشكل الأولي للمجتمع المحلي في لحظة تاريخية معينة بمعنى تشكل دوافع انطلاقته التكوينية السوسيولوجية الأولية فالمجتمع البشري عموما خضع عبر قرون لمتغير الترحال والحراك الدائم المستمر على الأرض، وهي حركية بشرية تاريخية متقلبة تقوم على فكرة الانتقال التكتيكي والاستراتيجي بحسب الهدف مع الأخذ بعين الاعتبار منطق الظروف المتقلبة مكانا وزمانا.

بهذا المعنى يمكن القول أن استقرار المجموع البشري على الإقليم بمختلف التشكيلات التي عرفها المجتمع الجزائري عبر التاريخ من العشيرة إلى القبيلة إلى القرية وغيرها من الأشكال وصولا إلى المدينة. وبالنسبة إلى مجتمع البحث فان منطقة الونشريس عموما فان التنوع التاريخي لأصول السكان مرتبط بالعمر الاركيولوجي

[1] .سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص10.

للمنطقة، والتي تعود بدايات تشكلها الأولى إلى الفترة الرومانية، والتي تركت بصمات تشكل نسق تراكم البشر في إقليم بآثاره المادية الملحوظة، ويمكن القول أن جميع الأحداث التاريخية مرتبطة بجبل الونشريس والذي عرف في الفترة الرومانية باسم ancharaus فلقد كان العنصر البربري الامازيغي أحد العناصر الفاعلة التي تمحورت في ذلك الفضاء مشتغلة بالزراعة وتطوير مكتسبات العيش وهذا ما بينته الكثير من الدراسات الاركيولوجية ومع مرحلة الفتوحات الإسلامية بدأ تفق العنصر العربي يتوسع بأشكال مختلفة متنوعة تحت مسميات قبلية وعروشية وهي العنصر النوعية التي توزعت على الإقليم ككل، غير أن العنصر البشري الذي استقر في أواخر المرحلة العثمانية كان عرش **بني مايدة** الذي اندمج تبعا للظروف الاستعمارية مع آليات العمل الاجتماعي، وذلك بحسب اجتهاد الكولون واختراعاته التنظيمية التكتيكية في سبيل توسيع دائرة الاستثمار في المجال الزراعي على أوسع نطاق.

أي أن مكوث المجتمع على الأرض واشتغاله بتكوين بنية الشاكلة المادية لاحتوائه سواء كانت عشيرة، قبيلة، قرية وصولا إلى المدينة مرتبط على الدوام بالبعد الاقتصادي الذي يتشكل في بداياته على البعد المعاشي على اعتبار أنه يشكل سوسيولوجيا السلم الفيزيولوجي البدائي لحاجة البقاء، وهو المعيار القابل للتطوير بعد ذلك من قبل المجتمع مع تفاعل الأحداث وتطور المنظومات المعرفية للحياة، وعليه فان تطوير مجتمعا معينا في هذا السياق وتقويم مسار تغييره يقتضي ويشترط القدرة على تجاوز عقد تخلف برمجته الثقافية التقليدية والتي تتصف مغاربيا بدرجة مقاومة شديدة، تجعل من المشروعات التنموية بمختلف أركانها رهينة ذلك الإطار، والذي يشكل عقبة كبيرة باعتبار الدور الذي يلعبه في برمجة البنية الثقافية المعرفية للثقافة التي تحملها البنيات الذهنية للأفراد والجماعات كإطار للقيم[1].

[1]. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية.ط1 .2002. ص13

2.1- الأساس الطبيعي والتاريخي :

كما سبق الذكر يشكل الأساس الطبيعي عاملا حاسما في تشكل مجتمعا محليا بحيث تمثل الخواص الأولية للإقليم أسباب القدرة على البقاء والانتشار على أوسع نطاق إذ تتمتع منطقة الونشريس بوفرة واتساع الأراضي الخصبة التي تساعد على الزراعة وهذا ما هو مثبت من خلال الدراسات الاركيولوجية، إضافة إلى مصادر الثروة المائية وفي المرحلة الاستعمارية انتبهت الإدارة الفرنسية إلى ضرورة تأسيس المدينة سنة 1987م كمركز حضري يستوعب معادلة اقتصاد المجتمع الزراعي المنتج من قبل المزارع المتوسعة من قبل الكولون، بحيث شكلت كقطب حضري في طور التشكل همزة وصل استراتيجي بين سهول السرسو وموانئ الجزائر العاصمة مرورا بمقاطعة مليانة، وفي سنة 1924م تم تعيين التجمع السكاني لتيسمسيلت كبلدية، وهي اللحظة التاريخية التي ثمنتها الإدارة الفرنسية للحفاظ على مكتسبتها الاقتصادية بشكل تنظيمي دقيق، ولعل هذه الصورة الأولية قبيل الاستقلال تفسر لنا حقيقة أن المدينة قرار يترجم في لحظة تاريخية استشرف صانعها بالمعنى الخلدوني للكلمة بحيث يرى **بن خلدون:** إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها بحسب نظر من شيدها وبما اقتضته الأحول السماوية والأرضية فيها، فعمر الدولة حينئذ عمر لها، فان كان عمر الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت. وان كان أمد الدولة طويلا ومدتها منفتحة فلا تزال المصانع فيها تشاد، والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد ونطاق الأسوار يتباعد إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة[1] لقد بين ابن خلدون بهذا المعنى أسباب تطور وتغير حال المجتمع.

[1] عبد الرحمن ابن خلدون : **المقدمة** ، تحقيق عبد السلام الشدادي ، المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، الجزائر 2006، الجزء الثاني . ص173

بعد الاستقلال تمت ترقيتها إلى دائرة تابعة إقليميا إلى تيارت باعتبارها الحاضن الأصلي لسهول السرسو ومنطقة الونشريس عموما، وعلى اثر التقسيم الإداري لسنة1984 وبصدور المرسوم 09-84، المتعلق بالتنظيم العام والذي تضمن ترقيتها إلى ولاية، هكذا إذن ولو بإيجاز يمكن القول أن المجتمع المحلي لتيسمسيلت مر بمحطات تاريخية مختلفة ومتنوعة، ساهمت بأشكال مختلفة في تشكل بنية مجتمعا محليا بالمعطى التنظيمي الراهن.

3.1- وحدات المجتمع المحلي:

سوف نحاول في هذا العنصر التطرق إلى الوحدات التي تشكل مجتمعا محليا، وهي الوحدات التي تعبر بشكل سوسيولوجي عن سير تطوره التاريخي، وسوف نحاول التطرق إلى الجوانب النظرية العامة مع محاولة الإسقاط والتطرق إلى وحدات المجتمع المحلي بما يخدم ويقترب من مجتمع الدراسة، على اعتبار أن هذه الوحدات التكوينية، تشكل مفاتيحا أساسية لفهم بنيات تكوين هذا المجتمع، وقد تم التطرق إلى هذه الوحدات البشرية التي اتخذت أشكالا متنوعة على النحو الأتي:

أ-الجمعيات:

ليس من السهل تحقيق النجاعة المنظوماتية كنسق ذا دلالة عملية على تمثل روح المجتمع المدني كأطروحة فكرية وحضارية، تؤهل تنظيم بشريا للتناغم الفني مع دلالات الثقافة السياسية، وبناء عليه سوف نتطرق إلى البنية التنظيمية والتكوينية التاريخية لإطار الجمعية وذلك على النحو الآتي:

1-مفهوم الجمعية:

إن وضع تعريف محدد وموحد حول الجمعية، يتحدد بعوامل عديدة، كالتوجهات الإيديولوجية للباحثين، أو كثرة المتغيرات الاجتماعية لمفهوم الجمعية، وهذا ما دفع

الباحثين للتكثيف من إجراء دراسات عديدة لفهم المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها وضع تعريف خاص بمفهوم الجمعية.

وفي هذا الإطار ظهرت العديد من التعريفات التي حاولت صياغة مفهوم الجمعيات فهي بحسب الأستاذ المنصف وناس هي إطار قانوني تنظيمي يكون نمطا معياريا للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي"[1]. وفي سياق أخر تعرف على أساس أنها مجموعة من المؤسسات التطوعية الديمقراطية ذات المبادرة الحرة والنوعية غير الربحية الهادفة لتحقيق التنمية في المجتمع كنقلة حضارية مضادة للتخلف من خلال تقديم خدمات اجتماعية، تربوية وتثقيفية، أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات"[2].

وبناءا على هذا يمكن القول أنه وعلى اختلاف المسارات التاريخية والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع فانه يمكن الخروج بمجموعة من النقاط المحورية والتي تشكل خطا مشتركا في تحديد مفهوم الجمعية عبر مجموعة من المؤشرات يمكن حصرها على النحو الآتي:

– مجموعة وحدات بنائية وهيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، ومنه خلق أرضية الثقافة العملية لنمو مستوى وعي المجتمع السياسي كإطار تربوي اجتماعي عام.

– أسلوب المشاركة في الحياة الاجتماعية وتوسيع نطاق الفهم لقبول التنوع من حيث أنه حق طبيعي مضمون.

---

[1]– إبراهيم مشورب، **المؤسسات الاجتماعية والسياسية**، لبنان ، دار المنهل، ط1، 1998، ص12.

[2]– محمد عبد الفتاح محمد،**الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2006. ص20.

– مؤسسات تطوعية حرة ذات مبادرة وفكرة حرة، وهي في الغالب غير ربحية، إلا أن هناك جمعيات ذات صبغة اقتصادية ويكون الغرض من وراء تأسيسها الترقية الحضارية من حيث التجميع التنظيمي والقانوني في سبيل تطوير الأداء في إطار شبكة العلاقات الاجتماعية بما يمكن أن يساهم في تقديم خدمات مجتمعية على جميع المستويات.

– صناعة المجال الحيوي لصناعة الخبرات وتطوير التصورات والأفكار بما يؤهل المجتمع لتحقيق مناعته الدفاعية التلقائية.

فمن خلال كل هذه العناصر الأساسية يمكن تحديد مفهوم مركزي للجمعية على أساس أنها مجموعة من الوحدات البنائية الوظيفية التطوعية الحرة، الموسعة باستمرار لمنطق المشاركة في الحياة المجتمعية بمختلف تكويناتها، مستمدة لمشروعيتها من القانون محققة للاعتراف ميدانا بما يؤهلها لان تشكل مجالا حيويا لبناء الأفكار والمنظورات وكذا التصورات البديلة كحلول جذرية تنخرط في صميم بنية تكوين الفرد والمجتمع.

ب– العائلة:

تعتبر العائلة الخلية الأساسية الحيوية في تشكل المجتمع المحلي، خاصة بالنسبة للمجتمع الجزائري عموما ومجتمع البحث على وجه التحديد، فلقد استعملت الدراسة مصطلح العائلة بدلا عن الأسرة، باعتبار أن العائلة هي التي تشكل تاريخيا وحدة ووعاء التفاعل بصفاتها إطار لكينونة تفاعل الفرد والجماعة، بحيث شكلت تاريخيا ووظيفيا الفاعل الحقيقي لحراك المجتمع على الأرض[1]، بل أن التغير في بناء ونمط العائلة يعد من المؤشرات الأساسية في دراسة مكونات التغير الاجتماعي ودوافعه الحقيقية، باعتبار

[1]. مصطفى بوتفنوشات، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة رمزي أحمد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص14

أنها شكلت عبر التاريخ مركز قيادي وتوجيهي للتنشئة المجتمعية وكذا العلاقات الاجتماعية، وبالنسبة لمجتمع الدراسة يمكن القول أن مفهوم العائلة مازال يحكم ويتحكم في الكثير من الأحداث والظواهر، من ذلك أن الزواج والمصاهرة لا يتم خارج هذا المعطى، إذ تحتفظ الثقافة الاجتماعية العائلية بمدخرات قيمية مسبقة تبيح أو تمنع علاقة المصاهرة تبعا لموروث عقيدي مترسخ انتروبولوجيا مرتبط بإطار قيم تاريخي أوسع تحت مسمى العرش، وهو ما سوف نتطرق إليه في العنصر الأتي:

جـ- العرش:

يظهر العرش كوحدة بشرية رمزية نتجت بفعل معتقد قبلي مسبق، يتحول هذا الإطار الرمزي المادي إلى وحدة ضبط متسعة من حيث المكان والزمان، لقد ظل العرش محافظا على هيمنته الرمزية على المخيال الاجتماعي والنفسي للأفراد، متحكما في بلورة الكثير من القيم، وراسما لحدود الأرض والجوار والمصاهرة ومنه فان العلاقات الاجتماعية بين الأفراد مزودة منذ الوهلة الأولى بحدود الانتماء بما يفرضه من تصورات قبلية تجسدت بصورة تراكمية متحولة إلى سلطة ضبط رمزية فعلية محددة لطبيعة وحدود مجتمعا محليا في شكل معين، ومن خلال هذه السلطة الرمزية تحددت الأدوات والمواقف تاريخيا، خاصة بالنسبة لمنظومة العلاقات وطبيعة الصلات الاجتماعية، والحقيقة أن هذه الوحدة الرمزية ما تزال ذات أثر بالغ الأهمية في تحديد المعاني الحقيقية والحدود الفعلية للمجتمع المحلي بالنسبة للمجتمع الجزائري، بحيث تتحول إلى كيان جماعي يتجاوز سلطة الكيانات الفردية التي تتساق وراء حكم هذه السلطة الرمزية الفعلية[1]. بل أنه وبالنسبة للكثير من المناطق الداخلية ما يزال العرش يفرض سلطان حكمة الاجتماعي رغم وجود التنظيم المحلي الرسمي في شاكلته الحديثة.

[1] شاكر مصطفى سليم ، **قاموس الانتروبولوجيا** ، جامعة الكويت .ط1،1981،ص188

فبالنسبة للمجتمع الدراسة نجد أن الظروف الطبيعية أي أن الكم الهائل من الموارد الطبيعية واتساع المجال الجغرافي أدى إلى تبلور وتواجد مجموعة من الأعراش تفاعلت مع بعضها البعض، غير أن تلك البنيات لم تقف عند حدود الولاء لأصول كل عرش في حدود النطاق الضيق للدائرة المغلقة. فقد تكون ظروف وأسباب حراك تلك الأعراش إلى خارج دائرة تلك المنطقة سببا موضوعيا لجملة ظروف تفاعلية تلاحمت تاريخيا، بما أحدث مقدارا معينا من التناغم الاجتماعي أزال مع مرور الوقت سلطة العرش وشكل نمطا موحدا لمجتمع محلي في صورة جديدة فاعلة إلى أبعد حد ممكن في رقعة جغرافية محددة، وهوما حدث فعلا مع مجتمع الدراسة، التي انحدرت من أعراش متنوعة لتلتقي موضوعيا في المكان المسمى **تيسمسيلت**. يتضح إذا أن الخط الثابت في كل هذا هو متغير الترحال وهو الميزة الذي شهدها سكان المغرب العربي ككل عبر التاريخ ليترجم هذا المتغير أي تعرض الأطر البشرية لحتميات البحث على القدرة على العيش في مكان معا ما يعني أيضا أن تلك المجموعات البشرية تميزت تاريخيا بضعف القدرة على المكوث في المكان وتجاوز العقبات تحت أي نوع كان انطلاقا من هذه الفرضية الأنتربولوجية يمكن القول أن هذه المجتمعات خضعت لسيادة منظومة قيم ثقافية تاريخية، وهي القيم التي كان لها أثر كبير في إضعاف القدرة لتجاوز المنحى التقليدي لمفهوم الانتماء، و/أو قبول فكرة المواطنة في الجهة بعيدا عن سلطة الرواسب القديمة، ولذلك سوف نتطرق في العنصر اللاحق إلى محاولة تشريح تاريخية المجتمع المحلي في سبيل فهم سيرورات حراكه ومظاهر التناقض الملازمة له من المنظور التاريخي.

ثانيا- صور تشكل البنية المحلية:

يهدف هذا العنصر إلى محاولة التطرق، لتشكلات البنية المحلية في طابعها الأصلي، المعبر بشكل عميق عن نسق تطور فعل اجتماعي تاريخي محلي، فلقد عرف المجتمع الجزائري أشكالا عديدة لبنيات تكوينه المحلي، بحيث لازمت تلك الأشكال وعبرت عن محتوى المنظومة القيمية الثقافية والاقتصادية، أي أن تلك التشكيلات تحت مسمياتها المتنوعة عبرت بشكل ما عن خطاب تنظيمي معبر عن توجه و/أو تمثل للقيم والظروف والقرارات في لحظة تاريخية معينة، وعليه حاولنا تحليل هاته البنيات على النحو الأتي:

1.2- القبيلة:

لعب مفهوم القبيلة دورا كبيرا وحادا في رسم معالم وحدود مجتمعا محليا، بل أنه ليس من السهولة الجزم بغياب هذا المعطى فيما يخص التمثلات والارتباطات المرجعية القيمية في المجتمع المعاصر، على الرغم من ادعاءات القطيعة مع الأشكال الماقبل سوسيولوجية، وبخاصة بالنسبة للمجتمعات العالم الثالثية والتي حاولت الاندماج مع سيرورات الفعل التنموي لتصطدم بمخرجات اطر تلك الأبنية، فلقد تجسد مدلول القبيلة كإطار منظم ومهيكل بصورة ما للمجتمع المحلي إبان مرحلة التواجد العثماني من حيث تنظيمات وتموقعات البشر على الإقليم وكذا نظام العلاقات وشبكة التواصل الاجتماعي بعناصرها التقليدية لتلك الفترة، بحيث تمت هندسة المجتمع تبعا لأنظمة تفاعل الوحدات القبلية بوصفها جهاز الهوية والانتماء في نطاق الرقعة الإقليمية والتي تتكون من مجموع التي العائلات والاعراش المتخذة من عقدة النسب سببا موضوعيا للانتماء، ومنه رسم حدود ذلك الانتماء، والشعور الموحد لكيانات الأفراد التي لا تجد لنفسها بديلا غير الذوبان في تلك البنية الاجتماعية، وعلى الرغم من مظاهر التحديث كما سبق الذكر إلا أن منطق القبيلة ما يزال يهيمن بمقدار مهما على تشكل الكثير من الجماعات

الاجتماعية، والتي يكون لديها الحافز التلقائي للتشكل والانتصاب في كيانات اجتماعية خاصة، فكأن إطار بنية القيم القبلية، يشكل معيارا موضوعيا لرسم معنى المجموعة والسلم القاعدي لاحتواء إطارها النفسي والتاريخي، فهل أن هذا المعطى يتفق والإطار التنظيمي الحداثي للمجتمع المدني بما يحمله من قيم المواطنة والمشاركة والثقافة السياسية على أوسع نطاق؟

2.2- الدوار:

حاولت الدولة الفرنسية تفكيك القبيلة ومنع مظاهر تمثلاتها العصبية، والتي شكلت عبر التاريخ محطات للمقاومة وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمتغير الأرض، والتي تحتل درجة المقدس في المخيال الاجتماعي النفسي القبلي، وعليه حاولت الإدارة الاستعمارية إعادة تشكيل بنية محلية جديد بما يخدم لها استراتيجياتها الإقطاعية، ومنه ظهر الدوار كإطار جيواستراتيجي تكتيكي سياسي هدفه خلق توزن الوضع الاجتماعي العام بما يخدم استدامة امتلاك الكولون لثروة إنتاج الثروة الزراعية وتعظيم ربحها على أوسع نطاق، أي أن الدوار كتشكيلة اجتماعية شهدها المجتمع الجزائري ليس إلا مظهرا من مظاهر الهندسة السياسية الاستعمارية، كخطة لعب سياسية اقتصادية اجتماعية للغلق والإبعاد ومنه تهيئة الوسط الحيوي لإعادة تكوين القوة العاملة المستغلة من قبل الطبقة البورجوازية الاستعمارية ذات المصادر القرابية المختلفة[1]، وهذا ما وفر تاريخيا طاقات عمل اجتماعية لمدة طويلة من الزمن كانت بمثابة مخزون استثمار بشري للكولون دعم إنتاج فائض القيمة وتعظيم الربح، وهي العقيدة الرأسمالية في شكلها البدائي والتي حولت من الدوار مصدرا حيويا لتحقيق الثورة الزراعية التي قادها الكولون في الجزائر.

[1] .Addi Lahouari .**De l Algérie précoloniale a L Algérie coloniale**. économie et société. Alger .ENAL.1985.p48

لقد شكل الدوار غداة الاستقلال تبعا لهذا المسار التاريخي المفروض على المجتمع الجزائري لخدمة الرأسمال الكولونيالي، مشكلات عميقة بحيث تحولت تلك الأبنية المحلية إلى أنساق معزولة عن مضامين تشكلها الأصلية إذ أن السواد الأعظم لم تكن لديه أسباب وشروط البقاء خاصة مع افتقاره الشديد لملكية الأرض وتوزيعه المتشتت، فهذا المعطى البشري شكل وتسبب في ظواهر عكسية بعد الاستقلال من ذلك حتمية الاندماج والتوجه نحو تجمعات عمرانية جديد ضمن سياقات محلية أخرى كالمدينة وهو ما عرف آنذاك بالنزوح الريفي، وهي ظاهرة منطقية من حيث حدوثها ذلك أن تشكيلة بنية الدوار كإطار للمحلي لم تكن لتعني اقتصاديا وبالنسبة للمجتمع الجزائري المجتمع الريفي المعرف سوسيولوجيا على أساس أنه بنية بشرية محددة متموقعة في إقليم جغرافي متسع هدفها الأصلي والوظيفي هو الإنتاج الزراعي أي أن تلك البنى البشرية وجدت نفسها غداة الاستقلال من دون عامل اقتصادي موضوعي مركز وظيفيا يضمن لها البقاء ويعيد إنتاج نظام تفاعلها الايجابي.

3.2- القرية:

تعتبر ظاهرة القرية من أقدم النماذج العمرانية ذات الدلالة السوسيولوجية على محلية مجتمعا معينا، تبعا لجملة من الخواص الفنية والتاريخية التي أوجدت تشكيلة بشرية تحت هذا المسمى، وهي مرحلة شبه حضرية سابقة عن المدينة من حيث مقدار الكثافة السكانية وكذا درجة وطبيعة تقسيمها الوظيفي للأدوار، في إطار معادلاتها الاقتصادية والاجتماعية، فلقد مرت القرية في الجزائر بمحطات مختلفة ارتبت بشكل أو بآخر بلحظة استشرافية للفعل الدولاتي، بمعنى أوضح مرجعية التصورات السياسية التي قامت بهندسة المجتمع وفقا لمقاربة ما ولعل مرحلة الاستقلال شكلت الإطار التاريخي الذي كثف الاهتمام بتكوين أو تدعيم هذه الشاكلة البنيوية في سبيل تقليص فجوة التخلف المتعدد الأبعاد الموروث عن الحقبة الاستعمارية، تلك الحقبة التي أبعدت البنيات البشرية عن

وعييها التاريخي، من حيث تراكمات التطور التدريجي والاستفادة من سيرورة التغير الاجتماعي، فلقد كان لزاما على الدولة الجزائرية وفي إطار صياغة المشروع الاجتماعي تصليح وضعية تلك البنى المحلية، ليظهر مشروع القرى الاشتراكية، بحيث انتهى إلى تجميع الكثير من الوحدات البشرية متمثلة في العائلة وبقايا الاعراش التي فقدت سياقها الطبيعي خاصة بسبب السياسة الاستعمارية التي طبقت أثناء مرحلة الثورة.

غير أن المسألة التي فرضت نفسها على هذا التصور التنموي وما تزال تطرح الكثير من الملابسات التنظيمية للبنيات البشرية المحلية كأطر مجتمعية منتظمة وفقا لتصور معاصر هو مدى استعدادها لامتلاك شروط الانسجام والاندماج العقلاني بمقتضى التحديث المجتمعي؟ وهل أن المواطن المنتقل حديثا إلى القرية كشاكلة حضرية مستعد للتوجه صوب الممارسة بمقتضيات الثقافة السياسية التي تشترط تكريس مبدأ المواطنة والمشاركة العفوية في الحياة المدنية، خاصة أذا أخذنا بعين الاعتبار مدخرات ذاكرته الثقافية والمعرفية الموروثة عن المراحل المتذبذبة تاريخيا كما سبق الذكر؟

4.2- المدينة:

حتى يمكن فهم المدينة كبنية تعبيرية عن مجتمع المحلي، تقتضي الدراسة الانطلاقة من تحديد المجال الحضري أو ما يسمى بالمجال العمراني باعتباره منتوجا معبرا عن استرتيجية الدولة الحديثة، ذلك أن المجال الحضري كآلية تحضر عملياتيا يشكل حتمية سياسية، إذ تعتبر المدينة الصورة الأكثر تعقيدا ودقة على تجسيده وتمثيله، كما تعبر أيضا على مقدار تمتع التنظيم بالكفأة اللازمة لانجاز هذه البنية، لقد عرف المجتمع الجزائري المدينة على فترات زمنية تاريخية مختلفة ومتنوعة من حيث المسار والأسباب العامة، بحيث كان للحلقات الاستعمارية دورا في تصنيع المدن، ولذلك فان سنن التراكم ألمديني ظلت الحلقة الأصعب تكوينا من حيث التعبير الانثروبولوجي على هوية المدينة وبخاصة باعتبار أنها الحاضنة الأساسية لجميع أشكال العمليات التفاعلية الاجتماعية

بشكل عام، انطلاقا من تمفصل ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي مع ظهور المجتمع الصناعي والذي وسع نطاق العمليات الاجتماعية، تبعا لمخرجات السيرورة التنموية، التي انتهت إلى تنامي مفهوم الفرد والحريات المدنية في ظل انتشار موجة الثقافة السياسية كوجه ممارس للديمقراطية.

وبهذا فان المدينة تبعا للحس الثقافي العالمي تعد الحلقة العقلانية الأكثر تعقيدا وتنظيما بصفتها المجال الحيوي للعملية السياسية على المستوى المحلي، وكذا المجتمعي العام تبعا لحركة التغير الاجتماعي، وهو ما سنحاول توضيحه بشكل عام من خلال العنصر الآتي:

ثالثا- المجتمع المحلي والتغير الاجتماعي:

بالنظر إلى حقيقة أن التغير الاجتماعي سنة كونية مفروضة على الإنسان والمجتمع فان فهم تلك الآليات ضرورة مجتمعي لتقويم مسارات تلك الأبنية المحلية خاصة وأن الأفراد والجماعات على حد سواء يستجيبون على الدوام في اتجاه المعنى بعناصره المختلفة المشكلة للسمات التفاعلية الأولية للاستجابات المتبادلة[1]، والتي تظهر في بدايات حدوثها كحالات لا مفهومة وغامضة وخاصة عندما يتعلق الأمر بمتغير العملية السياسية والتي تشكل مركزية اهتمام جماهير تحكم كيانات الأفراد، تشتد تلك الدرجة باتساع الدائرة المحلية وبطبيعة سلطة الخطاب الاجتماعي المعطى كموقف عام من الظاهرة السياسية والممارسة المدنية في مختلف أطوار الحياة الاجتماعية.

وبالنظر إلى التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال يمكن القول أن الأبنية المحلية ظلت في علاقة تفاعلية من حيث المعنى والمبنى، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال العناصر الآتية:

---

[1] .كريش دافيد وأخرون ، **سيكولوجية الفرد في المجتمع** ، ترجمة حامد عبد العزيز الفقي و سيد خير الله ، مصر 1974 ص220

1.3- تشكل حدود المحلي:

كلما اشتد تعقيد التنظيم الاجتماعي في بعده المعاصر، يشتد معه حصر حدود المحلي باعتبار تحوله إلى مجال للممارسة السياسية بحيث تنتظم الدائرة المحلية تقنيا بحسب نمط وفلسفة التقسيم الإداري للإقليم وهي الفلسفة التي تعبر بشكل أو بأخر على منظور استشرافي للفعل الدولاتي في لحظة تنموية تاريخية بحيث يحدد الاعتبار الاقتصادي لضبط حدود المحلية الاجتماعية مع رسم معالم الحدود الجغرافية.

وبالرجوع إلى اختيارات المشرع الجزائري تبعا للحتميات الاقتصادية والتغيرات السياسية التي مر بها المجتمع العام، يظهر أن التقسيم الإداري قد مر بعدة مراحل ومحطات في سياق التفاعل أو الاستجابة لمتطلبات سيرورة التنمية الوطنية منذ الاستقلال، حيث خلص في سنة1984م على تقسيم إداري للخريطة الوطنية إلى 48 ولاية و1541 بلدية، وكان الغرض من وراء هذا التقسيم تركيز تنمية المجتمع، وتطوير إمكانات الحياة بالنسبة للأطر البشرية المحلية التي كانت معزولة إلى حد كبير بسبب ابتعادها نسبيا عن مراكز المدن الكبرى، والتي عانت من جراء الفترات التاريخية التي لازمتها كبنيات بشرية كما سبق الذكر، ولعله من الضروري منهجيا التطرق إلى خصوصيات المحلي عندما يتعلق الأمر بتعديل أو إدخال عنصر التنمية، خاصة بعد أن أثبتت التجارب العالمية استحالة الوصول إلى نتائج مقبولة من دون الأخذ بعين الاعتبار المكونات القاعدية المعبرة عن خصوصية النسق المحلي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع الثقافة السياسية والتي تعتبر من المؤشرات الحية الدالة على مقدار امتلاك تحضر المجتمع وحداثته، كأطر ذهنية ونفسية متبلورة فردا وجماعة وهو ما سوف يتم التطرق له مكن خلال العنصر الأتي:

2.3- خصوصية المحلي والرهان التنموي :

من البديهي قبيل برمجة العملية التنموية كمقاربة عقلانية نظرية وتطبيقية تستوفي شروطها الموضوعية، تشريح مكونات البنية المحلية، ومنه فانه من الضروري حصر وفهم نقاط القوة ونقاط الضعف المميزة للنسق المحلي، بحيث تقتضي الاستدامة التنموية في بعدها التقني تعديل الأنماط الموجودة تعديلا تدريجيا وذلك لتجنب العواقب العكسية على المدى المتوسط والبعيد، ذلك أن التفاعل الاجتماعي الدقيق لا يتم من دون الدقة والتبصر في القرار الذي ينتج من خلاله فهما واضحا وصريحا لدى كيانات الفرد والجماعة بما يحقق تلقائية التناغم والانسجام الطوعي في إطار وحدة النسق الكلي[1] وعلى هذا الأساس فأن من أدق العناصر تدخلا في فهم خصوصية المحلي هو بنية الثقافة الأصلية أي الثقافة الفعلية التي تحكم مرجعية الأفعال، أضف إلى المؤسسات اللارسمية في حدود المخيال الاجتماعي المحلي، لان المجتمع ليس صورة مصنعة تنظيميا ما لم تحدد العناصر الفعلية التي تحكمه وتقدر مسارات الفعل فيه ولعل ذلك ما شكل الكثير من العقبات في الكثير من الدول المستقلة حديثا والتي استخفت دون إمعان النظر والفحص في حقيقة سلطان البنى الثقافية التقليدية التي حافظت على كيانها وانتظام سلطتن أفعالها رغم الجهود التحديثية الكبيرة، ولعل هذه الضرورة تقتضي فحص جميع المتغيرات المتدخلة في بلورة الصورة العامة للتنمية وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمتغير الثقافة السياسية وأطروحة المجتمع المدني، إذ يكون من التعسف منذ الوهلة الأولى إسقاط معان ودلالات النظرية الغربية خارج تشريح فعلي لما هو موجود فعلا في المجتمع المحلي، وعليه سوف تحاول الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وذلك على النحو الأتي:

[1] د. عبد الله الرشدان ، **علم الاجتماع التربية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 عمان 1999،ص170

رابعا– المقاربة التنموية المحلية:

يبين لنا النظري والمفاهيمي الذي شهدته أكبر المدارس الاقتصادية والاجتماعية السياسية، أن التنمية الوطنية لمجتمع معين في إطار مسؤولية الفعل الدولاتي ليست ألا نتاجا فعليا لنجاح التنمية المحلية، في الفضاء الذي يحدد مجتمعا محليا وبالخواص التي تميزه، أي أنه وبغض النظر عن الإطار الإيديولوجي للمجتمع العام، فان التنمية في بعدها التقني تنطلق من قاعدة اكتشاف ثروات مجتمعا محليا والعمل على استثمار تلك الطاقات الكامنة على أوسع نطاق ، أي أن التنمية المحلية تنطلق من الإمكانات المحلية الموجودة في طابعها الخام في حدود المحلي ظن ومنه فان استثمار العناصر البشرية من الأساسيات القاعدية لانطلاقة التنمية المحلية، ولعل من أعقد أبعاد التنمية عندما يتعلق الأمر بتهيئة الوسط البشري المتشكل فردا وجماعات، وتنشئته في اتجاه امتلاك الثقافة السياسية، ذلك أن هذه العملية سرعان ما تصطدم بعقبة بنية الثقافة المحلية، المزودة بماضي تجاربها تاريخيا كما سبق الذكر لأنه من الصعب الحديث عن السيرورة التنموية ككل خارج القدرة على تملك مستوى تنظيمي ثقافي يتمتع به الفرد والجماعة بما يضمن شروط الامتلاك المعاصر لعناصر العملية التنموية، والتي تتحول تلك الثقافة السياسية إلى جهاز مناعي للمكتسبات المحققة تدريجيا، فبهذا المعنى تصبح أطروحة المجتمع المدني أكثر تعقيدا في حدود احترام خواص المحلي، ومنه التكيف بحسب مقتضيات خصوصية النسق الفعلي للمجتمع المحلي.

وبناء على هذا فلقد تنوعت الأطر المعالجة لهذا الإشكال ويمكن حصرها إلى ثلاث مستويات وذلك كما يلي[1]:

– ويتعلق الأمر بمهمة التحريض، التي تختص بها الأجهزة الرسمية التابعة للحكومات بحيث تحدد الحكومات برنامج مبنيا على معطيات إحصائية واقعية، مأخوذ

1 .جامع محمد نبيل، **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2010، ص 116.

من الواقع المحلي الفعلي، إن مهمة الخبراء في مثل هذا الحال تظهر بالأساس في تحديد خطة الأدوار التي تشترك وتتدخل حتما في القيام بهذه العملية.

– ويتعلق الأمر بالطرق والمناهج المستعملة في تكوين أنماط محدد من التنظيمات والنظم الاجتماعية والتي من شأنها تحقيق الترابط والتكامل في مرحلة حركيات النسق.

– ويتعلق الأمر بالوسائل والإمكانات المتاحة فعليا والمعتمد عليها في تنفيذ وإسقاط البرنامج عملياتيا في الوسط الاجتماعي المحلي بما يضمن ويحقق تحريك دفع الطاقات البشرية والمادية والطبيعية المحلية، وهو ما يقتضي ارتفاع مستوى النسق التقني والثقافي المتحدد من خلال استعداد البنيات الذهنية والنفسية للتمرس على التكيف مع المدخلات الجديدة.

يمكن القول على هذا الأساس أنه وبغض النظر على كفأه المقاربة التنموية في تحقيق دفعة معين في مستوى ترسيخ الثقافة السياسية باعتبارها العملية المصممة تقنيا عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع، فأن هنالك على الدوام معوقات تحتاج إلى مراقبة مستمرة موازاة وحراك السيرورة، لأنه من العبث بحسب تجارب المجتمعات إنهاء مهامها الاجتماعية دفعة واحدة، ويمكن حصر وتحليل مؤشرات تلك العقبات من خلال العنصر الأتي:

خامسا: معوقات التنمية المحلية:

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لأخر ومن مجتمع محلي لأخر في نفس الدولة ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتداخل جملة من العوامل المعقدة برواسبها الاقتصادية والثقافية الاجتماعية، أي أن بنية المشروع التنموي المحلي كآلية قابلة للتطبيق والانجاز لاينكن أن تكون موحدة من حيث تكتيك وذكاء المنهجية المطبقة على مجتمع محلي معين فتنمية الثقافة السياسية من قبيل مكونات المجتمع المدني مثلا مرهونة بالقدرة الفعلية على فك شفرات تكوين تصورات الفرد والجماعة وتمثلاتها للحياة المدنية تباعا

للمنظور المهيمن كمخيال عام يحكم مجموع الكيانات فردا وجماعة. فلقد مرت التنمية المحلية بمختلف مكوناتها الكمية والمادية تبعا للتجارب العالمية بالكثير من التقلبات والمراحل منذ الاستقلال تبعا للسلسلة التغيرات التي يعيشها مجتمعا في لحظة تاريخية محددة ويمكن حصر هذه العقبات على النحو الآتي[1]:

– لعل من أبرز المعيقات التي تقف في وجه التنمية المحلية، وبخاصة ما تعلق بالثقافة السياسية مشكلة النظم والأبنية الاجتماعية السائدة والراسخة في عمق المخيال الاجتماعي، من ذلك نظام الملكية السائد، ومنظومة توزيع الأدوار والمكانات، بما لا يتفق في الكثير من الأحيان مع إستراتيجية الفعل التنموي الهادف بحسب قناعاته النظرية والعقلانية إلى تحقيق التوازي البنيوي والتساند الوظيفي في البيئة المحلية المراد تحريك طاقاتها، وهذا ما قد يقلص من روح المشاركة والتضامن بدلالته المعاصرة، أضف إلى ظواهر الزبونية والعروشية القبلية، والتي تؤسس لحركة العمل التنموي على أساس معتقدات تلك الأبنية المناقضة في أكثر الحالات لمبدأ العقلانية والكفاءة.

– مشكلة التنظيم الديني وما يتعلق بمنظومة القيم المنحدرة من المرجعية الدينية المهيمنة على توجيه مسارات الأفعال والمواقف والتصورات، ولذلك فان هذا الإطار بقدر مايكون محفزا في حالات معينة يتخذ شكل العقبة في وجه سيرورة تحول تنموي داخل البنية المحلية للمجتمع، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمتغيرات النوعية للتنمية، والتي تحمل بالضرورة المعاصرة قيما حداثية قد تختلف والمنظور الذي تسيطر عليه السلطة القيمية الدينية الرمزية، ولذلك فان فهم هذا المعطى وإعادة تهيئته تدريجيا يحتاج إلى وقت وبنفس القيمة في الجهة المقابلة فانه وعلى البرامج التنموية مراعاة تلكم التصاميم التي تملكها المجتمع من خلال ماض تجربته الطويلة ففي مجتمع البحث مثلا نجد أن هيئات

1 .سميرة كامل محمد ،**التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 1988، ص ص.48.49.

المجتمع المدني أدخلت في نظام اشتغالها محاولات استشارة وإدماج تدريجي لمجالس الأعيان والشيوخ المتواجد في المنطقة، والتي اكتسبت مقدرا مهما جدا من الأهمية في مخيال الفرد والجماعة.

– إن مشكلة الصراع على السلطة من أعقد المشكلات التي تقف في وجه التنمية المحلية وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات المحلية البعيدة عن المدن الكبرى، إذ أن تلك التجمعات البشرية وبسبب هيمنة الانتماءات العروشية والقبلية، ما تزال بعيدة وظيفيا وبنيويا عن شروط امتلاك واقعها السياسي بمقتضيات الثقافة السياسية المعاصرة والتي يشرع لها المشرع نصا قانونيا، بحيث تتحرك الهواجس والأحاسيس القبلية تلقائيا وبخاصة أثناء المراحل الانتخابية المحلية، إذ يحمل الفرد والجماعات انطلاقا من العائلة الأم قيم الولاء للمرشح الذي له رمزية الانتماء، وبذلك يتحول الرهان التنموي ويصطدم بحقيقة المخيال القبلي القائم على رمزية الولاء والتمثيل في مقابل مضاد أحيانا لمتطلبات الثقافة السياسية المعاصرة القائمة على مبدأ الكفاءة وتعميم منطق المشاركة والمواطنة تقنيا ووظيفيا.

من خلال كل هذا يمكن القول أن التنمية المحلية بمتغيرتها الكمية والنوعية، تحتاج في المقام الأول إلى تهيئة وتحضير تدريجي للمكونات الثقافية والمعرفية التي يحملها الأفراد والجماعات داخل النسق الاجتماعي، فلقد بينت التجارب العالمية في الكثير من الدول أن تغيير بيئة محلية وتطويرها عن طريق إعمال آلية تغيير تعسفي بهدم البنى التقليدية وإنهاء مهامها الرمزية والوظيفية تكون عواقبه وخيمة، لأن رواسب التجارب بعمقها الانتروبولوجي تحتاج إلى وقت لفهمها وتشريحها في إطار إعادة توجيه طاقتها الكامنة وهي الحقيقة التي تتفق مطلقا مع منطق التغير التدريجي المرن للمجتمعات بالمقدر الذي يضمن التوازن والاستدامة. ولذلك فان تنمية مجتمعا محليا تحتاج إلى إتباع مجموعة قواعد وأسس منهجية تقنية، وهو ما يتضح في العنصر الآتي:

سادسا: الأسس المنهجية للتنمية المحلية:

بمرور التجارب وتراكم المعارف العلمية المتنوعة على تنوع الحقول، اتسعت المعايير المنهجية العلمية الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية، وبفعل تبادل الخبرات والممارسات بين الدول توضحت الخطوط المشتركة التي لا يمكن القفز عليها في مشروع أية تنمية محلية بغض النظر عن الزمان والمكان، ويمكن حصر تلك الأسس والمعايير على النحو الآتي[1]:

– يعتبر معيار المطابقة من أدق المعايير التفصيلية للعملية التنموية، إذ أن حصر الاحتياجات الفعلية موازاة للسلم الاجتماعي للحاجات بالقدر المتاح، من القواعد المسلم بها في الصياغة الأولية، بحيث ينبع حصر تلك الحاجات من الواقع المحلي، وهي القاعد التي يمكن أن تضمن أيضا للمشروع التنموي توسيع نطاق المشاركة وبالتالي تحقيق الغرض عقلاني الواقعي المعرف بالتنمية المندمجة، وهو ما يقود نحو العمل على ترقية برامج التنمية الاجتماعية من تحسينات نوعية سواء كانت مادية أو معنوية ترشيدية ترتبط ببنية تنظيم البنى المتضمنة لمجالات الصحة الاجتماعية، والمرافقة الأسرية إضافة إلى الاقتصاد المنزلي وغيرما مظاهر الحياة الاجتماعية المتدخلة في بلورة الوضعية العامة ذلك أنه من الضروري تحقيق الرؤية الاجتماعية المحلية الايجابية لتمثل قيمة المشروع التنموي، بحيث يمكن بهذا المعنى ضمان القدرة على تهيئة وتغيير الاتجاهات المعرقلة وعلى هذا المستوى يرى **جورج هربرت ميد** أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، ذلك العمل الذي سوف يعبر عن سيرورة تنموية محلية في اتجاه محاولة خلق او صناعة عملاً أو سلوكاً اجتماعياً جديداً يقوم به سكان المجتمعات المحلية ويمثل تنفيذاً وقبولا تلقائيا للاستجابة المتناغمة بين البنيات البشرية وخطة المشروع، وهنا بالذات تظهر أهمية تدخل ونشاط مكونات المجتمع المدني في رسم قنوات الاتصال الفعلي والذي

1. جامع محمد نبيل :مرجع سبق ذكره، ص.ص.123،121

يحدد هندسة خطة تحقيق التناغم والوفاق بين متغيرات العملية التنموي سواء كان تركيزها ماديا او نوعيا كحال الثقافة السياسية.

– توسيع دائرة المشاركة تدريجيا، وتوفير الوسائل والإمكانات التي تضمن تحقيق هذا الهدف المتمثل بالأساس في زيادة فاعلية التنظيمات المعنية بتنشيط الحراك الجماهيري وتعبئته بشكل منظم، ان الدور المنتظر من الحكومات هما هو تشجيع ومتابعة فعلية لتلك التنظيمات التي تشكل روح المجتمع المدني، بحيث يتحقق وتتجسد مقولة هذا المجتمع نتيجة المخاض المباشر مع التجربة الجماهيرية .

– تجنب عقد الاغتراب والتي هي مظهر من مظاهر اللامعنى بحيث تصبح السيرورة التنموية معطيات في الفضاء المادي، ولكن خارج الحس النفسي والذهني للكيانات البشري، بحيث تسود ثقافة اللامبالاة وعدم الاكتراث، وهو ما يقلل من مناعة الجهاز التنموي في علاقته مع المجتمع[1]، فمن الضروري إذن الموازنة بين الوسائل والغايات عند دراسة الخطة التسلسلية للحاجات الأساسية العامة، والتي تمثل شعور الحاجة المباشرة للمواطن في أية مجتمع محلى.

– من أهم العناصر العقلانية في فلسفة التخطيط التنموية تطوير فكرة المبادرة واعتبارها عاملا إبداعيا في العملية التنموي، مع تدعيم مستمر لتعزيز الثقة، وخلق ميكانيزمات تنظيمية تضمن الإبداعية في العمل التنموي المحلية، بحيث تعتبر المبادرة من أهم مؤشرات تقدم فكر التنمية المحلية، لأنه وبهذه الصفة يضمن تفعيل الإمكانات البشرية فردا أو مجموعة أو تنظيما، بحيث تشتمل الطاقات الكامنة عن طريق إتاحة الفرص للتعبير العملي عما تتملكه من قدرات ذكاء خاصة وعامة، وبهذا تعزز العملية أيضا احتواء المجتمع وتبنية للمشرع بما يعزز مناعة الحفاظ على مخرجات التنمية سواء

[1].مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي،**قضايا التنمية في الدول النامية**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 1988، ص245

كانت مادية أو نوعية، وهو ما يعزز روح المسؤوليات العامة بحيث يتحول هذا المعطى إلى ثقافة تنظيم مجتمعي عام.

– من الضروري توسيع وتركيز العملية الإعلامية في مرحلة تنفيذ المشروع، بحيث تستعمل القنوات الاتصالية تبعا لخطط ذكية تضمن تحريك عنصر الاشتغال الحس الجماهيري المحلي على أوسع نطاق، ومنه من الضروري رصد الفضاءات العامة للبيئة المحلية والتي تشكل إطارا مشتركا للتفاعلات الاجتماعية، وهو ما قد يعزز عملية المشاركة والتي تتزايد شكلا ومضمونا عندما تتطور الحالة الاستقطابية للفئات الأخرى مع الفئات المنظمة في احتواء وإتمام مشروعا والعمل والاشتغال بمشاريع تنموية تحسينية أخرى وهكذا تتسع دائرة المشاركة[1]، وهو ما يعزز اتجاه الرغبة وخلق روح النزعة التضامنية بين المكونات البشرية المحلية، بما يضمن تقليص فجوة الاغتراب المرعب عن سياق الفعل التنموي باعتباره فعلا، بحيث يعد تشكل الوعي كحس اجتماعي جماهيري عام إطارا حيويا لتقويم مسار المشاركة الاجتماعية، والتي تنتظم شيئا فشيئا بتفعيل دور المجتمع المدني من خلا هيئاته ومكوناته المؤطرة تنظيميا، وهي المرحلة التي تمر بمستويات ثلاث، بداية بمرحلة إدراك الشعور بالتخلف وفهم ملابساته ومؤشراته الظاهرة والباطنة المشاركة، وهو ما يحقق اتجاه العمل القاعدي للقضاء على انعكاساته المترامية في الواقع المعاش محليا، وتبعا لهذه الخطوة أو المستوى تأتي مرحلة الآليات والأساليب التي سيتم اعتمادها تنظيميا، أي الأدوات المدرجة خطة العمل المنهجي المعتمدة للقضاء على مؤشرات التخلف المحصورة كما ونوعا، لتأتي أخر مرحلة وهي مرحلة التغيير أو التعديل الفعلية الناتجة من وراء حركية اشتغال السيرورة، انه وبهذا المعنى تتحول تلك

[1]. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ط1،2003، ص334.

العناصر المتكاملة للسيرورة إلى إطار فكري تنظيمي جماهيري عام يشكل روح التنمية المحلية المندمجة بمقدار الخواص النابعة من ظروف الواقع.

– تشكل مرحلة تكوين الثقة التنظيمية تزايد تدريجي متلاحق وخلاق نحو توسيع دائرة المشاريع والعمليات الاستعجالية على أوسع نطاق، وهذا يتم ويحدث موازاة مع التعبئة الجماهيرية على أوسع نطاق[1] إذ تثبت الشواهد العالمية أن كثيرا من التجارب التنموية فشلت فشلا ذريعا وعادت بالمجتمعات إلى مراحل جد متأزمة برغم حجم النفقات المالية الضخمة في غياب هذا العنصر على وجه التحديد، وبإهمال متغير المهارة الفنية الإبداعية على مستوى الإشراف وتسيير العملية.

فبناءا على هذه العناصر يتضح أن قيمة السيرورة التنموية المحلية لا تتحدد فقط من خلال المقادير المالية المخصصة والمراد توظيفها لتحقيق دفعة الانطلاقة التنموية المحلية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بضرورة إشراك المجتمع المدني، إن التنمية المحلية بهذا المعني هي سير عقلاني منظم يستهدف تكوين الأطر البشرية وتهيئة البنيات الذهنية معرفيا في سبيل تحقيق أعلى درجات الاستجابة والوفاق المتناغم بما يحقق التوازن البنيوي والتساند الوظيفي، ومنه سوف تحاول الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى فحص الدور العلاقة بين الدولة والتنمية المحلية وذلك من خلال العنصر الآتي:

سابعا – الدولة والتنمية المحلية:

تشكل الدولة الجهاز التنظيمي الأكثر تعقيدا وتأثيرا في سيرورة العملية التنموية المحلية على اعتبار أنها تشكل القاطرة الأمامية، التي تحمل في مكوناتها أبعادا إيديولوجية وقناعات تنظيمية معينة، تعبر بالضرورة عن حصيلة التجارب والنضج التي مر بها الجهاز الدولاتي في ساحة العمل الاجتماعي، وعلى هذا الأساس فان العلاقة بين

[1].مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي ،**قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص245

الدولة والتنمية المحلية لا تنحصر في حدود الخطط التقنية المحصورة في حدود الأهداف الآليات والمناهج، بل تتعدى إلى نطاق نوعي فكري مهم، ويتعلق الأمر بالوجهة الإيديولوجية العقائدية المتشكلة بفعل عوامل تاريخية متعددة، فلقد خلف المخاض التاريخي لاستقلال الجزائر توجها مضادا لقناعات النظام الرأسمالي، وهو النظام الذي شكل في مخيال النخبة السياسية الجزائري الحاكمة غداة الاستقلال تمثلا صريحا للكولون والرأسمالي الفرنسي الذي عظم طاقة الربح على أوسع نطاق مخلفا ثالوثا أسود بعنوان سياسي اجتماعي وهو الجهل والفقر والأمية، وبالتالي تكريس تاريخي للمؤشرات النوعية والكمية للتخلف، بما يحدد المسؤولية التاريخية بعد ذلك للدولة الجزائرية التي انتهجت الخيار الاشتراكي كحل وبديل استراتيجي قائم على تجنيد قوى الشعب في سبيل تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة، وهو الدور القيادي المعلن كعقد تاريخي بين المجتمع والدولة[1].

وبناءا على هذا الأساس تشكلت منطلقات التنمية المحلية بغطاء سياسي اشتراكي ذا بعد شعبي اجتماعي، لتكون التنمية المحلية تبعا لهذا المنظور مجرد رقعة جغرافية تنحصر فيها وعليها عمليات الإسقاط التنموي العام والذي كرست له الدول معظم اهتماماتها المالية، بمعنى أوضح أن نية الفعل الدولاتي ركز على التنمية المحلية بمنطق الخواص العامة للمجتمع الجزائري ككل، ومنه كانت مدخلات تعديل وتغيير رواسب التخلف تحت نفس العناصر التقنية العامة للمشروع التنموي، والذي أهمل بهذا المعنى الخواص التي تميز النسق الاجتماعي المحلي بكافة الأبعاد التي تشكل كيانه الاجتماعي الخاص، فلقد كانت الحركة التنموية الجزائرية مرورا بالمراحل التاريخية التي عرفتها الجزائر المستقلة تقوم وتتحرك من منطلق العقيدة الاجتماعية الشعبية التي تبنت النهج الاشتراكي كخيار استراتيجي يقوم على فكرة مؤداها تجنيد الجماهير على أوسع نطاق كما

1 .محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية، وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.41،39.

سبق الذكر، ولعل من مظاهر هذا التوجه المحطات الثلاث المعبر عنها بالثورات الثلاث وهو المسعى المعول عليه لتحقيق وثبة الانطلاقة التنموية من منظور النخبة الحاكمة ويتضح ذلك على النحو الآتي:

– الثورة الصناعية وهي الفكرة المركزية في المشروع الاجتماعي للتنمية، بحيث تنطلق من مشروع ديبرنيس المفكر والمنظر الفرنسي[1]، والذي يعتقد أنه لتحقيق وثبة انطلاقة التنمية والقفز على دوامة التخلف يحتاج المجتمع إلى تشكيل قاعدة صناعية تكون بمثابة القاطرة الأمامية التي تجر باقي القطاعات الأخرى، انطلاقا من كون مخرجات التصنيع القائم على التكنولوجيا، وإنتاج الوسائل الممكنة من تحقيق التحديث على أوسع نطاق اجتماعي ممكن، بما يقود إلى إنهاء مهام البنيات المعرفية التقليدية في المجالات الأخرى المتبقية، والحقيقة أن هذا التوجه خلف نتائج معكوسة تماما بحيث بينت التجارب والدراسات فشل تكيف البنية البشرية مع مقتضيات الثقافة التنظيمية المطلوبة بيئة مجتمعية صناعية، لتسيطر ممارسات المراحل التقليدية على بيئة العمل تنظيما، من جهة أخرى فانه وبالعودة إلى المجتمع الغربي نجد أن التصنيع ظهر وتجسد كمرحلة أخيرة من مراحل التطور الهرمي للحركة الرأسمالية في فضاءاتها الاجتماعية العامة، ومنه فان المصنع كظاهرة اجتماعية تاريخية مثل أعقد مراحل النضج والكمال المجتمعي المتدرج تنظيميا وتاريخيا.

– الثورة الزراعية وشكلت هذه الحلقة بعدا اجتماعيا وتفاعليا كبير مع البنيات المكونة للتركيبة البشرية الجزائرية، بحيث مثل الإطار الحيوي لاستقطاب الفئات الاجتماعية الهاشة والتي شكلت لفترات تاريخية طويلة طاقة عمل بدائية للكولون، بحيث تم استقطاب تلك البنيات التي عانت الثالوث الأسود جهل فقر وأمية، في حركية جديدة

1 .عنصر العياشي ، مرجع سابق ص21

تحت غطاء الثورة الزراعية، مع مصاحبة هذه المرحلة لفكرة القرى الاشتراكية وما عرف بمشروع الألف قرية، بمعنى إدماج البنيات البشرية المتواجدة خارج الدوائر الحضرية في أسلوب حياة عصري جديد، وهكذا نظر إلى التنمية المحلية نظرة خطية أفقية في سياق السير العام للتنمية الوطنية، غير انه إذا قمنا بتفحص مكونات ذلك الخطاب نجد بعض التناقضات التي لم تعبر في حقيقتها على روح التنمية المحلية بالشكل الذي يضمن لها استدامة من ذلك أن الخطاب الرسمي قام على مقولات متناقضة أحيانا من حيث القدرة التعبيرية الفعلية على العناصر المفتاحية الأساسية لإنتاج الثروة، فمثلا نجد عبارة الأرض لمن يخدمها في مقابل ابن الفلاح لن يكون بالضرورة فلاحا، فعلى هذا المستوى يلاحظ غياب البعد السوسيولوجي للتنمية المحلية المستدامة، لان الفلاح كفاعل استراتيجي مهم في التنمية لديه عمر معين، ولا يمكن بهذا المعنى فهم من سيعوضه في المستقبل أضف إلى أن هذه الأرض لا تشكل بالنسبة للفلاح ملكية خاصة له، أي أن علاقة الانتماء مع متغير الأرض لم تتغير جذريا مقارنة بالمراحل السابقة والتي تعود إلى مرحلة البايلك. لقد فشلت الثورة الزراعية برغم مجهودات الدولة الكبيرة والأموال التي ضخت في سبيل تحقيق وثبة انطلاقة تنموية بل أن البنيات المحلية فقد الكثير من اقتصاد ممارستها والتي اكتسبتها بفعل المقاومة جيلا بعد جيلا والتي وان كانت معاشية محدودة إلا أنها شكلت عبر التاريخ مقدرا من التكيف والاستدامة مع الظروف، لذلك فان بعد احترام الخواص المحلية في عملية الإسراع التنموي ضرورة تقنية تفترضها المقاربة ذات البعد المستديم للتنمية المحلية، والتي تقتضي قدرة النسق على التكيف الايجابي الخلاق مع معطيات التغير المحدث في سبيل خطة الهدف المنشود [1].

1 .علي الدين هلال، ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص178.

الثورة الثقافية وميزها سيطرة التوجه الاشتراكي، بما يخدم روح الكيان المشترك من منظور النخب الحاكمة، والحقيقة أنه لا يمكن إنكار القفزات النوعية الكبيرة في هذا المجال، بحيث بدأت مظاهر التشكل الثقافي في مستوياته المختلفة تظهر بشكل ملفت للانتباه، إلا أن سيطرة الرؤية المركزية وتقلص نسبة المبادرة في العمل الثقافي مع تراجع قدرة الدولة على الدعم المستمر بالشكل السابق أدى إلى تراجع العملية، وبالنسبة للعلاقة مع متغير التنمية المحلية فان منطق التوجه الاشتراكي القائم على فلسفة التحديث القائمة بدورها على أنه لتحقيق أية تنمية لابد من هدم البنى التقليدية واستبدالها بالحداثية لقبول و/أو تعديل النسق في استيعاب التطور التنموي بمقتضيات مناخه الفني، أدى إلى تمخض اتجاه عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ثقافات الأنساق المحلية الفرعية، والتي وجدت نفسها معزولة بعد ذلك لتعبر مع مرور الوقت بخلاف الخطاب العام.

من خلال كل هذا يبدو أن التنمية المحلية ومن منظور الفعل الدولاتي لم تستطع تشخيص العناصر المحلية ومنه صياغة الأنموذج التنموي المحلي بما يستوعب طبيعة ذلك المجتمع في بيئته المحلية مع الحفاظ على خط المجتمع العام ذلك أن البعد المستديم للتنمية ومن خلال تجارب متنوعة عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثاني، بين لنا أن التنمية الحقيقية لمجتمع معين هو إيجاد الطريق الأمثل والتي تدفع نحو تحريك طاقات ذلك المجتمع الكامنة نحو إنتاج الثروة بشكل دائم ومستمر، وعليه فان تنظيم المجتمع في إطار هذه الفلسفة ضرورة تقنية ملحة، وهذا ما سنتطرق له من خلال العنصر الآتي:

1.7- تنظيم المجتمع المحلي:

تعد عملية تنظيم المجتمع المحلي من أدق تفاصيل خطة الصياغة الفعلية لعملية تنمية مجتمعا محليا سواء تعلق الأمر بالبعد النوعي أو المادي للمجتمع، لأن إتمام العناصر الميكانيكية لبنية النسق العملياتي، تحتاج إلى تدقيق مستمر في سبيل تحقيق الأهداف والغايات بشكل محسوب، يضمن من خلاله عدم التناقض والتضارب مع

المخرجات العامة للمجتمع، وعليه فانه وعلى الرغم من تداخل الحقول المعرفية في دراسة إشكالية تنظيم المجتمع المحلي، يبقى مدخل المقاربة الاقتصادية، المنطلق القاعدي المتشكل كقاعدة رقمية تحدد من خلالها مقادير النظرة الاستشرافية كهدف وغاية محددة بجملة من الأرقام المستقبلية والمراد تجسيدها تعبيرا عن منتوج السيرورة التنموية، أي أن تنظيم المجتمع المحلي لا يتم من دون الانطلاقة الموضوعية للبعد الاقتصادي، وهي الصورة التي مثلت مقدار التعقيد والتركيز الوظيفي المترابط بشكل معين مع متغيرات البنية الثقافية[1]، بمعنى أخر فأن تنظيم المجتمع المحلي يقوم على مبدأ البرمجة والضبط الدقيق للعناصر البشرية في إطار خطة متوازنة، ذلك أنه وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمتغير الثقافة السياسية لا يمكن للفرد أن يعيش كوحدة منفصلة خارج البيئة التنظيمية التي تؤهله وتموقعه في إطار معادلة تنظيمية يتبين من خلالها المركز والدور.

وفي نهاية القرن العشرين ظهر البعد المستديم كمعيار جديد في خطة التنظيم، بحيث لم يعد ممكنا تبني البعد الكلاسيكي للتنظيم في علاقة مع سيرورة التنمية من دون مراعاة الشروط الموضوعية العامة والتي تشكل الإطار العام للبيئة الاجتماعية بمعيار المكان والزمان، فلقد استقرت التجارب البشرية على ضرورة الاستفادة من الخيرات من دون إلحاق الضرر بمكاسب الأجيال القادمة، وكأن إنسان القرن الواحد والعشرية من خلال سيره نحو التنمية وتحقيق الخير مسؤول موضوعيا ومنطقيا عن أجيال بشرية لم تخلق بعد، وهي القاعدة التنظيمية الحداثية الجديدة والتي ظهرت بشكل فعلي وعملي نهاية الثمانينات، والتي عرفت وحددت تنظيم العملية التنموية في البيئة المحلية تبعا لمجموعة من المعايير يمكن حصرها على الشكل الآتي[2]:

1. أحمد رأفت عبد الجواد، **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر. 1983، ص 79.

2. سليمان مهنا، وريدة ديب ، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ، مجلة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 488.489.

– المعيار الايكولوجي ويتعلق الأمر بالنظرة العلمية المستدامة للوضعية الصحية للبيئة الطبيعية، والتي تعرضت في الكثير من المناسبات إلى مشاريع في سياق التنمية المحلية خلفت أرقام عكسية تماما، فعدم مراعاة ما يمكن أن تكون عليه الحالة الايكولوجية مستقبلا في تقدير تنظيم المجتمع المحلي سوف يشكل أزمة بيئية حادة، من ذلك أنه من الضروري وعلى مستوى المجتمع المحلي تدعيم الثقافة البيئية، لأن غياب التوعية والبرمجة الثقافية على هذا المستوى ضمن مسعى الجمعيات والمجتمع المدني عموما سوفا يؤدي مع مرور الوقت إلى تفاقم الوضعية الصحية للمحيط العام.

– المعيار التقني والهندسي للتنظيم المحلي، ويشترط هذا المعيار تحقيق مبدأ التكامل والاحتواء بين مكونات مخطط التهيئة على مستوى تقسيم الفضاء تبعا لعناصر توزيع الحركة الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق تناغما وانسجاما وظيفيا دقيقا والوظائف الاجتماعية المقدرة بحسب مدخلات خطة السيرورة التنموية.

– المعيار الاقتصادي والاجتماعي ويقصد به الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بنية تكوين النسق المحلي، فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي كتركيبة تفاعلية ذات بعد تكويني ثقافي، يحتاج إلى تعديل عناصر العملية التنموية بما يضمن عدم التصادم وتجنب النتائج العكسية، إضافة إلى البعد المادي المحصور في الإمكانات الخام والموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة إنتاج كلا ثروة، ولعل من أبرز الدراسات التي تناولت هذا البعد في أطروحة تنظيم المجتمع المحلي نجد دراسة ساند رسون وبولسون، والتي انطلقت من محاولة رصد العناصر الفعلية لتحديد مفهوم ومعالم المجتمع المحلي من حيث أنه عملية اختراع علمي مستدام ومتبصر لجملة من الروابط والعلاقات الاجتماعية الجديدة بين مختلف التشكيلات الاجتماعية بما يمكن من تحقيق التساند والتوازن، والذي يظهر كغاية عامة تخدم وتتفق مع مصالح الجميع، أي أن تنظيم المجتمع المحلي وفقا لهذا المعيار يقوم على أساس معرفة الحاجات المشتركة والعمل على ضمان تنظيم الحراك بما يحقق هذا الهدف.

من خلال هذه المعايير المذكورة يمكن القول أن تنظيم المجتمع المحلي عملية جد معقدة وتقضي اطر وكفأة بشرية محلية قادرة فعلا على إسقاط خطة التنظيم بما يتفق والمعايير العلمية الجديدة، والتي فرضت نوعا من الانضباط والصرامة، فلم يعد من الناحية العلمية التصرف في مدخرات المجتمع المحلي تبعا لرؤية أحادية تقوم على الاشتغال وفقا لمكونات الإطار السياسي والإيديولوجي، وهذا ما يقود إلى حتمية حصر المبادئ العامة لتنظيم المجتمع المحلي في إطار المعطى التنظيمي الحداثي العالمي الجديد، ويمكن حصر هذه المبادئ بحسب تصور **هلول** من خلال النقاط الآتية [1]:

– إن المبدأ الأول في تنظيم مجتمعا محليا وفقا لمقتضيات الحداثة، يمتثل ويتمثل في تحديد معنى الفردانية كإطار فكري معرفي عقيدي، يحدد هوية الفرد وكينونته داخل المحيط الاجتماعي العام وكذا إطار الجماعة الخاصة، تلك الجماعة التي ومن خلالها يتحقق للفرد ككيان مستقل مجالا للحرية والمبادرة في سياق تنظيم مشاركته الفعلية والنوعية في بلورة ومساهمة منجزات النسق العام، أي أن الفرد وفي إطار هذا التنظيم ليس عنصرا بشريا يذوب وينتهي في إطار هيمنة وحدات الكل الاجتماعي مثلما كان معتقدا في القراءات الكلاسيكية، ولذلك فان تحقيق نسق التناغم الاتصالي بين العناصر الجزئية للنسق ضرورة ملحة.

– من الضروري تحديد سلم الحاجات في دائرة العمل الاجتماعي انطلاقا من عمليات الحصر الموضوعي لهرم الرغبات الحقيقية والواقعية للمجتمع، ومنه فان حصر تلك القضية لا يمكن أن يتحدد بمعزل عن دائرة نقاش عام بين المكونات التنظيمية الإستراتيجية للمجتمع المدني، والتي تلعب أثناء هذه المرحلة دورا مهما في إضفاء طابع التواصل في الفضاء العام للمجتمع المحلي.

1.سليمان مهنا ، وريدة ديب ، مرجع سبق ذكره ، ص450.

تهيئة الكيانات الفردية والجماعية وكذا التنظيمات المختلفة بداخل المجتمع المحلي وبخاصة تلك التي تكون ذات تأثير على الحياة الاجتماعية، نحو قبول التغيير التدريجي مع برمجة مناخ البيئة الثقافية الملازم لحركية التغيير الايجابي، والذي يقتضي تلازما العلم بالمشكلات والعقبات المصاحبة لحركة السير في اتجاه الهدف المشروط من وراء مشروعا تنمويا معينا.

– من الضروري هندسة المجتمع المحلي تنظيميا، وذلك على مستوى الوحدات والهيئات الوسيطة المتموقعة كأجهزة تضمن مرونة المشاركة، لان فكرة تنظيم المجتمع المحلي هي بالأساس طرح ينبع من العمل الديمقراطي على المستوى القاعدي بما يضمن تجنب الاغتراب قدر المستطاع بين الوحدات البشرية والأطر التنظيمية القائدة بمختلف تصاميمها، وعليه فان فكرة التمثيل والعمل على تحديد ما يجسد هذا المتغير عمليا ضرورة قصوى يقتضيها هذا التنظيم.

– يقتضي تنظيم المجتمع المحلي تحديد الأنموذج بعناصره التفصيلية المستنتجة عمليا من المشروع التنموي وهو المنطلق القاعدي لفلسفة التنظيم بما يحقق الرسم البياني لأبعاد التنظيم بحسب الهدف.

خلاصة :

من خلال مكونات هذا الفصل يمكن القول أن أطروحة المجتمع المدني في علاقاتها النوعية بتحقيق متغير الثقافة السياسية، لا تحدث دفعة واحدة وليست مجرد فكرة يتبنها الإطار الثقافي للمجتمع، ذلك أن مصداقية العمل تبعا لهذا المبتغى تفترض شروطا تنظيمية وأخرى معرفية بخبايا التكوينات المتخفية محليا، والتي تشكل في كثير من الأحيان مجموعة من العقبات التي تقف في وجه السير العام، ومن جهة أخرى فان المجتمع المحلي يتسع إيجابا كإطار للمجتمع المدني كلما تعززت قيمة الفرد كدور ايجابي مكرس ضمن معادلة تنظيمية تقوم على فكرة المشاركة والتي من دونها لا يمكن تحقيق التناغم والوفاق الايجابي، المجنب للاغتراب الحاصل تاريخيا والمشكل لميدان القطيعة بين المشروع الاجتماعي للتنمية والسير الاجتماعي الفعلي في الفضاء.

الفصل الخامس:

تصور المجتمع المدني في تنشئة الثقافة السياسية

تمهيد:

احتل متغير الثقافة السياسية أهمية بالغة على مستوى دائرة النقاش الحاصل حول الكيفيات والآليات التي من خلالها يمكن تجسيد المحتوى الحقيقي للمجتمع المدني على أرض الواقع في إطار الأدوار والغايات المنتظرة من وراء تجسيده، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى محاولة تحليل المدلول السوسيولوجي لهذا المتغير في إطار المزاوجة بين التراث النظري والتاريخ التنموي، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

أولا: الإطار التاريخي لمفهوم الثقافة السياسية:

ليس من السهل بما كان حصر الإطار التاريخي لمفهوم الثقافة السياسية، بالشكل الذي يضمن لنا عدم التعسفي على اعتبارات التداخلات الكبيرة، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بنظام العلاقة المعرفية مع الفكر السياسي في بعديه الفكري المعرفي وبعد الممارسة العملياتية في صميم تراث بنية الفعل الدولاتي، فلقد بدأ الاهتمام بالثقافة السياسية على سبيل تهيئة البنية الذهنية للأطر البشرية في سبيل دمجها وإشراكها في منظومة العملية السياسية وبخاصة مع تنامي الفكر التنموي واتساع الدائرة الديمقراطية ككيان فكري معرفي وسع نطاق الأهمية المتعلق بالفرد والجماعة ومنه الاعتراف بها ككيانات متدخلة بالمشاركة في انجاز منظومة الفعل السياسي المجتمعي كتحقيق لمبدأ الإرادة العامة[1].

ويمكن تلخيص الإطار التاريخي تبعا لأطروحة البحث على النحو الآتي:

1.1- المدرسة الاجتماعية:

بالموازاة مع تمفصل مظاهر التجسيد للمجتمع الصناعي على مختلف حياة المجتمع تطورت النظرة في علم الاجتماع وبدأ التركيز على المتغيرات النوعية الذاتية في

[1]. قربان ملحم، **نقد منهجي في الفلسفة والفكر السياسي وفلسفة التاريخ**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط3 بيروت، 1994، ص250.

تفسير التركيبات الاجتماعية[1]، ومنه تفسير الظاهرة السياسية والتي كانت معزولة عن هذا التصور إلى عهد قريب، فلقد اهتم **سان سيمون** بهذه القضية مركزا على المرجعيات الدينية وكيف يمكن لها أن تلعب دورها الحاسم في صياغة وبلورة مادة الايدولوجيا كتوجه يحدد شكل الفعل ونمط التصور عند مجموعة بشرية معينة والتي تدين بمعتقد، يفوق من حيث وازنة الاختيار في بنية تفكير الفرد البعد الاقتصادي بكثير[2]، أي أن العامل الديني لعب دورا مهما في الحفاظ أو عدم قبول التغيير لدى جمعات بشرية معينة، ومن هنا فان المدلول الحقيقي للثقافة الاجتماعية يتمثل بالأساس في مستوى مكونات الراسب الديني المرسخ في بنية ومحتوى الذاكرة الاجتماعية، والتي تقف كإطار للقيم التوجه نحو تصور إيديولوجي معين.

2.1-المدرسة الوضعية :

انطلاقا من الموقف الابستيمولوجي الوضعي القائل بفكرة ومسلمة أن الواقع الاجتماعي قابل الحسي المباشر، وان الظواهر الاجتماعية يمكن تحليلها ودراستها بالمقدار نفسه والظواهر الطبيعية، واعتبار المجتمع الصناعي المعاصر المستقر وفقا لمرحلة العقلانية والتحليل العلمي، مجالا للتقويم والتأويل وفقا لمشروع الغايات والأهداف خلافا للمراحل السابقة الدينية والميتافيزيقية، ومن هنا فأن مفهوم الثقافة السياسية يتحدد تبعا لاعتبار أن المجتمع ليس إلا نسقا من الأفكار والقيم العامة التي يتم وضعها وصناعتها والتخطيط لها في سبيل تحقيق الهدف المحدد.[3]

---

[1] . أنتوني غدنز ، **علم الاجتماع** ، ترجمة فايزة الصياغ . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت 2005. ص437

[2] . متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدينة . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط.2 .1998. ص 68

[3] . عبد الله حمودي ، **وعي المجتمع بذاته** ، دار بوتقال للنشر . المغرب .ط1. 1998.ص154

3.1- المدرسة الدوركايمية :

بحسب التصور الدوركايمي فإن نسق القيم والمعتقدات المتشكل كقوة تأطير تفرض سلطان الحتمية الاجتماعية على بلورة ما يجب أي يسير عليه الفرد وما يمكن يكون عليه من حمل للقيم والمعاني باعتبار الاتفاق الإلزامي حول جملة المعتقدات والقيم الأخلاقية المشكلة لنظام الاجتماعي العام[1]، أي أن القاعدة الاجتماعي تشكل مجال قيميا إلزاميا على الأفراد تبعا لجملة المدخلات المنحدرة من مصادرها الأصلية، وعلية فان إطار الثقافة السياسية وفقا للتوجه والتصور الدوركايمي ليس إلا استجابات تلقائية سريعة مطابقة للإطار القيمي العام المشترك.

4.1-المدرسة الماركسية :

احتلت الماركسية على هذا المستوى مكانة مرموقة وبخاصة في القرن الماضي باعتبار أن الماركسية ظهرت في سياق النزعة الفكرية والاجتماعية الاقتصادية التحررية في مقابل الرأسمالية، ومن هنا يمكن القول أن الماركسية وفي سياق مناقشة هذا المفهوم أنزلت التصور من استعلائية التنظير الفكري الفلسفي إلى الواقع، لتبين كيف أن المعتقدات والبنيات الثقافية الرمزية في المجتمع الرأسمالي ليست إلا تمثيلا تكتيكيا طبقيا على مستوى البناء الفوقي متجسدا في إيديولوجية الوعي الزائف واعتباره مجرد انعكاس لنمط الإنتاج و علاقات العمل الاجتماعي بمختلف تصميماته ذلك العمل بحسب ماركس يعيد إنتاج آليات تكريس طموح الطبقة البرجوازية، والتي تقنن قواعد اللعب السياسي الاجتماعي الاقتصادي داخل الفضاء المغلق بما يحقق المصالح الرأسمالية ويضمن الهيمنة.

ومن هنا فأن إطار الثقافة السياسية بالنسبة لماركس والمدرسة الماركسية عموما ينطلق في جوهره من مصادرة أسبقية الوجود الاجتماعي عن الوعي، وأن هذا الوجود

[1] . غاستون بوتول، **تاريخ السوسيولوجيا**، ترجمة ممدوح حقي. منشورات عويدات بيروت. ط1. 1977 ص185.

المتشكل في الواقع مصدر الوعي وليس العكس على هذا الأساس فان الثقافة السياسي من المنظور الماركسي لا يمكن إلا أن تكون ثورية هادفة ومتحركة في إطار قانون الديالكتيك ،تلك الطاقة الكامنة عند ماركس والتي تمثل قانون التغير الاجتماعي المتدرج وصولا إلى مرحلة الشيوعية كصورة مثلى تراها الماركسية أدق مظاهر العدالة الاجتماعية ومرحلة حضارية للتناغم الثقافي مع بنية الفعل الدولاتي.

5.1-المدرسة الفيبرية:

انطلق ماكس فيبر من نقده للماركسية في تفسير التغير الاجتماعي وبخاصة في كتابه الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، مبينا كيف أن إطار القيم الدينية للبروتستانتية لعب دورا مهما في تعظيم الثروة وتكريس مقولات الرأسمال المكتمل النشأة في الفضاء الاجتماعي، ذلك الإطار المتكون من ثقافة الانجاز والربح والادخار وهي كلها مفاهيم نابعة من العقيدة الدينية للبروتستانتية التي تبني تصور الخلود الأبدي للإنسان بمقدار الانجاز الدنيوي للثروة وهذا ما شكل حافزا مهما في تصميم البنية الأولية للتنظيم الاقتصادي، ويستشهد فيبر بتطابق خريطي بين انتشار الثروة والعقلية الرأسمالية في المواقع الجغرافية الاجتماعي التي تعتنق هذا المذهب القائم كما سبق الذكر على فكرة الانجاز والثروة كآلية للخلاص والخلود في الآخرة [1].

وبهذا المعنى يمكن القول أن فيبر كان الأكثر شهرة وتأثيرا في بلورة مفهوم الثقافة السياسية موضحا تفاصيل تفاعلها موازاة مع الأنماط الثلاث للسلطة والتي تختلف فيما بينها تبعا لمرجعيات ومصادر مشروعيتها كتبرير يستند ويرتكز على معتقدات وتصورات الأفراد والجماعات تجاه نظاما سياسيا معينا، فالنمط العقلاني يستند إلى الاعتقاد والاعتماد على القواعد المعيارية، في حين يستند النمط التقليدي على قدسية التقاليد وما استقرت عليه كأعراف، أما النمط الكاريزمي فيقوم قداسة القيادة ومنه الإيمان بمطلق

[1]. بدوي ثروت ، **النظم السياسية** ، دار النهضة العربية ، مصر 1964. ص117.

التفوق والمهارة الغير العادية لتلك القيادة ومشروعيتها في تسيير شؤون المجتمع تبعا لخواصها الغير عادية. ومن هنا فان مفهوم الثقافة السياسية بحسب فيبر ليس إلا تمثلا لروح القيم بحسب مدخرات المعاني لذلك المجتمع ولعل هذا التحديد المفاهيمي كان أكثر تأثيرا على التنمية السياسية بحسب **جبرائيل ألموند**، بحيث وسع فيبر مجال عمل التقنية التحديثية بما يتلاءم وآليات التقدم أي القفز على دوامة التخلف التي وتبعا للتيار الفيبري لا يمكن إلا أن تكون ظاهرة اجتماعية بالأساس، ومنه التوجه نحو تأسيس آليات تجلي الثقافة المدنية.

6.1-البنيوية الوظيفية:

إحتلت البنيوية الوظيفية مكانة مهمة في حقول العلوم الاجتماعية في دراسة الكثير من المتغيرات والتي شكلت رهانا تنمويا وسياسيا، وبخاصة فيما يتعلق بهندسة تنظيم البنيات البشرية وتوزيعها بما يمكن أن يحقق الهدف المسطر من قبل الحكومات المتمثل بالأساس في محاولة ضمان التوازن البنيوي العام والتساند الوظيفي، فلقد تطور مجال الاهتمام بالثقافة السياسية انطلاقا من التسليم بحقيقة أن المجتمع مهما كان شكله ليس إلا عمليات بناء تفسره سيرورات معقدة ومركبة من الفعل، وعليه يمكن اعتبار أن الثقافة السياسية ليست إلا فعلا متجسدا في إطار تلك السيرورة الكلية، فالمجتمع ليس إلا بنية نظام متكون من تساند مجموعة من الأجزاء الفرعية له، وتعود أصول هذا التصور بالتحديد إلى أعمال كل من **روبرت ميريتون**و **كنجزلي دافيز**، بحيث وبحسب هؤلاء لا يمكن تفسير الظاهرة الاجتماعية من دون فهم وتحديد وظيفتها، بمعنى تحديد النتائج والتمثلات المترتبة عنها داخل مركب النسق الاجتماعي الأكبر والتي لا يمكن إلا أن تمثل جزءا من الإطار الكلي العام[1]، وتبعا لذلك يصبح التناغم والانسجام المتبادل بين

[1] . محمد عاطف غيث، **الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر**، دار الكتب الجامعية . الإسكندرية .ط2. 1977. ص114

الأجزاء والكل، أكثر من ضرورة لتجنب الاختلال الوظيفي المهدد لوحدة النسق الاجتماعي العام.

يرجع "**بارسونز**" هذا التبادل إلى مكونات النظام الاجتماعي بعد أن تأثر بأعمال ماكس فيبر، ويتضح ذلك بالنسبة إلى تصنيفاته للفعل وبخاصة عندما يحدد الأنماط المعرفية التقويمية، المتدخلة في تحديد متغيرات النمط، بحيث يوضح التقابل النمطي بين الثقافة العقلانية المنتظمة معرفيا على أساس الحياد للمطلق ودافعية الانجاز والدقة التنظيمية في تكريس آليات الأداء، في مقابل النمط التقليدي المتميز بالعشوائية والمزاج العفوي غير المحسوب والذي ينتهي إلى التطابق مع وضعية اللامبالاة وعدم اعتماد المنهجية الصارمة في العمل والأداء والتصور.

فلقد أشار**بارسونز** بهذا المعنى إلى إمكانية القدرة على تفسير وتحليل المجتمعات انطلاقا من اعتبارها انساقا اجتماعيه محدد بإطار نمطها المعرفي، ومنه فان استمرار أية نسق وديمومته لا يتم خارج معطى الأهداف الأربع الواجب انجازها، تلك الأهداف التي من شأنها تحقيق توازنات نوعية وكمية للنسق الاجتماعي العام وذلك كما يلي[1]:

- **النسق الاقتصادي:**

ويتعلق الأمر بآلية التكيف الاقتصادي لعمليات الإنتاج والدخل مع البيئة بحيث لا يجب حدوث اختلالات تصادم على هذا المستوى.

- **النسق السياسي:**

وعلى هذا المستوى يتوجب على بنية الدولة كإطار للعمل السياسي تحديد مشروعها الاجتماعي، ومنه ضرورة تجنيد مواردها البشرية وهندسة تنظيمها في خدمة الهدف المسطر.

[1]. إسماعيل قيرة ، علي غربي ،**في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2002، ص41. 45

- **العلاقات الاجتماعية:**

وهي مجموعة من الأطر التنظيمية المؤسسة للعلاقات المتبادلة بين الأفراد والمجموعات البشرية بما يحقق التماسك والتكامل. في سبيل فرض صرامة الانضباط للقانون كنظام عام.

- **التنشئة:**

تعتبر التنشئة بمختلف مستوياتها أهم مقوم للحفاظ على النمط باعتبارها وسيلة لتسير عملية التثاقف المبرمج من المجتمع في اتجاه الأفراد، إضافة إلى جملة العمليات التربوية والتعليمية المتجهة صوب رفع المستوى التعليمي للنسق[1].

وعلى هذا الأساس يعتقد **بارسونز** بضرورة التساند المتبادل بين هذه الأنساق الفرعية بحيث أن يحتوي كل نسق على مدخلات رئيسية ومخرجات متوقعة تبعا لذلك بشكل محسوب، فلا يمكن فصل الأنساق عن بعضها البعض بل أن التداخل بينها يقدر بحجم التناغم والانسجام، وفقا لهذا التصور فان مفهوم الثقافة السياسية يتحدد في ضوء مقدار الانتظام الوظيفي في البنية العامة المتشكلة من الأنساق الأربع، والتي تتحدد بخيار المادة المعرفية للنمط.

ثانيا- الميكانيزمات العملية للثقافة السياسية:

ليس من السهل على أي مجتمع ترسيخ ثقافة سياسية في سبيل إنجاح العملية الحضارية ذلك أن هذه الأخيرة تحتاج إلى تشريح المادة الخام وفهمها فهما عميقا، يؤهل العملية لان تحقق الغايات المطلوبة، فلقد مثلت أفكار الاتجاه التحديثي على هذا المستوى مدخلا أوليا لصناعة الثقافة السياسية كإطار أساسي قاعدي للعمل التنظيري والتنظيمي[2]. ويتجلى هذا بشكلها الصريح مع الاتجاه الانجلوساكسوني، بحيث يذهب **ألموند** إلى

[1] . محمود عودة ،**الاتصال والغير الاجتماعي** ، دار المعارف . مصر 1981. ص27

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مكتبة الآداب جامعة القاهرة. ط2. 2006. ص193

اعتبار مفهوم النظام السياسي والدور كمنطلق للتحليل يمكن أن تكون بداية لتصميم النموذج النظري وانطلاقا من التركيز على المتغيرات الثقافية في تفسير الظاهرة السياسية وتحديد العناصر التكوينية لها من ذلك سلطة القيم المتوزعة في بنية المخيال النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات المتأثر بالبناء والأداء السياسي وكذلك سلم التثاقف والتنشئة الاجتماعية.

ويمكن فهم وتقسيم بنية النظام السياسي من خلال المستويات الثلاثة الآتية:

1.2-المستوى العام للنظام:

ويتعلق الأمر باليات حماية النظام وتحقيق التكيف الاستراتيجي وفقا للمتغيرات الحادثة في الفضاء، وترتكز العملية تصميم عناصر تكوين و/أو تغيير الاتجاهات الثقافية السياسية المتضمنة على جملة الغايات تبعا وبالتوازن مع الأدوار المحددة داخل بنية النظام والمؤسسات المشكلة له.

2.2-درجة تركيز العملية:

ويتعلق الأمر بعمليات الانتقال والاستقلال داخل بنية النظام السياسي نفسه، بمعنى تركيز النظر على توافق المرور بين المدخلات والمخرجات وترتكز هذه الآلية على إشراك البنية البشرية وضمان مقادير الوعي والإدراك المشروط لضمان مرونة وسلامة التحويل وهو السبيل للمحافظة على ذاته في المحيط [1].

3.2-الأداء السياسي:

يتمحور الأداء السياسي حول مستوى تطبيقا لسياسة كمشروع عملياتي، ومنه تنظيم ورشات العمل الميداني كصناعة الرموز وبرامج التعبئة الجماهيرية العريضة، إذ تعتبر

[1] .بومدين طاشمة ،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، قضايا وإشكاليات.، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2010. ص28.

هذه العملية بمثابة التغذية الاسترجاعية العكسية كأسلوب للتنشئة السياسية[1]، بما تمثله من تحديد لخصائص طبيعة الثقافة المراد تحصيلها، وفقا للتراتب النسقي القائم على التساند بين المكونات. فلقد برزت في هذا السياق مدرستين هامتين، ركزت على الطرق والمناهج التي من شأن المجتمع المدني اتبعها وانتهاجها لتحقيق مبتغى الثقافة السياسية، ولعل من أهم عناصر التركيز التي اهتمت بها هاتين المدرستين، هي البحث في الآليات المباشرة للتنفيذ الميداني ، ويمكن تلخيص هاتين المدرستين على النحو الآتي:

أ- نظرية الاختيار العقلاني:

ظهرت هذه النظرية: ظهرت هذه النظرية في أواخر الخمسينيات لتقوم على فرضية رئيسية مفادها أن الفرد عقلاني بطبعه من حيث اتجاه نحو تحصيل الربح وتحقيقه في أقصر الآجال، ولذلك فان مفهوم الثقافة السياسية واليات برمجة تكوينه مرهونة بالكفاية تبعا لسلم الحاجات، في الوقت الذي تبين فيه عدم قدرة الأبنية الاقتصادية الاشتراكية على تفسير العمليات السياسية والتي أغفلت السياق الثقافي كمتغير وسيط متدخل في ترشيد الاختيار، وهو ما قاد إلى تركيز درجة الاهتمام على الثقافة السياسية المتعلقة بالتغير الاجتماعي كإطار شامل مفسر لحراك المجتمع على ذاته. ويتمظهر ذلك من خلال أعمال **روبرت بوتنام** الذي ركز على اية تدعيم مدخلات النسق الثقافي السياسي بعناصره النوعية الجديدة لاكتساب المخرجات الملائمة ومنه تتحدد الثقافة السياسية كنتاج للدور المنتظر من قبيل مساهمة المجتمع المدني لتلقين الثقافة السياسية الجديدة والتمرس عليها في فكر الافراد والجماعات [2].

---

[1] . سمير خطاب ، **التنشئة السياسية والقيم** ، اشتراك للنشر والتوزيع ، مصر 2004 . ص 40

[2] . علي خليفة الكواري ، **المسألة الديمقرراطية في الوطن العربي ن مركز دراسات الوحدة العربية** . بيروت2000 ص.164. 165

ب-المدرسة التعددية:

ركزت هذه المدرسة على فرضية مفادها ضرورة فسح المجال أما التنظيمات الوسيطية على أوسع نطاق[1]، لتضطلع في نشر الثقافة السياسية باعتبار أن الفضاء العام مسيطر عليه من قبل الدولة، وهذا لتحقيق نوع من التوازن المجتمعي وهو الموقف المتبع الذي نهج إلى سبيل التكيف مع السياسة الليبرالية المعتدلة، ويتجلى ذلك من خلال أعمال كل من فيريا و ديفيد ترومان، بحيث ركز على الأجزاء الفرعية للنسق المتمثلة في نشاط الفاعل خارج معطى الضوابط المحددة والمغلقة بقانون لعب حكومي، فالمصلحة الفردية على حد تعبير ترومان وسلوك المجموعة يشكلان السر الحقيقي للاستقرار من خلال نظم تناغم التفاعلات المحلية والوسيطية، المتكونة من خلية الأسرة، والنقابات، والجمعيات ومنه أطر تمثيل وتنظيم المجتمع المدني، وهنا يتوضح الموقف السياسي لهذه المدرسة والمتمثل في محاولة التنظير لاستبدال سياسات الطبقة الاجتماعية بصفات جماعات المصالح المتنافسة، فالمجتمع الجماهيري يهدد بخلق فضاء فارغ بيم الدولة والأفراد في مقابل النظرة التعددية التي ركزت العمل على الطرق الحقيقية من ذلك توظيف جماعات المصالح القادرة على تفعيل الانفعالات الشخصية وتحويل مسار المصلحة الفردية نحو خدمة الاستقرار، وفي هذا الإطار يقول ترومان[2]: عند بلورة تفسير مجموعة ما للسياسة فلن نكون في حاجة إلى تفسير مصلحة شاملة كليا، والمعنى هنا أنه وفقا لهذه المنهجية نكون قد ركزنا على القوام الفعلي للمجتمع المدني الحامل الاستراتيجي للثقافة السياسية. وعند منتصف الستينات طبق **غابرييل الموند وفيربا** بذكاء منهجي تقنية المسوحات

[1] . جون اهرنبرغ ، **المجتمع المدني** ، التاريخ النقدي للفكرة . ترجمة علي حاكم صالح ، حسن ناظم . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1. 2008 ص379.

[2] . جون اهرنبرغ . نفس المرجع ص 380

الميدانية لوصف كيف يمكن للثقافة السياسية أن تحضن قواعد اللعبة وتحتويها لتعزز الاتجاه السائد في عالم السياسة لغزو فاعلية النظام السياسي وضمان استقرار الحكم[1].

– لقد كان لهاتين المدرستين أهمية كبيرة في تصنيف الثقافة السياسية من حيث القيمة العملية، والتي يمكن من خلالها فهم حركية تقدم أو تعرقل سيرورات اشتغال المجتمع المدني، ومنه الغوص في عمق المشكلات التي تشكل أزمة نظام سياسي معين فبحسب **ألموند وفيربا** تتشكل بنية الأنظمة السياسية في علاقة دائمة ومستمرة بحسب ميزات قيم الثقافة السياسية والمرتبطة حتما بنسق التمايزات البنيوية للمجتمع، وأن هذا النسق خاضع لمستوى الحداثة كتمثل للعقلانية التنظيمية في المجتمع ودراجات التفاوت الحضاري للمجتمع العام، المتشكل كفضاء عام ومجال حيوي للسيرورة، ويعتقد **ألموند** أن تحليل محتوى سير الحركة التفاعلية للعلاقة يتم عن طريق رصد دقيق للمدخلات الأولية الأصلية والتي تنتهي من خلال العبور بمتغيرات وسطية تتعلق إلى صنف مخرجات محددة. ويمكن تلخيص وجهة النظر كما يلي:

– ثقافة سياسية محدودة وهي سياسة محكومة بالانغلاق محددة إلى لنمط توجه محتشم تبعا لاعتقاد لا أهمية في المشاركة السياسية، أي أنها ثقافة لم تتخلص من رواسب مكوناته القبلية المحلية الضيقة في حدود الانتماء الأولي وعليه تكون هذه الثقافة السياسية غير مرنة في سياق الحراك العام.

– ثقافة سياسية ذاتية التصنيف والمحتوى، ومن أبرز ما يميزها العلاقة في إطار الوعي الذاتي، وتتسم عادة بضعف متوسط المشاركة لاعتقاد راسخ حول حقيقة النظام السياسي الغير قابل للتغيير.

– ثقافة سياسية تشاركيه واسعة، تتمتع بمقادير وعي جماهيري مهم، مؤمنة بتغيير المجتمع وصناعة مادة القرار السياسي، أي أنه نوع من الثقافة الحاصل بفعل التوجه

[1] . جون اهرنبرغ . نفس المرجع ص383

صوب صياغة المشروع الاجتماعي للتنمية بمختلف أركانها ومنه فان هذا النوع يشكل الوعاء الحقيقي لبنية نمط المداخلات في ظروف المجتمع المحكوم بعقلية الإطار الديمقراطي العام كنموذج تعتقد فيه الجماهير بالواقعية السياسية.

وتبعا لهذه المدخلات النمطية يتحدد تصنيف مستويات النظام في مجتمع، فلقد قسم **الموند** المقاربة الثقافية السياسية إلى ثلاث مستويات، ويظهر ذلك على النحو الآتي:

– مستوى ثقافة النظام: ويتعلق الأمر بفلسفة التوجه العام لاتجاه المجتمع العام ومقدار الشرعية والتمثيل الفعلي للرهان المجتمعي، ومنه قياس تلك التصورات الذاتية المركبة في قناعات الفرد والجماعة تجاه شاغلي النظام ومدى القبول العام للأدوار المتوزعة على فاعلي النظام كأسلوب للبنية السياسية العامة.

– مستوى ثقافة السيرورة: وتتبلور مؤشرات قياس هذه الثقافة في اللحظة التي تتوقف فيها الذات إزاء السياسة سواء المشاركة أو الاغتراب، وينتج عن ذلك بالضرورة أحاسيس اعتقاد مختلفة تجاه العملية السياسية سواء كانت ثقة مشاركة وعلى النقيض من ذلك عداء ولامبالاة.

– مستوى ثقافة سياسية: عامة وتشكل إطار الحس العام وثقافة سياسية وتتضمن توزيع الأولويات موازاة مع مخرجات السياسة العامة للدولة المتخذة في عناصر دستورية كتوفير الأمن والرفاهية والحريات العامة ...

ثالثا– العناصر التكوينية لمفهوم لثقافة السياسية :

يحاول هذا العنصر التركيز على محاولة اكتشاف العناصر التي تكون الثقافة السياسية، وكيف يمكن استخراج ميكانيزمات عمل المجتمع المدني نحو تقويم مسار الثقافة السياسية، ذلك أن مفهوم الثقافة السياسية على هذا المستوى والذي تعود أصوله الأولى إلى **جابرييل ألموند** في إطار المدرسة التعددية كما سبق الذكر، والذي تم تطويره والانطلاقة من تراث النظريات مع التركيز التقني على المتغيرات الذاتية وأثرها في بلورة

بنية السلوك السياسي في فضاء مجتمعي معين وفي لحظة تاريخية محكومة بموصفات حراك اجتماعي محدد، وهو ما كان سببا في بروز خلافات عميقة حول تحديد الأبعاد التقنية للثقافة السياسية بما يفيد آليات العمل ضمن سياق العملية السياسية.

وبالعودة إلى **ألموند** نجد أنه يحدد مفهوم الثقافة السياسية على أساس أنه مجموعة من التوجهات الاختيارية السياسية في مقابل موقف من النظام السياسي كنسق متكون من أنساق فرعية ومنه فان الاتجاه حاضر بدافع من الموقف الحاصل في معادلة نفسية اجتماعية متمثلة بدور الذات في النظام [1].

وفي فترة لاحقة قام **بينجهام باول** بتوسيع نطاق تحليل متغيرات نمط الاتجاهات الفردية نحو العملية السياسية، مع إشراك وحدة تحليل شخصيات النظام السياسي، ما يعني تحليل المخيال الاجتماعي السياسي المتكامل، والمتضمن معاني ودلالات تكوين العالم الشخصي الذي يشكل قاعدة تكوين فينومينولوجي لحقيقة الأفعال السياسية، بما تحتويه من مخزونات معرفية، عاطفية، تقييمية.

ويذهب **لاري دياموند** في دراسته لبنية الثقافة السياسية على جملة المعتقدات التي يحملها الإطار البشري في المجتمع والتي تشكل مدخل الاتجاهات والأفكار والمشاعر العامة وحتى المواقف المسبقة تجاه نظاما سياسيا، بمعنى فهم وتحليل مجموعة التوجهات المشتركة في خضم التفاعل مع مكونات الحياة السياسية، وبتعبير أدق تحليل محتوى سلم القيم والاتجاهات في علاقة مع الظاهرة السياسية لحظة حراكها اجتماعيا، ومنه فان تحليل الظاهرة الثقافية السياسية يتم من خلال تحليل نسق الرموز كما يرى **ديتمر** باعتبار أن النسق الرمزي يقود إلى مفهوم الاتساق السياسي والمحدد في كثير من المناسبات لتوقع موازين القوى باعتبار استخدامات تلكم الرموز بحسب تكتيك النخب السياسية. فمن خلال كل هذا يمكن القول أن الثقافة السياسية وبخاصة بالنسبة للأطر الفكرية

[1] . جون اهرنبرغ . نفس المرجع ، ص387

الانجلوساكسونية يمكن تصنيعها وبخاصة مع إدراج وسائل الإعلام ومكونات التواصلية التي تكرست عقب الحرب العالمية الثانية[1]، غير أن الأدبيات القاعدية المركونة على مستوى أدبيات تفكير الفرد سياسيا فلن تتحقق خارج الأدوار التي يفترض على المجتمع المدني أدائها من خلال الهيئات التي تمثله، ذلك أن الثقافة السياسية كما يرى **صمويل بير** هي التي من شأنها أن توجه الأفراد صوب العملية السياسية، من خلال نسق المعتقدات بما يحمله من مدخرات معرفية مؤطرة فلما كانت الأبعاد كذلك فان تحليل ماهيتها يتحقق من خلال تحليل الرموز والمعان، وعليه فان الثقافة السياسية من حيث بنية تكوينها ليست إلا مجموعة الأنماط المعرفية والقيمية للاتجاهات والأدوار في مجتمع معين والتي تعكس رمزا تعبيريا سياسيا.

1.3- مظاهر وصور الثقافة السياسية:

تختلف مظاهر الثقافة السياسية من مجتمع لأخر تباعا لاختلاف الثقافة الاجتماعية الأم، والتي تضم في بنية تكوينها جملة أبعاد متنوعة، بل من الصعب حصرها دفعة واحدة، ولذلك فان ثقافة سياسية معينة في مجتمع معين تقودنا حتما إلى تحليل المستوى الحضاري للفعل الدولاتي في علاقته الوظيفية مع قاعدته الجماهيرية، فكما يرى **روبرت دال** أنه ثمة مظهرين أساسين يجب تحليلهما منذ الوهلة الأولى للوقوف على المعنى العام للثقافة السياسية في مجتمع معين، ويتعلق الأمر بداية بالمواطنة من حيث أنها درجة قبول ثقافي للتعايش في إطار التنوع باعتبار أنه لا يمكن الحصول على مجتمع أحادي النوع سواء كان النوع ثقافيا أو دينيا...الخ، ويتعلق المستوى الثاني بالطريقة التي يتم من خلالها تسيير تلك التنوعات، وبناءا على هذا المعطى فان نمط الثقافة السياسية مرهون بمقاربة القدرة على بلورة أنماط الثقافات الفرعية، ويمكن حصر عناصر تمثل تلك الأنماط على النحو الآتي:

[1] . جون اهرنبرغ . نفس المرجع ، ص385

2.3- الثقافة السياسية والنوع:

ثمة على الدوام مقدارا مهما من التمايز بين الثقافة السياسية للرجل في مقابل المرأة استنادا إلى فكرة التقسيم الاجتماعي للعمل، وتبعا إلى محددات ثقافية دينية تحكم السلم الاجتماعي للقيم، فلقد خضعت إشكالية العلاقة بين متغير المرأة والمنحى السلبي للسياسة على دراسة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لنشاط إضافة إلى طبيعة العمل السياسي الذي عرف عالميا تأخر نطاق المشاركة انطلاقا من نهاية الحرب العلمية الثانية، ما يعني أن مقدرا تراكم الخبرات المعرفية للممارسة النسائية محدود مقارنة مع الرجل وحتى بالعودة إلى تاريخية الفعل السياسي فان محطات اشتغال النوع الأنثوي بالشؤون السياسية للدولة كان محصورا بمحطات محدودة تبعا لعنصر تفسير مختلفة من فضاء اجتماعي لأخر، ولعل من أهم مظاهر الحركة العالمية للثقافة السياسية في سياق الحقوق الإنسانية المدنية تكريس مبدأ المساواة في المشاركة على أوسع نطاق واعتبار تلك القضية مؤشر من مؤشرات السيادة الحداثية في المجتمع[1].

3.3- الثقافة السياسية التغير الاجتماعي الجيلي:

يكاد يكون التغير الاجتماعي هو السمة الثابتة في حياة المجتمع عبر التاريخ ومن البديهي إذن أن تتغير الثقافة السياسية جيلا بعد جيلا اختلاف مدخلات ثقافة كل جيل إذ من الصعب التوقف عند ثقافة جيل على حساب جيل لا يتملك نفس المخرجات تباعا لسنة التغير، ومنه خضوع سلم الأحكام القيمية لنعت الأوضاع وفهم المستجدات وطرق التعامل معها لظرف المرحلة، أي أن محددات التصور في إطار الثقافة السياسية موازاة مع مدارك الفعل الدولاتي تأخذ بعين الاعتبار معطى الانتقال المرن في فهم معان الذوات وتأويلاتها لقضايا السياسية بخلاف ماضي التجربة السياسية الاجتماعية وهذا تجنب

[1]. رعد عبودي بطرس،**أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط2، 2004، ص 47.

للانسداد السياسي، والذي قد تكون هذه المسألة من أهم متغيراته على اعتبار أن عدم القدرة على ضمان مرونة وسلاسة مرور ونفاذ تمثل الثقافة السياسية بحسب مخرجات كل جيل أحد المؤشرات الهامة للدلالة على تخلف مجتمع معين ومنه يكون المجتمع أمام حتمية التكيف الجيلي ليكون المجتمع المني عبر تنظيماته المختلف الوعاء العملياتي لاستيعاب انتظام تلكم العملية، وهي الخاصة الأهم والتي من شأنها ضمان قيم الاحترام والتراضي والتسامح مع قبول التنوع والاختلاف[1].

4.3-الثقافة السياسية والموقع الاجتماعي:

من الطبيعي أن يكون للتراتبية الاجتماعية أثرا بالغ الأهمية على تحديد مكونات الثقافة السياسية، فانطلاقا من النظرية النخبوية المحددة لميكانيزمات التغير الاجتماعي على أساس الفوارق الجوهرية بين النخبة والقاعدة الجماهيرية العامة، المحكومة بقانون الانسياق للقيادة النخبوية تبعا لجملة من السمات والعناصر التكوينية المتحددة والمتجسدة في حيز تاريخي معين[2]، أن ثقافة النخبة مرتبطة التزاما بالمكونات القيادية لبنية الدور والخواص الحاضرة في تجسيدات العملية السياسية، والحقيقة أنه كلما تم الاقتراب من الأنظمة الديمقراطية المفتوحة نسبيا على لغة الحوار بين النخب والجماهير، ازداد الانسجام والتناغم بين الثقافتين، بحيث تقل في الجهة المقابلة والمحكومة بلغة القوة واللاتواصل، ففي مثل هذه الحالة يقل التثاقف بين البنية الثقافية السياسية النخبوية والجماهير اللانخبوية، ويمكن اعتبار المجتمع المدني أحد أهم المؤسسات في تركيبة المجتمع المعاصر الضامن لآلية الانسجام والتوازن.

---

[1]. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.القاهرة 200.ص14

[2] . Giovani Busino,**Elites et élitisme** , Editions d'Alger- Kasba , 1998 , P:24

5.3-الثقافة السياسية والانتماء الإثني:

لا يخل مجتمع من تعددية وتنوع اثني يساهم بشكل مباشر في بلورة شكل محددا للثقافة السياسية، وعليه فان استيعاب هذا التنوع في إطار فلسفة المجتمع المدني من شأنه أن يضمن تماسك البناء العام، هذه الظاهرة موجودة في أغلب المجتمعات ولكن الاختلاف الجوهري يكمن في القدرة على التعامل مع هذه المسألة والذكاء في صناعة الآليات المدنية لاستيعابها في سياق تكريس ثقافة العيش المشترك ومنه ضمان حق المواطنة للجميع .

فمن خلال تكريس قيم المواطنة والعيش المشترك كإطار لقبول التمثيل والوجود الاجتماعي في إطار معادلة المجتمع المدني المتبلور وفقا للثقافة السياسية الموسعة للنطاق،[1] والتي تعيد تحديد معنى الوطنية والهوية الوطنية المشتركة في سياق قبول حق المشاركة كضمان للجميع حتى يتسع نطاق التناغم والتجانس ويتقلص حجم الصراع الناجم عن الشعور بالإقصاء وهو ما يشكل قوة ومناعة للتماسك الدولة كإطار حاكم لإقليم بشري جغرافي، بل أنه وفي كثير من المناسبات كان هذا البعد سببا في تشكل ثقافة سياسية تم قهرها أو إقصائها لتخرج بتوفر الظروف إلى الانفصال أو التصادم العنيف مع المكونات الأخرى للمجتمع.

فمن خلال تمكين قيم المواطنة عمليا، وبخاصة التركيز على بعد الانتماء القومي أو الشعور بالهوية المشتركة، الذي يمثل احد الشروط الأساسية لظهور مجتمع سياسي متماسك وجوهره الإحساس بالانتماء إلى نظام سياسي له إقليم محدد، وبالتالي فقد يكون افتقادا هذا الشعور إذن ناتجا عن افتقاد جماعة عرقية حقوقا معينة، مثل حق المشاركة السياسية بمستوياتها، أو الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية، بمعنى الاعتقاد بعدم عدالة عملية التخصص السلطوي للقيم. ومن ثمة، ووفقا لدال فان الطرق التي تواجه بها الدول

[1] . محمد مدحت أبو النصر . **ادارة منظمات المجتمع المدني** ، ايتراك للطباعة والنشر ، مصر 2008. ص67

اختلافات الثقافة الفرعية من خلال عملية التخصص المذكورة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، تساعد على تفسير مستويات التوافق و الصراع العنيف داخل الدولة [1].

6.3- الثقافة السياسية والانتماء الديني:

يمثل الدين مصدرا مهما من مصادر الثقافة السياسية عبر التاريخ، وتثبت الشواهد الاجتماعية التاريخية استحالة انسياق الإنسان لمعتقد واحد من حيث مصادراته الإيمانية بل أن في داخل الدين الواحد مذاهب وفرق وتوجهات متنوعة نتجت بفعل عوامل متنوعة جدا، فعلى الرغم من الاتجاه العلماني المهيمن على أغلب تنظيمات المجتمع الغربي والعالمي عموما، ألا أن انهاء المهام الرمزية التفاعلية للدين في صياغة وبلورة الثقافة السياسية من الصعب تحقيقه، ومنه يذهب **مورجان** و**سانك** إلى ضرورة فحص العلاقة بين تركيز درجة التدين ونظام تشكل الثقافة السياسية، وكيف أن طابعا دينيا معينا تكون له أثار بالغة الأهمية في تحديد مسار القيم المشكل لبنية الثقافة السياسية وهو ما توضح في دراسة لمجتمع أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تسيطر النزعة البروتستانتية المحافظة ومنه تتحدد مقادير وأدبيات المشاركة والتوجه السياسي العام في حدود الحس المشترك، أي أن ذلك المتغير والمتمثل في الدين قد يحدد في الكثير من المرات هوية سياسية فاعلة في بلورة والمشاركة في السياسة العامة للدولة.

رابعا-الثقافة السياسية والديمقراطية:

من الضروري معالجة الثقافة السياسية في علاقتها التفاعلية الرمزية مع مركب الديمقراطية ،باعتبارها ثقافة إطار اجتماعي سياسي عام، وباعتبار مشروع قيام المجتمع سياسيا أحد معطيات الحق الطبيعي[2]، كما أنه يعبر ويؤشر على المستوى الحداثي للفعل السياسي كفعل اجتماعي يربط النخب بقاعدة الجماهيرية العامة، وتجدر الإشارة هنا أن

[1]. جون اهرنبرغ . نفس المرجع ، ص395

[2] . أرسطو طاليس، **علم الأخلاق الى نيقوماخس**، ج1 ، ترجمة أحمد لطفي السيد ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة. 1924. ص 168

الدائرة الديمقراطية للمجتمع المعاصر تقوم على توازن اعتقاد المجتمع للديمقراطي في مقابل أو طباقا لنفس الثقافة لدى نخبة السياسية التي تشكل سياق القوة ما فوق الاجتماعية أي أن التطور الديمقراطي المجتمعي لا يتحقق كشرط لوجود نظام سياسي ديمقراطي خارج منطق هذه القاعدة لان الديمقراطية ليست مجرد مجموعة قوانين سنت لهندسة اللعب السياسي، بقدر ما هي مجموعة قيم واتجاهات عامة وذاتية في الآن نفسه تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين وبالعودة إلى خصوصية الفوارق النوعية للمجتمعات في القدرة على الامتثال للثقافة الديمقراطية، نجد أن المجتمع الغربي أكثر تمكن من الانقياد نحو التجسيد العملي أكثر من باقي المجتمعات، ولعل ذلك يعود بالأساس إلى ارتباط بنية المتغيرات الاقتصادية بحتمية وشروط قيام المناخ التنظيمي السياسي العام، وتكريس سلطان دولة المؤسسات المفروضة كاتساق قانوني يحكم قواعد اللعب في إطار مبادئ العقد الاجتماعي والذي يمثل بتطور المجتمع الغربي الإطار المرجعي لروح تنظيم المجتمع على ذاته، وفي سياق تطور الرأسمال الحر من حيث آلية تعظيم الربح في إطار العلاقة مع هيبة السوق والتي تشكل سلطة التحكيم خارج نوازع الأفراد، فبهذا المعنى وكما يرى **جيمس جيبسون** تمخضت الثقافة السياسية الديمقراطية كمجموعة المعايير والقيم المحفزة على المبادرة الفردية والجماعية في إطار مؤسسي اقتصادي بالأساس من حيث المنشئ الطبيعي، بما يقود إلى تبلور ثقافة المستويات العامة القاعدية المجسدة لثقافة الثقة والنقد والمشاركة. بصفتها العناصر الأساسية لقيام النظم السياسية في الفضاء الديمقراطي[1].

فعلى هذا الأساس ليس من السهل قيام ثقافة سياسية خارج معطى التركيبة الاقتصادية كإطار أكثر قوة وثبات في إدارة الفعل الديمقراطي، بحيث تتعلم المجتمعات معرفة نفسها معرفة سوسيولوجية عندما تتعرف على ذاتها بمثابة نتاج لعملها، وحينما تقر

[1]. محمد الرضواني– السياسة في المغرب إشكالية وتجربة –مطبعة المعارف . الرباط ط1 .ص .ص98–99

منذ الوهلة أن ما يحدث من ظواهر ليس الإنتاج لسلسلة قرارات اتخذها المجتمع تاريخيا في سياق سيرورته الاقتصادية وهي السيرورة التي شكلت عبر التاريخ مؤشرات مخاض التغير الاجتماعي لتنتهي كعلبة تحكم أساسية باكتمال نشأة الرأسمال والذي صنع في الفضاء الاجتماعي قاعدة تكوين متغيرات قيم النمط والثقافة السياسية بشكل محدد ومؤسس قانونا، وتبعا لذلك يذهب كل من**روبرت جاكمان** و**روس ميلر** في هذا السياق إلى تحليل التراث السوسيولوجي والسياسي في محاولة لتكوين بنية نظرية سياسية تحدد منطق اشتغال العلاقة خواص القيم ومخرجاتها الممتثلة في المكتسبات الاقتصادية انطلاقا من التحليل الفيبري المتعلق بفهم دور الأخلاق البروتستانتية في تطور الرأسمالية وتعزيز قوة وجوها الاجتماعي [1].

وغير بعيد عن تلك النظرة فان تفصيل دلالات دافعية الانجاز بالنسبة **لماكليلاند** ساهمت بقسط كبير في توفير أسباب القوة المجتمعية لدى الإنسان الغربي، وهي كلها عناصر أساسية فاعلة وجدت نطاق تفاعلها الايجابي لتعمل على بلورة الثقافة السياسية الليبرالية، والتي أسست بالتدرج لميلاد التنظيم الديمقراطي، أي أن الثقافة السياسية تمثل الناتج لاسترجاعي العكسي لحركة الرأسمال على ذاته أي في إطار قواعد واليات تكوينه الأساسية، وهذا ما ذهب إليه **قسطنطين برلوفين** بتوضيحه في سياق أن تفعيل السياسة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية المستدامة يقتضي تركيز عناصر منظومة القيم الثقافية السائدة من أجل دمجها دمجا أساسيا في عناصر التخطيط مع ضبط مكونات المناخ العام بشكل دقيق، وبهذا المعنى يمكن القول العلاقة بين الثقافة السياسية والسيرورة الاقتصادية في مجتمع ما هي علاقة وظيفية وشرطية انعكاسية.

[1]. دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السعيداني. المنظمة العربية للترجمة، ط1. 2007. ص154

خامسا: مؤشرات تمكين الثقافة السياسية:

يهتم هذا العنصر بالبحث في المؤشرات الفعلية الممكن التركيز عليها فيميكانيزمات تنظيم المجتمع المدني، وفي هذا السياق وضع الموند مجموعة من النماذج يمكن حصرها على النحو الأتي[1]:

1.5- مؤشر المحدودية من حيث قدرات الوعي في السياق الجماعي العام، بحيث تتمثل مظاهر اللامبالاة وانعدام الرغبة الملحة على المشاركة في السياق العام للعملية وهي قناعات ناتجة عن يقين بعدم الجدوى في بلورة القرار السياسي.

2.5- مؤشر التلاؤم والتناغم مع السيرورة السياسية العامة، والإيمان بمنطق التغيير عن طريق المشاركة، ومنه الاشتغال بعناصر تكوين المجتمع المدني وملء الأدوار الحيوية التي تكونه.

3.5- المؤشر الاناني للثقافة السياسية، وفي مثل هذه الوضعية تكون القناعة بالمشاركة في ساحة العمل السياسي والمدني في إطار المصلحة وفقط، بحيث تنتهي الأهمية والاهتمام بقضاء المصلحة و/أو عدم امتثالها وفقا لسلم حاجات تلك الفئة.

4.5-المؤشر العقلاني للثقافة السياسية وهو الوجه أو الصورة المقابلة للمشاركة المحكومة بعنصر الإدراك الفعلي لقواعد اللعب، بحيث يتشكل هنا متغير درجة الإيمان بأهمية الفعل السياسي، ومصداقيته من عدمها في لحظة انتخابية معينة.

5-المؤشر الانومي للثقافة السياسية، ويتعلق الأمر بنموذج الثقافة السياسية المحدودة وينطوي أيضا على مؤشر عدم الحرص بالحياة السياسية، بما تحمله من هيئات ومكونات تنظيمية وتمثيلية لها، وعدة ما يرتفع مقدر ودرجة هذا المتغير في الوسط الشباني، بحيث يكون السن الذهبي في حركية نفسية اجتماعية لتحقيق الذات وفقا لمقتضيات التراتبية السنية.

[1]. جابييل ألموندو بنغهام باول، **السياسة المقارنة**، ترجمة أحمد عناني . مكتبة الوعي العربي .1999. ص.99..102

من خلال هذه المؤشرات يمكن القول أن تمكين الثقافة السياسية في الوسط الاجتماعي غير مستقرة ومن الصعب التنبؤ بها وفقا لمقياس واحد ووحيد، غير أن هذا لا يمنع من تحريك قنوات التأطير المختلفة، وعمليات التنشئة الدائمة والمستمرة، والتقيد بمنطق التغير ومنه الانقياد لخصوصية كل جيل، ذلك أن عزوفا ولامبالاة بدرجات مرتفعة تقود حتما إلى دولة ضعيفة من حيث قاعدة تكوينها الأساسي الممتثلة في حشود الجماهير العريضة، فالثقافة السياسية الرشيدة هي التي تقود المجتمع نحو تحقيق ذاته وفقا لقيم الحداثة، والتي تضمن تحقيق الاكتمال المتوازن بين الإنسان والإطار الفعلي للدولة، فمن المسلم به أن المجتمع الذي تشتد فيه درجات المشاركة هو المجتمع المتماسك، القادر على تحقيق أسباب بقائه بشكل مستديم، حتى أن بعض من مظاهر الحضارة تفيد من خلال استقراء المؤشرات التاريخية تبين لنا حالة التماسك والتضامن العضوي الناتج بفعل مشاركة الإطار البشري في عمليات إنتاج المجتمع بمختلف مكوناته وعلى تنوع مضامين نشاطه، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال العنصر الآتي:

سادسا – البعد الاجتماعي العام للمشاركة :

بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد أهمية الاعتقاد بتصور فكرة المجتمع كإطار تنظيمي قابل للتجسيد من حيث أنه عملية برمجة وتخطيط، ومنه النظر إليه كسيرورة منتجة من قبيل التفاعل الوظيفي بين الدولة بمؤسساتها والمجتمع بتكويناته المختلفة، ومن هذا المنطلق بدأ التطور التدريجي لمفهوم المشاركة على أساس أنها عملية اجتماعية متمحورة على تطويع مقولة الفرد والجماعة واستيعابهما ككيانات فاعلة في تجسيد وتسريع حركية الوتيرة الاقتصادية العامة، وكذلك الاجتماعية والسياسية بشكل خاص، ومنه كان لزاما البحث في المتغيرات المتحكمة من بعيد أو قريب في رفع نسب المشاركة من مجتمع لآخر، ومنه محاولات تشريح مكونات المخيال ومحددات المحيط الاجتماعي، كمحددات متدخلة في انتشار انتشار ثقافة المشاركة المساهمة في تنمية الثقة بين المكونات البشري

المتموقعة في إطار تركيب البنية المراتبية للمجتمع والتي خلصت بالضرورة إلى هندسة سوسيولوجية لتوزيع الأدوار والمكانات[1]، أي أنه من الصعب تطوير نظام اشتغال ميكانيزمات المشاركة المجتمعية سواء تعلق الأمر بالمشاركة السياسية ببناء الديمقراطية او المشاركة الاجتماعية من دون ضمان مجال الثقة، ففي الوضعية التي يسودها مزاج الثقة بمقدار القبول العام تؤدي المشاركة و وظيفتها، وحتى يتحقق ضمان ذلك عملياتيا يتوجب على المجتمع من حيث تنظيمات المجتمع المدني تتبع مجموعة من الخطوات ويمكن حصرها وتحليلها من خلال العنصر الآتي:

1.6-ميكانيزمات المشاركة:

تشير حركة المشاركة الشعبية الواسعة إلى مكونات تلك العملية التي يتم من خلالها استقطاب حدا لا متناهيا من الأفراد والجماعات على اختلاف بنيات تكوينها الثقافي ومراتيبياتها الاقتصادية، إن عملية المشاركة بالنسبة للمجتمع المدني تشير على المستوى العملية إلى الطريقة التي يتم من خلالها احتواء الجماهير وتعبئة مجال تفكيرها النفسي كاتجاه ايجابي للتفاعل مع مجمل العمليات سواء كانت اجتماعية اقتصادية سياسية أو أية حركة ترتبط باهتمام المجال الاجتماعي العام، وحتى نفهم تلك الطريقة يتوجب علينا تحديد مفهوم المشاركة من حيث أنها مرتبطة بإطار معرفي ومن حيث تاريخ الممارسات المجتمعية في سياق العلاقة التنموية، وذلك على النحو الآتي:

2.6- مفهوم المشاركة الشعبية:

يعتبر مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم التي تشكل خطا لتداخل الاهتمام بين الكثير من مجالات العلوم الاجتماعية، وعلى تنوع مكونات الأطر المرجعية والأطر المنهجية المعرفية، بحيث تنوعت المفاهيم بتنوع الإبعاد السياسية المعتمدة لقياس هذا المؤشر من

[1]. عمار بلحسن، **المشروعات والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط2. 1999. ص464

حيث انه يعكس طرحا لبنية تفكير نخبة سياسية تحكم المجتمع وتهيمن على إدارة تصور ،فهناك من يعتقد بمبدأ الطوعية أي تلقائية الفرد والجماعة في الانسياق للمشاركة، ومن جهة أخرى يؤمن تصور أخر بالتركيز على نوعية المشاركة المتجسدة فعلا من قبل المشاركين، ومنه فالمشاركة بحسب هذا التوجه هي تلك الحركية الخالصة والتي يحدثها الفرد والجماعة كتعبير على مساهمة حرة واعية إيمانا بتحقيق نقلة وتطورا ما في الحياة المجتمعية بمكوناتها الاقتصادية والسياسية[1]. وعلى هذا الأساس فان طاقات مهدورة بداخل المجتمع لا يمكن اكتشافها إلا عن طريق منهجية المشاركة، والتي من شأنها خلق روابط تواصلية داخل الحياة الاجتماعية، وبخاصة مع دور المجتمع المدني المعمق تأسيسا لروح التناغم وإذكاء العمل الجماعي والتحريض الايجابي على توسيع نطاق انجازه.

إن توسيع النطاق وتهيئة الأرضية المتمثلة خاصة بالبنى الذهنية الحاملة للكثير من معان الشعور تجاه المشروع الاجتماعي للتنمية، من شأنها تطويع الإطار البشري العام لان يؤدي دورا مهما في رفع دافعية الانجاز العام[2]. أي أن المشاركة تتضمن آليات اجتماعية تموقع الفرد ويتموقع من خلالها كعنصر حيوي في سيرورات الحياة التنموية العامة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر مثلا بالنظام البيئي في بعد تشكيله اجتماعيا، ما يعني توفير الشروط الموضوعية لتنامي حركة الوعي وتبلور مدلولات الإرادة الحرة المنظمة المتكونة بفعل جهود التنشئة بمختلف عناصر تكوينها. ففي مثل هذا الحال تكتشف قدرات الفرد المهدورة والمحصورة في الأنظمة السياسية الما قبل سوسيولوجية بحيث تساهم المشاركة بمنح الفرصة أمام الجميع في سبيل تطوير وتنويع مكونات قرار

[1]– محمد بهجة جد الله ، **كشف تنظيم المجتمع من المساعدة الى الدفاع**، مصر، المكتبة الجامعية، 2003، ص188.

[2]– عفت محمد الشرفاوي،**المشاركة الشعبية و الإصلاح في مصر**، دار العلوم للنشر و التوزيع، ط2007،1، ص9.

تنموي اجتماعي وهو ما يحقق تكاملا وانسجاما بين الأوعية الأساسية لقيام المجتمع على ذاته فالمشاركة بهذا المعنى تتحول إلى عملية اجتماعية منتظمة يقوم بها الأفراد والمجموعة تبعا لمبدأ الإرادة الحرة الواعية.

ولعل ذلك ما يتجسد من خلال أسلوب المشاركة التنموية أو ما يعرف بالتنمية بالمشاركة وهذا ما يتضح من خلال العنصر الآتي :

أ-التنمية بالمشاركة:

سيطر هذا التوجه في الاتجاه الأنجلوساكسوني بالدرجة الأولى بحيث نظمت المشاركة على أساس أهداف إستراتيجية لتعديل السلوك بحيث يتحول السلوك الفردي إلى سلوك تنظيمي في الحياة اليومية على تنوع مسارات الأنشطة[1] وهي قناعة نابعة من توجيه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة ذات المطلب الاجتماعي مع توفير الوسائل الأكثر ملائمة إذ أن القائمين لا يمكنهم معرفة مشروعات أساسية إلا عن طريق بفضل المشاركة لإضفاء طابع الوعي المشروط في العملية التنموية، فعلى هذا الأساس يتدخل المجتمع المدني كإطار لتنظيم حركية المجال المحتوي للمشاركين من أجل تنظيم وتعديل مسار التغيير مع ما يتماشى ومصلحة المجتمع المحلي، ذلك أن إشراك غير مشروط بعدد تساهم في رفع مستويات الثقة بين الحكومة والتشكيلات البشرية المشكلة للقاعدة الأساسية للمجتمع، ومنه العمل على تكوين رابطة قوية تتجاوز حدود الإنفاق المالي والمصلحة المرهونة بسلم حاجات مقتضب، لان العلاقة التي تنشأ بفعل التواصل والمشاركة وحدها أكثر ديمومة وقادرة انجاز تكامل في الوظائف والأدوار أي استقرار المجتمع ومواصلة دفع قوي للعملية التنموية وهذا ما أثبتته الدراسات الاجتماعية من خلال

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، **الجمعيات الأهلية والنسائية وتنمية المجتمع**، مرجع سابق، ص 136

فحص العلاقة بين المشاركة والرهان التنموي، وهذا ما يتضح من خلال أهداف المشاركة وهو ما يتبين من خلال العنصر الآتي:

ب-أهداف المشاركة التنموية من خلال المجتمع المدني:

على هذا المستوى تتجلى مظاهر الدور الفعلي للمجتمع المدني في إثراء ثقافة المشاركة التنموية باعتبارها وجها وصورة من صور الثقافة السياسية باعتبار أن المشروع التنموي من المنظور المعاصر لقيام المجتمع ليس إلا مشروعا سياسيا يعكس مستوى الرؤية في صناعة آليات التغيير والانتقال من الوضع المتخلف إلى الوضعية المتقدمة ،أو التكيف الحداثي مع مستجدات المرحلة كمخارج حتمية لسيرورة التغير أي أن تفعيل ميكانيزمات المشاركة بإدخال العناصر التنظيمية للمجتمع المدني سيحقق حتما تجاوز وضعية الوهن كنقيض لحالة التناغم الوظيفي بين الأبنية[1] ولعل من أهم مظاهر تحقيق تلك الصورة على أرض الواقع العمل على تهيئة الأفراد وتدريبهم على قيم العمل التطوعي المنتظم في سياق أطروحة المجتمع المدني، والذي بدوره يعمل على أن يشرك أفراده والعناصر المستقطبة في خضمه نحو تذويب العراقيل وإزالتها مع إدخال الوعي بالمهمة والهدف العام كمصير، ولا يتحقق ذلك من دون تركيز خطة محكمة تعمل على تدعيم الفعل التواصلي وتحقيق الانتشار الأفقي على أوسع نطاق بما يضمن مقدارا من الاندماج والمساهمة الفردية الخلاقة.[2] فمن خلال هذه الأهداف ترسم إستراتيجية التمثل ميدنا وهو ما يظهر من خلال العنصر الآتي:

جـ- تصميم الإستراتيجية:

باعتبار أن المشاركة من أعقد العمليات الاجتماعية، فانه حتما تحتاج إلى تصميم خطة من الأساسية والتي من شأنها تحقيق الفعالية القصوى المنتجة بالموازاة مع ذلك

[1]- محمد بهجة جاد الله كشك ، **تنظيم المجتمع من المساعدة الى الدفاع** ، مرجع سابق ،ص134.

[2]- عبس يسرى ،**المشاركة المجتمعية و التنمية المتواصلة** ، مرجع سابق ،ص66

لحراك اجتماعي في الوسط الجمعياتي، ويمكن تلخيص عناصر التصميم ومستويات العمل على النحو الآتي[1]:

1- مستويات الوعي والعمل على رفع مقادير الاستيعاب لدى الفرد تبعا للظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، ويتحقق ذلك بواسطة الأتباع المنهجي الملم والمنظم لآليات الإقناع والتحريض الايجابي.

2- تركيز دور المشاركة على تقديم وفسح مجال واسع نحو المساهمة بالرأي، مع تجسيد البعد العملي والذي يسمح بتصميم أنموذج مشاركة فعالة من خلال التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

3- رسم خطة استثمار على مستوى العلاقات الاجتماعية مع تنسيق تلك الخطة مع معطيات المناخ الحكومي، ذلك أن زيادة ارتفاع مستوى التحسن في العلاقات يوسع حتما من ارتفاع نسب المشاركة التلقائية للأفراد على تنوع المواقع والمسارات المشغولة اجتماعيا.

4- إمعان النظر وإدماج الخبرات التقنية لوضع المشارك في الصورة بحسب أهمية المشروع، لأنه بانتهاج هذا الخيار يكون المشارك على علم بالشكل العام للعملية، ويتم ذلك من خلال منهجية عمل يرسمها المجتمع المدني كتنظيم ندوات وتطوير شبكة التواصل لاحتواء جميع الأطراف.

ولعل كل هذه العناصر التصميمية تتجلى من خلال الأشكال والصور التي تتخذها المشاركة، وهو ما يتضح من خلال العنصر الآتي:

[1]-علي ليلى، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية** ،مصر،المكتب الحديث،ص213.214

1-أشكال المشاركة:

بما أن المشاركة الشعبية ضرورية لاستمرارية العمل الجمعوي لا بد من تحديد أنواع المشاركة بحيث يتحدد التمييز بين أنواع المشاركة كالآتي:[1]

أ- المشاركة السلبية:

يتميز هذا النوع من المشاركة بطابعها التجريب على مستوى المادي وعلى كراهية من هم خارج جماعتهم غير أنها في المقابل تزود أعضاء الجماعة بأساس قوي يشكل هوية الأعضاء مع تقديم المساعدة للمعنيين مباشرة فمثلا الجماعات المغلقة تبعا للقيم التي تسود على نظامها الأخلاقي في المدن الكبرى تبرز مشاركة أعضائها بطريقة غير اجتماعية لأنها منبوذة أو مقصيه في المجتمع كما أنها تركز مقوماتها لجماعة صغيرة التي كان السبب في محنتها مثل جماعة الزنوج والرأسماليين وتساعد الأزمات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية في زيادة هذه الأفعال ذات الطابع العدواني حتما ستكون نتائجها وخيمة على الاستمرار النظام الاجتماعي في المستوى المكروسوسيولوجي.

ب- المشاركة التعويضية:

هذه المشاركة عكس تماما للمتشاركة السلبية حيث يقدم الفرد على أن يتجه إلى جماعة ينظم إليها عن وعي محسوب بدقة، وهذا النوع من المشاركة يتطلع فيها إلى امتلاك مكانة عالية في التصنيف الاجتماعي.

جـ- اللامشاركة:

يعني هذا النوع من السلوك للأفراد والجماعات أو حتى الجماعات المنفصلة والتي تتميز بانحلال أخلاقي واجتماعي وفك جميع الروابط مع الآخرين والانسحاب الكلي

[1]-عبد الله صافور، **محاضرات في التنمية في المشاركة الجزائر**، منشورات ،جامعة باجي مختار2007،،ص79.80

بل حتى الاستغناء عن الآخرين والجماعة وذلك بسبب التغيرات الفكرية والأخلاقية وتتبرر وضعية عدم المشاركة بجملة من الأدلة كتعبير عن رفض وضعية الاغتراب.

د-معوقات المشاركة :

تلقى العديد من العمليات الاجتماعية عراقيل وعقبات تحول دون تحقيق الأهداف بالإضافة إلى حدوث خلل في ووظائف البناءات الاجتماعية وتختلف المعوقات باختلاف المتغيرات التي تتحكم فيها ويرجع هذا التنوع إلى تعقب العمليات الاجتماعية ومن أهمها:

– الخلط بين مفهوم الحق والواجب حيث يرجع هذا الخلط إلى مفهوم الأخذ والعطاء مما يؤدي بنا إلى الانصراف في المطالبة بالحق وإهمال الواجب.

– ضعف الثقة بين السلطة والفرد و هذا بسبب الوعود التي تقطعها الدولة للمواطنين ولا تنفق في الغالب في تحقيقها مما يمنح للمواطن تصور أو تمثل اجتماعي اتجاه الدولة وكذا مؤسساتها الاجتماعية أضف إلى منطق العلاقة الارتباطية بين الطبقات الاجتماعية فكلما كان مستوى الطبقة الاجتماعية جيد كلما زادت معه درجة التطور ومنه الشعور بالانتماء إلى المجتمع .

– التنوع باختلاف المجتمعات حيث أن المجتمع الرأسمالي يتكون لدى الفرد وعيا اجتماعيا مع الإصرار على امتلاك المكانة بما يولد اتجاه الاتصال بمجالات العمل المختلفة عكس المجتمعات المتخلفة[1].

[1]– محمد عبد الفاتح محمد، **الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات الاجتماعية**، مصر، مكتبة الجامع الحديث، 2007، ص186.

سابعا-المجتمع المدني والبناء الديمقراطي في المجتمع الجزائري:

يبدو أن سيرورة الحراك الاجتماعي والتحول السياسي الذي حدث في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، وتوافر العديد من العوامل، ساهم بدرجة كبيرة في فتح المجال أمام المجتمع المدني، من أن يرسم طريق نجاحه، كالذي حدث في أوروبا خاصة فرنسا وألمانيا، حيث أصبح للمجتمع المدني دور في تحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمع فعاشت الجزائر فترة من النقاهة والشفافية من خلال اعتماد أحزاب سياسية متعددة المشارب والأيديولوجيات، بفضل إقرار التعددية الحزبية 1989، وأصبح المجتمع الجزائري يطمح إلى بناء الجزائر الكبرى الديمقراطية، غير أنه بعد توقيف المسار الانتخابي 1992 وسحب بعض الصلاحيات من رؤساء البلديات التي كان يسيطر على حزب جبهة الإنقاذ، ودخول المجتمع المدني الجزائري غياهب القلق الاجتماعي، أثر هذا سلبا على العملية الديمقراطية وعلى المجتمع المدني بكافة تركيباته الاجتماعية التطوعية، "وفي عام 1996 أي تعديل الدستور، صدر قرار يمنع إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو جهوي"[1] فحق بذلك أن يكون انتحارا للديمقراطية في مهد المجتمع المدني،"زد على هذا انسحاب المجتمع المدني من التدخل في شؤون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد، الذي أثر بدرجة كبيرة على عدم انتعاش الحركة الجمعوية في الجزائر خلال هذه الفترة"[2] ويؤكد هذا القول محمود بوسنة أنه تم اعتماد من سنة{90-95} 595 جمعية وطنية في حين لم يبلغ عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من سنة 1996 إلى السبعة الأشهر الأولى من سنة 2000 إلا 71 جمعية وطنية.

---

[1]-إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009، ص305.

2. محمود بوسنة، **الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها**، الجزائر، مجلة علوم إنسانية، عدد 17 جوان،2007، ص134.

إن المخاض العسير الذي عايشته التجربة الديمقراطية في الجزائر والدول العربية خاصة التجربة اليمنية*، لم تجد الأرض الخصبة لنشر مبادئها، ويؤكد هذا الطرح العلمي، المؤشرات الاجتماعية والسياسية، التي مرت بها الأقطار العربية خلال التسعينيات، كانت سبب في فشل المجتمع المدني في البروز.

1.7-عوامل اتساع مؤسسات المجتمع المدني:

من خلال التجربة العربية لمؤسسات المجتمع المدني، بعد ظهورها وانتشارها، قد يتساءل البعض عن الظروف والعوامل التي مهدت الطريق إلى نموها، خاصة في منطقة المغرب العربي، بعد أن تم استرداد مفهوم المجتمع المدني من أوروبا، ومن هنا يجب التأكيد على أن المتغيرات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية، لعبت دورا بارزا في تنامي الحركة الجمعوية في المغرب العربي.

أ- العوامل الداخلية:

تعتبر هذه العوامل دعما أساسيا في تحول طبيعة النظام السياسي، أي من النظام الاشتراكي إلى النظام الديمقراطي، الذي تشترك فيه جميع شرائح المجتمع، في تحقيق المشاركة السياسية والاجتماعية في بناء الدول وتحقيق التنمية، وتنقسم العوامل الداخلية إلى:

- العوامل الاقتصادية أين الفشل في إتباع سياسة إصلاح اقتصادي ناجعة، سبب لبعض الدول العربية زيادة في شدة الاضطراب الاقتصادي، كما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي للدولة، مما دفع الدولة للعزوف عن دعم السلع الأساسية، كالذي حدث في الجزائر، وأدت هذه الاستراتيجية إلى ظهور القلق الاجتماعي وتراجع مستوى الإنفاق في الجزائر على الخدمات الاجتماعية، وبروز نتائج خطيرة كارتفاع معدلات الفقر والبطالة في ظل غياب البناءات الوسيطة، كالخوصصة، والمنظمات الحكومية التي لها دور في

تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل، ساهمت الطفرة النفطية وبالخصوص منطقة الخليج العربي، وبدخول الاقتصاد الليبرالي، مما ساهم في بروز فئات عربية غنية ساعدت على نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بتعاون المواطنين في بلورة القوة الثالثة في المجتمع.

العوامل السياسية ففي خضم التحول السياسي العالمي الذي رافق الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، ودخول دول العالم بأسرها في قطبية أحادية، أضطر المثقفون من الطبقة الوسطى إلى خلق وتأسيس منظمات أهلية للتعبير عن رؤيتها السياسية للمجتمع، وفي السياق ذاته تعتبر هذه المنظمات آلية فعالة للمشاركة، ونتج عن هذه المؤشرات ارتفاع مستوى الوعي السياسي المطلوب، لبناء مؤسسات مجتمع مدني قوي داخل هذه المجتمعات ذات البنية الضعيفة، من أجل انتعاشها.

ب- العوامل الاجتماعية والثقافية:

ساهم بشكل كبير التحول الديمقراطي، خاصة في الجزائر، انتشار المد الديني والذي بدوره ساعد على خلق مناخ ثقافي عام، بصبغة دينية محضة، مغاير تماما للمناخ الثقافي الذي كان سائد في الثمانينيات، حتى أن بعض الجمعيات الدينية كانت تمارس أنشطة سياسية تتعارض تماما مع الوظيفة التي أوكلت إليها، كتقديم خدمات اجتماعية خيرية للمواطنين، ورافق هذا المد الديني، دعوة البعض للدفاع عن وضع المرأة، وكذا حماية المستهلك، البيئة وحتى الدفاع عن بعض القضايا الثقافية.

جـ-العوامل الخارجية:

تتأثر البني الاجتماعية بالإضافة للعوامل الداخلية، بعوامل خارجية، إذ أن أي تغيير على مستوى البنية في الداخلية، يؤدي حتما إلى تغيير على المستوى الخارجي لبنية.

فالمتتبع للرأي العام العالمي في نهاية الثمانينيات، يلاحظ وبدقة شدة التوتر الاجتماعي والصراع السياسي في العلم الثالث، لاسيما الدول العربية، وهذا شكل حراك دولي واجتماعي جديد لكلا العالمين –العالم المتقدم والعالم المتخلف– وساهم هذا إلى ازدياد الاهتمام العالمي بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق التوازن الاجتماعي واعتبارها أداة حاسمة في تفعيل المشاركة الشعبية، وصناعة القرار السياسي أضف إلى هذا عامل خارجي أساسي، ساهم في اتساع هذه المنظمات، ألا وهو تشجيع دول الشمال الجمعيات الأهلية في الجنوب على العمل بتحويل الاقتصاد الوطني إلى سوق عالمية حرة، بالإضافة إلى إضعاف الدور المركزي للدولة من خلال تسهيل حركة العمل الجمعوي.

2.7– واقع الجمعيات في الجزائر:

يبدو أنه لفهم واقع الجمعيات في الجزائر لابد من المرور على المراحل التاريخية كمحطات مثل أسباب تبلورها كأطر تنظيمية واجتماعية، فمن الضروري إذا التركيز على المؤشرات الأساسية التي عجلت ببروز مظاهر الوجود الاجتماعي للحركة الجمعوية في الجزائر، ويتضح ذلك كما يلي [1]:

أ– المرحلة الاستعمارية:

منذ بداية القرن العشرين عرفت التنظيمات غير الحكومية، لاسيما الاتحادات والنقابات بمختلف أشكالها تنوعا كبير، خاصة الجمعيات التي عرفت بالطابع التقليدي اثني وديني كالزوايا مثلا، حيث اقتصر نشاط هذه الجمعيات في عمومه على المستوى الأخلاقي، الخيري، التعاوني بطابع مرهون بالمنفعة العامة ، ويرجع هذا الانتشار الواسع

[1]– مجلة إنسانيات،الجزائر ، **يصدرها مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، عدد 28، جوان 2005، ص24.

إلى كون المجتمع في تلك الفترات بالذات كان يعيش ويتعرض لحالة زعزعة أنساقه تحت تأثير المستعمر وكان من مخرجات ذلك، حالات ووضعيات التفكك تعرض الأبنية التقليدية كأطر منظمة للبشر في رقع جغرافية مفروضة، ولعل إقرار قانون 1901 الذي سمح بإنشاء الجمعيات ساهم في صياغة بنيات جديد معاصرة نسبيا مقارنة بأنظمة تكوين المجتمع التقليدية، وبخاصة مع كونها مختلطة، بحيث أخذت مع مرور الوقت طابعا أهليا تكيف مع الظروف بمقدار مهم، وقد تنوعت بين الطابع الرياضي والثقافي، ومع انتشار الموجة التحررية العالمية منذ مطلع الثلاثينات أخذت الكثير منها طابعا إيديولوجيا مكرسا في إطار الحركة الوطنية للنضال السياسي عند أغلب الأحزاب والنقابات الجزائرية.

ب- مرحلة الاستقلال والدولة الوطنية:

بعد استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية، تبنت الجزائر النظام الاشتراكي للنهوض بالتنمية، غير أنه في المقابل أتاح هذا الظرف للنظام من بسط وفرض سيطرته على مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، وإنشاء جهاز وقانون حال دون تأسيس منظمات غير حكومية تسعى للنشاط خارج إطار الحزب الواحد أو المنظور الواحد، مما أدى إلى محدودية توسع نطاق النسيج الجمعوي، ومن ثمة غياب شبه كامل لهذه الأطر الوسيطة بين الحزب الواحد والمجتمع، ولعل غياب مثل ذلك الحراك شكل أحد أهم العوامل إضعاف روح ثقافة المشاركة في اتخاذ القرارات، أو حتى المساهمة على سبيل التناغم مع مخرجات المشاريع التنموية خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بسبب النظرة الشمولية مع أحادية مفرطة في قيادة قاطرة العملية التنموية طباقا لتجلي ثقافة مفهوم الدولة الراعية على جميع المستويات من دون استثناء.

لقد تحولت المجتمعات العالم ثالثية شكليا إلى مجتمعات ذات مبنى مؤسساتي، فكان ظهور الجمعيات والمنظمات والنقابات خارج منطق المبادرة، موازاة مع حتمية تشكل

المؤسسات البرلمانية والقضائية والتنفيذية، بحكم أن المدنية في شكلها الظاهر على الأقل تقتضي هذه المؤسسات"[1].ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين متزامنتين بسبب اختلاف الظروف والإرادة السياسية ففي البداية صدر أول دستور للبلاد عام 1963، وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات، غير أن الحزب الحاكم أكد في مؤتمره الأول عام 1964 أن تعدد النقابان في حد ذاته، يؤثر على المصلحة العامة للعمال، وبقي الأمر كما هو عليه حتى غاية 1970، حيث تم إصدار أول تشريع جزائري ويتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971، الخاص بالجمعيات، "الذي ينص على الإجراءات العامة فيما يخص إنشاء وتسيير وتنظيم الحركة الجمعوية في الجزائر غير أن تأثير هذا كان جد محدود، يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعد ذلك امتدت الفترة الثانية من 1979 إلى 1989، ففي 25 ديسمبر 1985 أعلن رئيس الجمهورية تمسكه بمبادئ حقوق الإنسان وفي 1986 أعلن الرئيس عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل بما سماه حقوق الإنسان ومنه نشأت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وبعد سنتين فقط عاشت الجزائر جبهة اجتماعية غاضبة مهدت الطريق إلى بروز أحداث 5 أكتوبر 1988 واتي شكلت منعرجا تاريخيا مهما انتهى إلى امتثال الكثير من المخرجات على صعيد تنظيم الأطر البشرية في علاقاتها بالدولة، ومنه فان إعادة النظر في تنظيم تلك العلاقة بمقتضى الضوابط القانونية الحديثة شكل محو اهتمام الأطر الاجتماعية ،فلقد شكلت المصادقة على دستور 1989 منطلق تاريخي في اتجاه التعددية الحزبية، أي الاعتراف بالحق في تأسيس جمعيات خاصة ذات الطابع السياسي في المادة 40.

[1]– يوسف حنطابلي، **رهانات المجتمع المدني في الواقع العربي**، مجلة دراسات اجتماعية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد 01، أفريل 2009. ص12.

ولعل ذلك شكل إطارا تعبيريا لمرحلة المخاض الاجتماعي تلك التي جاءت بعد 1990، بحيث اختلف مرحلة التسعينيات عن مرحلة ما بعد الاستقلال باختلاف الظروف التي ساعدت الجمعيات في التطور من حيث مقدار الانتشار على أوسع نطاق بل أنه يمكن القول أن هذه الأخيرة شكلت أحد أهم الأدوات التكتيكية لاحتلال المكانة واللاعب في إطار الدور، وبخاصة مع تجسيد الآليات والإجراءات القانونية والتي قلصت من طول المسافة بين المجتمع والدولة من حيث موضوعات النقاش في المكونات المدنية والسوسيوسياسية العامة، وعليه كان ظهور عدد كبير من الجمعيات بسبب إلغاء القيود القانونية بموجب قانون 4ديسمبر 1990. وهي الانطلاقة التاريخية للبنية الجمعياتية على الأقل من حيث الشكل .

3.7-الجمعيات وفعالية النشاط الجمعياتي:

ليس من السهل تحقيق النجاعة المنظوماتية كنسق ذا دلالة عملية على تمثل روح المجتمع المدني كأطروحة فكرية وحضارية، تؤهل تنظيم بشريا للتناغم الفني مع دلالات الثقافة السياسية، وبناءا عليه سوف نتطرق إلى البنية التنظيمية والتكوينية التاريخية لإطار الجمعية وذلك على النحو الآتي:

أ-مفهوم الجمعية:

إن وضع تعريف محدد وموحد حول الجمعية، يتحدد بعوامل عديدة، كالتوجهات الإيديولوجية للباحثين، أو كثرة المتغيرات الاجتماعية لمفهوم الجمعية، وهذا ما دفع الباحثين للتكثيف من إجراء دراسات عديدة لفهم المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها وضع تعريف خاص بمفهوم الجمعية.

وفي هذا الإطار ظهرت العديد من التعريفات التي حاولت صياغة مفهوم الجمعيات فهي بحسب الأستاذ المنصف وناس هي إطار قانوني تنظيمي يكون نمطا معياريا للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي هياكل الإدماج السياسي

والاجتماعي"[1]. وفي سياق أخر تعرف على أساس أنها مجموعة من المؤسسات التطوعية الديمقراطية ذات المبادرة الحرة والنوعية غير الربحية الهادفة لتحقيق التنمية في المجتمع كنقلة حظارية مضادة للتخلف من خلال تقديم خدمات اجتماعية، تربوية وتثقيفية، أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات"[2].

وبناءا على هذا يمكن القول أنه وعلى اختلاف المسارات التاريخية والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع فانه يمكن الخروج بمجموعة من النقاط المحورية والتي تشكل خطا مشتركا في تحديد مفهوم الجمعية عبر مجموعة من المؤشرات يمكن حصرها على النحو الآتي:

- مجموعة وحدات بنائية وهيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، ومنه خلق أرضية الثقافة العملية لنمو مستوى وعي المجتمع السياسي كإطار تربوي اجتماعي عام.

- أسلوب المشاركة في الحياة الاجتماعية وتوسيع نطاق الفهم لقبول التنوع من حيث أنه حق طبيعي مضمون.

- مؤسسات تطوعية حرة ذات مبادرة وفكرة حرة، وهي في الغالب غير ربحية، إلا أن هناك جمعيات ذات صبغة اقتصادية ويكون الغرض من وراء تأسيسها الترقية الحضارية من حيث التجميع التنظيمي والقانوني في سبيل تطوير الأداء في إطار شبكة العلاقات الاجتماعية بما يمكن أن يساهم في تقديم خدمات مجتمعية على جميع المستويات.

---

[1]- إبراهيم مشورب، **المؤسسات الاجتماعية والسياسية**، لبنان ، دار المنهل، ط1، 1998، ص12.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد،**الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2006. ص20.

– صناعة المجال الحيوي لصناعة الخبرات وتطوير التصورات والأفكار بما يؤهل المجتمع لتحقيق مناعته الدفاعية التلقائية.

فمن خلال كل هذه العناصر الأساسية يمكن تحديد مفهوم مركزي للجمعية على أساس أنها مجموعة من الوحدات البنائية الوظيفية التطوعية الحرة، الموسعة باستمرار لمنطق المشاركة في الحياة المجتمعية بمختلف تكويناتها، مستمدة لمشروعيتها من القانون محققة للاعتراف ميدانا بما يؤهلها لان تشكل مجالا حيويا لبناء الأفكار والمنظورات وكذا التصورات البديلة كحلول جذرية تنخرط في صميم بنية تكوين الفرد والمجتمع.

خلاصة:

يمكن القول من خلال هذا الفصل أن تنشئة الثقافة السياسية لا يمكن أن تنتج خارج تركيز العمل التنظيمي والحيوي للمجتمع المدني، غير أنه لا يمكن لهذا الأخير بمفرده أن يؤدي كل الدور من دون إرادة مجتمعية تلمس مؤشراتها الكمية والنوعية من خلال تنصيب العلاقة الوظيفية بين المكونات الاجتماعية للبناء. كما أن تطور نسق المدنية مرهون بحجم المبادرات ونوعية الأفكار، ذلك أن ميلاد المجتمع المدني وبحسب المسارات التاريخية يبين لنا دون شك أن المجتمع المدني لم يولد دفعة واحدة بل أن تمثل آلياته عرفت مسارات تدرج تاريخي بمقدار السلم الحضاري لكل مجتمع.

البـاب الثانـي:

الدراسـة الميدانــيـة

الفصل السادس:

تقديم وتحليل معطيات الدراسة

تمهيد:

سوف نحاول في هدا الفصل دراسة الحصيلة الميدانية للدراسة، مع محاولة التفسير السوسيولوجي للنتائج في إطار محاولة فحص الفرضيات. وقد تم ذلك على النحو الآتي:

أولا- الخصائص العامة والنشأة لولاية تيسمسيلت:

أ-أصل التسمية:

تيسمسيلت هي كلمة بربرية مكونة من عبارتين، تيسم وتعني غروب، وسيلت وتعني الشمس، أي غروب الشمس. وبمعنى أخر هنا تغرب الشمس وكان يطلق عليها قديما عين تيسمسيلت إلى إحدى العيون المائية بالمنطقة، كما أطلق عليها اسم (VIALAR) في الفترة الاستعمارية نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي:

Antoine Etienne Augustin Vialar ومازالت هذه التسمية متداولة حتى يومنا هذا.

ب- النشـأة:

تاريخ تيسمسيلت عموما منبثق من الأحداث التاريخية المرتبطة بجبل الونشريس الذي عرف إبان الحقبة الرومانية باسم: Anchararus حيث ترك الرومان بصمتهم من خلال الآثار المكتشفة في مناطق مختلفة من ربوع الولاية. وبرزت تيسمسيلت كإحدى جبهات المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي من خلال مقاومة الأمير عبد القادر والتي تجسدت في قلعة الأمير بتازا سنة 1835-1842م.أما تيسمسيلت كمدينة فظهرت سنة 1887 حين اتخذها الاستعمار الفرنسي مركزا حضريا استعماريا بحيث كانت تابعه إداريا لمقاطعة مليانة. واعتبرت مدينة تيسمسيلت آنذاك همزة وصل بين سهل السرسو وموانئ الجزائر العاصمة من خلال جعلها مكان لتخزين الحبوب والباقوليات، وهذا ما يبرر تواجد حوالي 07 مخازن كبيرة للحبوب في المدينة، حيث عملت على تجميع الحبوب بغية نقلها فيما بعد إلى خميس مليانة ومن ثم الجزائر العاصمة عن طريق خطوط السكة الحديدية.

وتم ترقية مدينة تيسمسيلت إلى بلدية عام 1924 وعين الطبيب aucaignecharle كأول رئيس بلدية لها. وبعد الاستقلال تم ترقيتها إداريا إلى دائرة تابعة إقليميا لولاية تيارت وبقيت على ذلك الحال إلى غاية سنة 1984 سنة صدور المرسوم 09- 84 المتعلق بالتنظيم العام والذي تضمن ترقيتها إلى ولاية بصلاحيات كاملة تحت ترقيم إداري 38.

جـ- الموقع:

1- الموقع الطبيعي والجغرافي:

تقع ولاية تيسمسيلت في الهضاب العليا الغربية الجزائرية حيث تبعد عن شاطئ البحر بـ 100 كلم وعن الجزائر العاصمة بـ: 220 كلم في اتجاه الجنوب الغربي يحدها:

- من الشمال ولايتي عين الدفلى والشلف.
- من الجنوب ولايتي تيارت والجلفة.
- من الشرق ولاية المدية.
- من الغرب ولاية غليزان.

- يغلب على الولاية الطابع الجبلي والمسالك الوعرة بنسبة 65٪ تكسوها غابات كثيفة 22%من المساحة الكلية مرتبطة بقلب سلسلة جبال الونشريس التي تشكل جزءا هاما من الأطلس التلي، كما تتخللها سهول وتلال وأودية في جهة الشمال والجنوب أشهرها سهل السرسو وواد نهر واصل،تتربع الولاية على مساحة تقدر بـ 3151.37 كم².وتعداد سكاني قدر في عملية الإحصاء الأخيرة لعام 2008 بـ 309544 ساكن، أما بلدية تيسمسيلت عاصمة الولاية فهي تمثل أكبر تجمع حضري في الولاية، حيث يحدها:

- من الشمال بلديتي أولاد بسام وسيدي عابد.
- من الجنوب ولاية تيارت.

- من الشرق بلدية خميستي.

- من الغرب بلدية عماري.

تقدر مساحة البلدية بـ243كلم².وبتعداد سكاني قدر في عملية الإحصاء الأخيرة 72457 نسمة، مع العلم أن البلدية تضم ثلاثة تجمعات حضرية ثانوية بالإضافة إلى التجمع الرئيسي المتمثل في مدينة تيسمسيلت، أما فيما يخص مدينة الولاية تيسمسيلت وهو ميدان الدراسة فيحدها:

- من الشمال محول الطريق الوطني رقم 14 وأراضي فلاحية .
- من الجنوب التجمع الحضري الثانوي بني مايدة .
- من الشرق التجمع الحضري عين الكرمة .
- من الغرب مناطق مبعثرة اشريفة و الوطواط .

3- الموقع الفلكي:

تقع مدينة تيسمسيلت شمال خط الاستواء بين خطي عرض (30و32) درجة وخطي طول (03 و00) درجة محاذيا من الشرق لخط غرينتش.

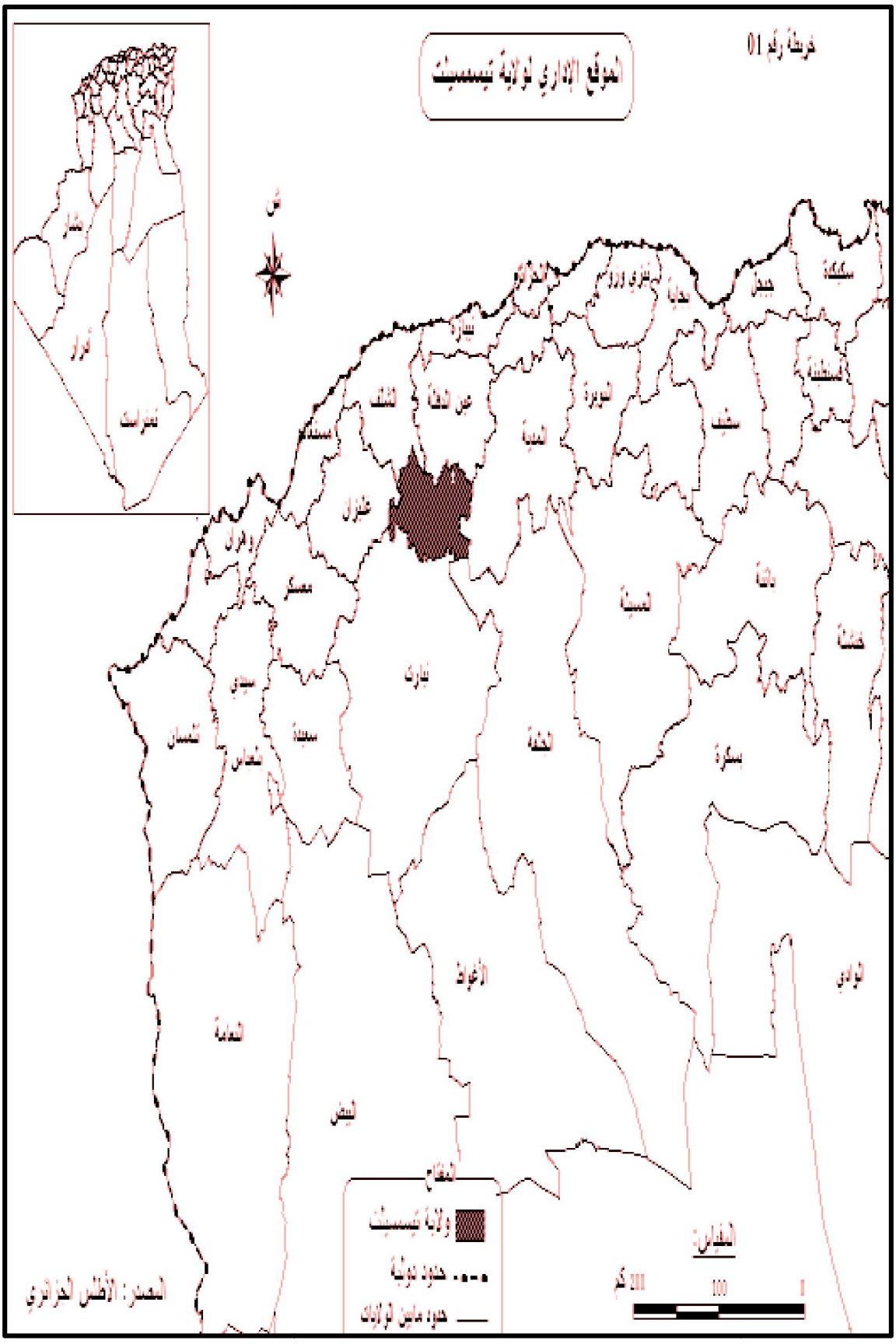
خريطة رقم 01
الموقع الإداري لولاية تيبسيلت
الجزائر
تيبازة
البليدة
المدية
عين الدفلى
الشلف
تيارت
معسكر
غليزان
سعيدة
تلمسان
النعامة
البيض
الأغواط
الجلفة
المسيلة
بسكرة
الوادي
الإطار
ولاية تيبسيلت
حدود دولية
حدود ماسين ولائية
المقياس:
100
0
المصدر: الأطلس الجزائري

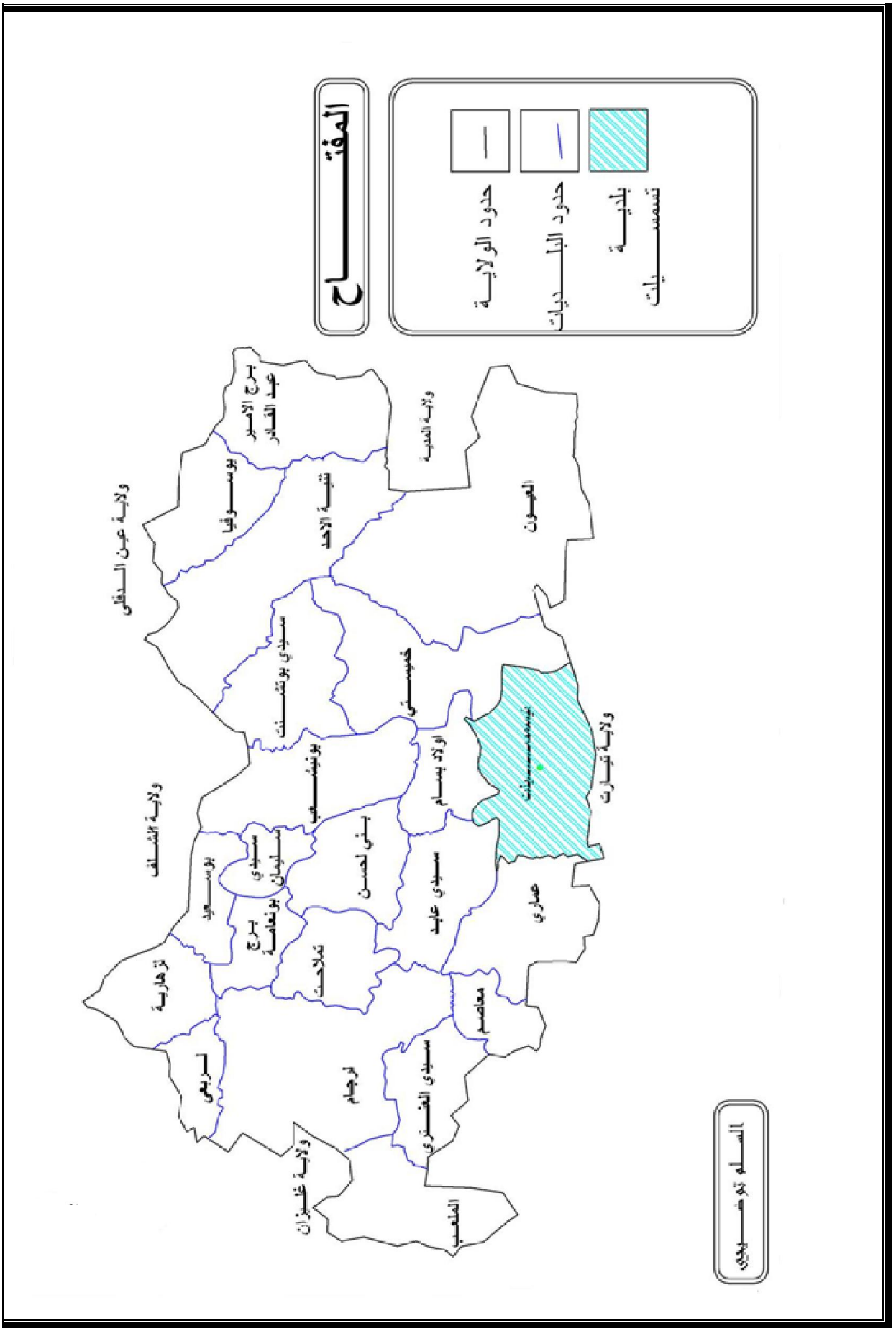
المفتاح
حدود الولاية
حدود البلديات
بلدية تيسمسيلت
برج الأمير عبد القادر
ولاية المدية
يوسوفيا
ثنية الأحد
المعون
ولاية عين الدفلى
سيدي بوتشنت
خميستي
ولاية تيارت
أولاد بسام
بني لحسن
سيدي عابد
عمادي
برج نعامة
تملاحت
معاصم
لرجام
سيدي الغشري
الملعب
ولاية غليزان

ثانيا –الموضع والطبوغرافية :

تتموضع مدينة تيسمسيلت على أرضية مستوية في جهتها الشمالية وشبه مرتفعة في جهتها الجنوبية الشرقية ومرتفعة في الجهة الجنوبية الغربية ،وترتفع عن سطح البحر بـ849م في الجهة المنخفضة و970م في الجهة المرتفعة كما انه يحيط بها عدد من المناطق المرتفعة.

ثالثا– التوزيع السكاني والديمغرافي لولاية تيسمسيلت:

تعتبر دراسة السكان عنصرا هاما فيما يتعلق بالتغيرات الكمية والنوعية وتعد من المؤشرات الهامة في تسيير أي مجتمع حضري، كما أن للمعطيات السكانية دور في عملية التخطيط والتهيئة العمرانية، وفي سياق دراسة التطور العددي السكاني فقد سجلت مدينة تيسمسيلت ارتفاع كبير في عدد السكان وبمعدلات نمو جد مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني حيث قدر معدل النمو للبلدية بـ 4.26% في الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي (1977–1987) ليصل بعدها إلى 6.46% مابين سنتي (1987–1998).

الجدول التالي يبين التطور العددي لسكان مدينة تيسمسيلت.

الجدول رقم (1) يوضح التطور العددي للسكان

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	11359	17130	25988	51735	63471
معدل النمو	**4.19**		**4.26**	**6.46**	**2.85**

المصدر: مكتب الإحصاء بالبلدية2008.

الشكل رقم (01) : يوضح التطور العددي للسكان بمدينة تيسمسيلت.

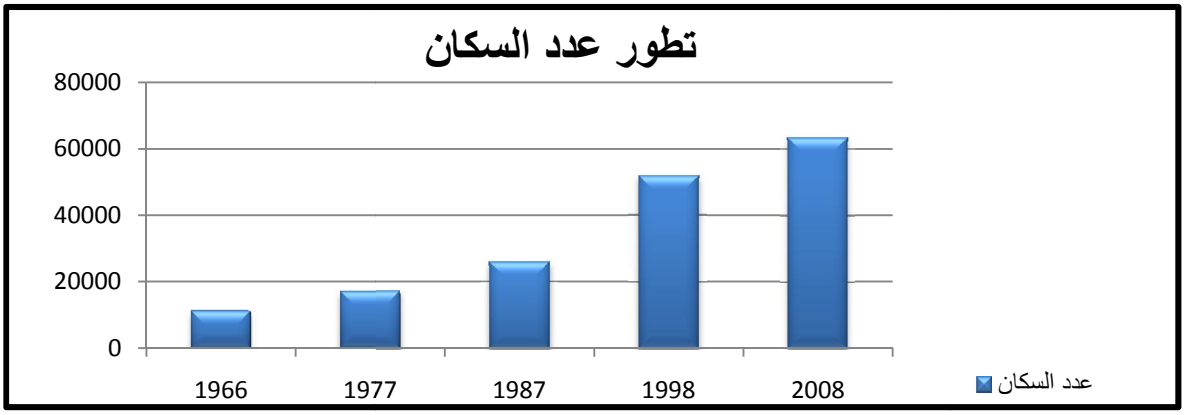

من خلال الملاحظة الدقيقة لكل من الجدول والشكل البياني نجد أن التطور السكاني لمدينة تيسمسيلت عرف عدة مراحل إذ نسجل:

-المرحلة الأولى :

تمثل الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي (1966-1977) والفترة الزمنية الممتدة بين سنتي (1977-1987) حيث عرفت هذه المرحلة نمو سكاني معتدل فخلال 20سنة (1966-1987)ارتفع عدد السكان من 11359نسمة سنة (1966) إلى25988نسمة سنة (1987)بمعدل نمو قدرب4.20%.

- المرحلة الثانية:

وتمثل الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي (1987-1998)حيث عرفت هذه المرحلة نمو سكاني كبير وتضاعف عدد السكان خلال أل 10سنوات من25988نسمة سنة 1987الى 51735نسمة بمعدل نمو قدر بـ6.46%وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بالمعدل الوطني آن ذاك 2.15%.

ويمكن تفسير الزيادة السكانية السريعة التي عرفتها مدينة تيسمسيلت خلال هذه الفترة الزمنية بأنها انعكاس لعاملين رئيسيين عامل الترقية الإدارية للمدينة سنة 84 وما صحبه من زيادة كمية ونوعية في الخدمات والتجهيزات إضافة إلى العامل الأمني الذي حرك قوافل الهجرة الريفية ودفعها بالاستقرار داخل إقليم المدينة.

-المرحلة الثالثة:

وتمثل الفترة الزمنية بين سنتي (1998-2008) حيث ارتفع عدد السكان من 51988 نسمة سنة (1998) إلى 63471نسمة سنة 2008 بمعدل نمو قدر بـ2.85% وهو معدل زيادة معقول مقارنة بمعدل الزيادة في المرحلة السابقة ويرجع ذلك نظرا لانحصار وتناقص موجات الهجرة السكانية على المدينة بسبب بداية تحسن الأوضاع الأمنية بالمنطقة.

2- التركيب العمري والنوعي للسكان :

إن تركيب السكان له مدلول واسع ويشمل عدة خصائص منها التركيب الطبيعي الاجتماعي الاقتصادي الريفي والحضري وغيره من الخصائص الأخرى التي تميز المجتمعات السكانية عن بعضها البعض والمجتمع نفسه بين فترة وأخرى.

الجدول رقم (2) يوضح التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة تيسمسيلت

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
اقل من04سنوات	4057	3869	7926
من04الى15سنة	8887	8660	17547
من16الى 60سنة	16890	16712	33602
اكبر من60سنة	2199	2197	4396
المجموع	33327	31438	63471

المصدر :مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .2008

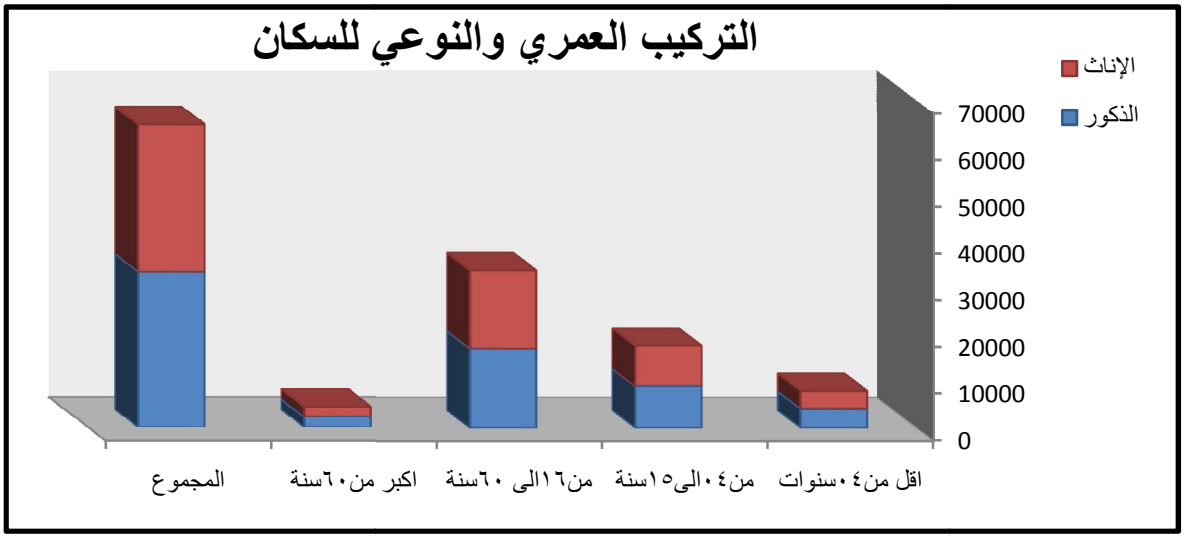

الشكل رقم (03) يوضح التركيب العمري والنوعي للسكان بمدينة تيسمسيلت.

من خلال تحليل الجدول والشكل البياني نلاحظ إن هناك تفاوت في النسب العمرية لسكان مدينة تيسمسيلت ،في حين انه يوجد تقارب في النسب النوعية حيث لوحظ أن فئة اقل من 04 سنوات تمثل نسبة12.48% أما الفئة من(04الى15) سنة تمثل نسبة 27.64% أما الفئة من(16-60) سنة تمثل نسبة 52.94%وهي الفئة التي تسمى القوة العاملة، أما الفئة الأكثر من 60 سنة فتمثل 6.92%، أما من ناحية الجنس فنسبة

الذكور52.50% و الإناث47.50%، يتفاوت التوزيع النسبي للفئات العمرية داخل المدينة حيث تظم الأحياء العتيقة كمركز المدينة محل الدراسة جل الفئات العمرية للسكان وبخاصة فئة الكبار في السن بعكس الأحياء الجديدة والتي تكون غالبا الفئات الشابة تمثل فيها السواد الأعظم من السكان ، لكونها أحياء فتية ومعظم سكانها متزوجون حديثا .

3- حركات السكان:

ونقصد به أمرين أساسين يساهمان في النمو السكاني سواء كانت حركات طبيعية كالمواليد والوفيات أو حركات جغرافية كالهجرة.

أ-**الحركات الطبيعية:** تعتبر الولادات والوفيات من المؤشرات الهامة وتتم من خلالهما معرفة الزيادة الطبيعية ومعدلها.

الجدول (3) يوضح تطور المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية:

السنة	عددا لسكان	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
1987	25988	1320	372	948
1998	51735	1978	303	1675
2008	63471	2237	382	1855

المصدر: مصلحة الحالة المدنية بالبلدية 2008.

الشكل رقم (04) يوضح تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بمدينة تيسمسيلت

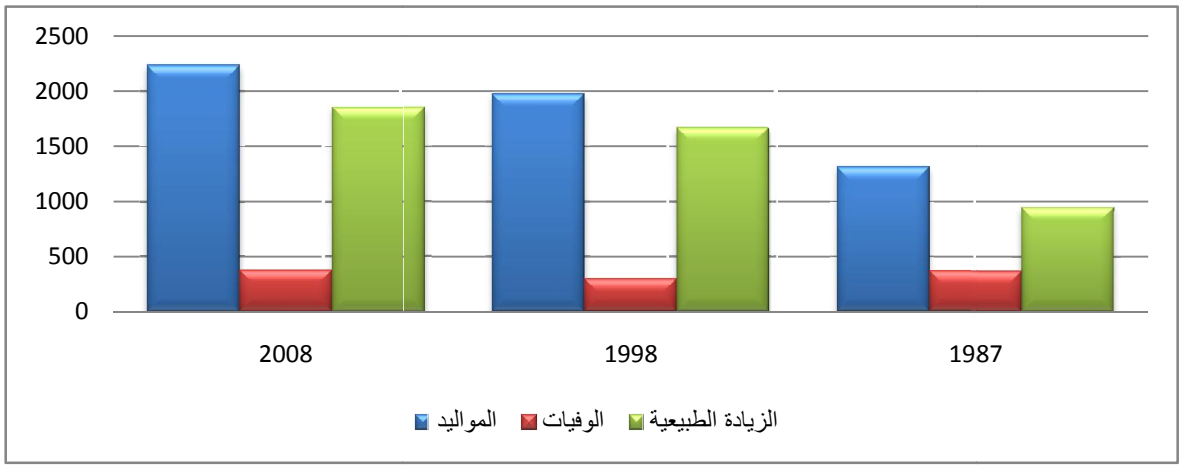

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر للزيادة الطبيعية الأمر الذي يجعلها إحدى العوامل الأساسية المساهمة في الزيادة السكانية العالية للمدينة وعموما تنسب نسبة الزيادة الطبيعية إلى تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة .

ب-الحركات الجغرافية(الهجرة):

الهجرة السكانية هي من بين الظواهر الديموغرافية المتثبتة بالجنس البشري كونه دائم الحركة والتغيير ويبحث دائما عن الأفضل.

الجدول رقم (3) يوضح رصيد الهجرة.

السنة	عددا لسكان	الزيادة الإجمالية في السكان	الزيادة الطبيعية	رصيد الهجرة	معدل رصيد الهجرة %
1987	25988	–	–	–	–
1998	51735	25747	13023	12724	24.52
2008	63471	11736	11530	206	5.05

المصدر: مصلحة الحالة المدنية لبلدية تيسمسيلت 2008.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع كبير في رصيد الهجرة خلال الفترة (1987-1998) حيث قدر معدل رصيد الهجرة بـ 24.52%ويعود ذلك إلى الترقية الإدارية والظروف الأمنية التي عرفتها المنطقة حيث استقر جل هؤلاء النازحين على امتداد الضواحي المحيطة بالمدينة وبالخصوص حي الدرب الفوضوي أما فئة منهم فقد استقرت بمركز المدينة نظرا لانخفاض أسعار الكراء بدرجة أولى أما بالنسبة للفترة الحالية فعرفت انخفاض معدل رصيد الهجرة إلى 5.05%وهذا بسبب اهتمام الدولة بالمناطق الريفية وتنميتها من خلال البرامج التنموية .

رابعا: مراحل تطور النسيج العمراني لمدينة تيسمسيلت:

المدينة قبل 1962:في سنة 1840وتماما بعد مرور الاسبانيين كانت المدينة تتكون من جزأين سكنين:

- جزء سكني حضري يسكنه الأوروبيون (مركز المدينة حاليا).
- جزء سكني ريفي تسكنه الطبقة الفقيرة المسلمة (الدرب)، وكانت المدينة مهيكلة بمحورين رئيسيين هما الطريق الوطني رقم 14الرابط بين الجزائر وتيارت وأخر عمودي يربط بين بوقارة وسيدي عابد مكان التقائهما عبارة عن كنيسة.

حتى نهاية سنة 1960عرفت المدينة توسع للمركز بطريقة خطية على طول الشارع الرئيسي الرابط بين تيارت والجزائر العاصمة.

الفتـرة المـمتـدة من 1962 الى1984: وهي مرحلة ما بعد الاستقلال وقد عرفت بداية هذه المرحلة ركودا عمرانيا مقارنة بنهايتها حيث سجل فقط ظهور بعض الأحياء الصغيرة حي عين البرج (جزء مستقل عن المدينة) وحي 20 أوت في المحيط الشمالي الشرقي وحي قيمور وحي كاسطور في المحيط الجنوبي الغربي وبعضالأحياء الصغيرة كحي السبع والـ 40 مسكن بالإضافة إلى توسع منطقة الدرب، أما في أواخر هذه المرحلة فقد شهدت انفجارا عمرانيا حيث عرفت المدينة عدة تكتلات سكنية كلها مرتبطة بالمركز الرئيسي وتمثلت في ظهور المناطق السكنية الحضرية الجديدة (zhun): وهي حي 320مسكن. حي الأمل في الجهة الجنوبية حي100على طول المحور الرئيسي. وحي السعادة على المحور العمودي (الطريق الولائي رقم 14الرابط بين بوقارة وسيدي عابد). التجزئات: 119 تجزئة 200 تجزئة دالاس (132تجزئة).

كما عرفت هذه المرحلة توسع الحي الاسباني نحو الشمال وإقامة حيين من السكنات الجاهزة وتوسع لمنطقة الدرب باتجاه الجنوب وعلى طول الطريق الولائي رقم 14.

الفتـرة المـمتـدة من1984الى 1992: تزامنت هذه الفترة مع التقسيم الإداري (1984) مما جعل المدينة تشهد عدة مشاريع خاصة ذات الطابع الإداري مثل الحي الإداري إضافة إلى التجهيزات الثقافية التعليمية الصحية والرياضية وانجاز عدة مشاريع سكنية حيث توسعت المدينة في الناحية الشمالية وكان ذلك على حساب أراضي زراعية كما عرفت هذه المرحلة بتوسع المدينة على طول الطريقين الولائيين رقم 17 و 14 وكذلك عرفت توسع كبير لمنطقة الدرب.

الفتـرة المـمتـدة من 1992الى2000: تزامنت هذه الفترة مع صدور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المؤرخ في 01-12-1900 في إطار القانون 29/90 وتطبيقه على جميع البلديات إلا أننا نلاحظ إن هذه المرحلة تميزت بنوع من الركود العمراني اقتصر على ظهور بعض الأحياء السكنية الجماعية في الناحية الشمالية وتوسع مذهل لمنطقة الدرب وتكثيف المجال بها كما عرفت هذه المرحلة ظهور بعض التجزئات على مستوى الدرب 94 مسكن و445 مسكن إضافة إلى عدة تجزئات (180 مسكن و106 مسكن).

الفتـرة المـمتـدة من 2000 غالى يومنا هذا: عرفت هذه المرحلة توسعا للمدينة باتجاه الجنوبي الشرقي كما عرفت ظهور المنطقة الصناعية على طول الطريق الولائي رقم 17 وظهور تجهيزات تعليمية مهمة. تتمثل في المركز الجامعي والمعهد المتخصص في التعليم المهني والتمهين على طول الطريق الولائي رقم 17 وكذلك المعهد المتخصص في التكوين المهني والتمهين على طول الطريق الوطني رقم 14 إضافة إلى حي المرجة السكنات الجماعية والتجزئة الترابية.

رابعا: السيرورة التاريخية للحركة الجمعوية في تيسمسيلت:

يمكن القول ان تاريخ الحركة الجمعوية في منطقة تيسمسيلت يقتضي إعادة إرجاع ماضي التجربة إلى ولاية تيارت بحيث شهدت هذه الولاية كقطب حضاري قديم بدايات الحركة الجمعوية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، بمعنى انه يمكن القول أن خط الحركة الجمعوية بدا موازاة مع نسق الحركة الوطنية، ونضرا لان مخزون الذاكرة الانتروبولوجية بالنسبة لمجتمع تيسمسيلت مرهون بالتقسيمات القبلية القديمة فان الحركة الجمعوية لم تنفصل عن سياق هذه الفرضية الكبرى بحيث ظهرت ضمن متحول الثقافة السائدة هناك لذلك نجد أن بداية التشكل الجمعوي لم تخرج عن الارتباط الرمزي بالمضمون القديم، رغم المجهودات التي بذلتها الدولة الوطنية منذ الاستقلال، وهو ما يقود بالضرورة

السوسيولوجية إلى ضرورة فحص الخلفية الانتروبولوجية المهيمنة على نسق المصفوفة الثقافية بل انه وبالرجوع إلى محتوى الجامعيات المتواجدة حاليا نجد ان مقدارا كبيرا ما يزال ينتظم وفقا لماضي التجربة الانتروبولوجية وهو ما سوف يوضح لاحقا.

أما بالنسبة للمظهر العام للنسيج العمراني للمدينة فيظهر لنا:

– نسيج أوروبي يعتبر مركز المدينة معروف بشكله الشطرنجي يضم سكنات ذات النمط الأوروبي بطابق أو طابقين على الأكثر مبانيه تتميز من الحالة المتوسطة إلى الرديئة.

– نسيج قديم ذو مخطط شطرنجي يضم سكنات ذات نمط قديم مبنية بمواد بناء محلية تتمثل في الحجارة وبطابق ارضي مغطاة بأسقف قرميدية، أما بالنسبة لحالة السكن فنجد أن اغلبها في حالة متوسطة كما يتوفر على مختلف الشبكات والتجهيزات العمومية مع غياب المساحات الخضراء وساحات اللعب به.

– نسيج حديث ذو بنية حضرية مهيكلة يضم السكن ذات النمط الفردي الحديث والجماعي يتوفر على مختلف الشبكات والتجهيزات العمومية وساحات اللعب إلا أننا نلاحظ عدم تهيئة المساحات الخضراء.

– نسيج عشوائي يتميز بغياب تناسق عناصر النسيج الحضري بسبب الفوارق الموجودة من حيث العناصر المعمارية وتشوه المظهر العمراني بالإضافة إلى غياب مختلف الشبكات والمرافق العمومية والمساحات الخضراء نسيج شبه حضري يعتبر منطقة ريفية لا يحتوي على أي تجهيز غير مربوط بشبكة الطرق متمو ضع على أرضية غير قابلة للتعمير.

وبناءا على القراءة العمرانية لمدينة تيسمسيلت نجد أن مركز المدينة محل الدراسة يدخل كقاسم مشترك في كل نقاط الدراسة التي تم تناولها والمتعلقة بمدينة تيسمسيلت حيث وجدنا انه يشكل النواة التأسيسية للمدينة، وأنه مصنف من حيث شكل النسيج

العمراني ضمن النسيج الأوربي وكذلك من حيث نمط سكناته فهي سكنات ذات نمط أوربي بالإضافة إلى احتوائه على عدد معتبر من التجهيزات وأنه محل التقاء المحاور الرئيسية للحركة داخل المدينة ويتميز بوجود حركة كثيفة داخله وغيرها من الخصائص العمرانية المتعلقة بالتركيب العمراني للمدينة، كل هذه المعطيات جعلت من مركز المدينة عنصرا رئيسيا في عملية التأثير والتأثر داخل المدينة ومنطقة مميزة داخل المدينة الأمر الذي قادنا إلى إلقاء نظرة مدققة وتفصيلية عليه من خلال اختياره كمنطقة دراسة رغبة منا في معرفة المشاكل التي يعاني منها والعوامل المسببة لها، والسعي لإيجاد الحلول المناسبة.

خامسا: الخصائص العامة لعينة الدراسة :

1.1- الجنس:

بالنسبة لموضوع الدراسة يلعب متغير الجنس دورا بالغ الأهمية، في تحديد الكثير من الدلالات السوسيولوجية، التي بإمكانها تحقيق الاقتراب من فهم الوضعية العامة للموضوع ، على اعتبار منظومة القيم التي تحكم مجتمع الدراسة، تباعا لتفاعلات رمزية وثقافية ممكنة ، وهو ما يتضح من خلا ل الجدول الآتي:

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة من حيث الجنس:

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
ذكر	62	**%87.3**
أنثى	09	**%12.7**
المجموع	71	**%100**

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه سيطرة العنصر الذكوري، إن لم نقل هيمنة شبه مطلقة على عينة الدراسة، فبالرجوع إلى مقاربة المجتمع المدني ودوره في إرساء معالم الثقافة السياسية، نجد أن المجتمع المحلي يحفظ بهامش مهم على رواسب ثقافته الأصلية والتي على الرغم من حجم الدفع التنموي المجتمعي العام، إلا أن النزعة التقليدية الأصلية للمجتمع، تحكم وتهيمن وتحول دون إمكانية مغامرة المرأة واقتحامها لقيادة الجمعيات وهو ما يتضح من خلال النسبة الضئيلة الموضحة في الجدول أعلاه والمقدرة بـ **12.7%**. في مقابل هيمنة واضحة وصريحة تباعا لثقافة المنحدرة من جينالوجيات ريفية تمنع وتحرم بشدة اندفاع المرأة لمثل هده المسؤوليات وهو ما تعبر عنه نسبة 87.3%.

2.1 – السن:

يلعب متغير السن في موضوع المجتمع المدني والثقافة السياسية، دورا مهما وحساسا على اعتبار أن المجتمع يمثل عند حدود المتغير تعبيرا إحصائيا حول حقيقة نظام للعلاقة الوظيفية والرمزية تباعا لسلم الحراك ودرجات التغيير التي يتعرض لها مجتمعا معين بمعنى أن مؤشرات السن تبين بلا شك، حركة الاندماج والمشاركة، بحسب التراتبية العمرية وهو ما يتضح في الجدول الآتي:

جدول رقم02 يوضح توزيع العينة من حيث السن:

الفئات العمرية	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
]32-22]	14	%19.8
]42-33]	22	%30.9
]52-43]	25	%35.2
]62-53]	10	%14
المجموع	71	%100

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال هدا الجدول، ضعف كبير لنسبة الشباب في قيادة العمل الجمعياتي والتي لم تتعدى النسبة 19.8%، وهي نسبة ضعيفة في مجتمع تحكمه نسبة تمثيل مقدرة او تتجاوز 75 %، وبخاصة إن عنصر الشباب يمثل بالنسبة للموضوع انطلاقا من أغلب التجارب العالمية، الإطار الأهم في البنية الأساسية للمجتمع المدني، والتأطير البشري بالمعنى المقاولاتي للكلمة القائم على تجنيد أهم الطاقات البشرية في اتجاها تنشئة الثقافة السياسية والمشاركة لاستيعاب سيرورة التنمية، وعلى النقيض لتجاوز أزمة ممكنة.

بالمقابل نسجل سيطرة الفئتين المحصورتين 33 سنة إلى حدود 52، بنسب 30.9% 35.2% في حين تنخفض النسبة عند الفئة العمرية المحصورة ما بين 53-62 بنسبة **14%**. ويعتبر المتوسط الحسابي أهم مؤشر وصفي لمتغير العمر والذي وقع في الفئة العمرية [43-52[.

وكقراءة عامة لهده المعطيات يمكن القول أن أهم ملاحظة هي انخفاض نسبة الشباب في بلورة الفعل الجمعياتي على المستوى القيادي وبالتالي على مستوى المبادرة تباعا لفلسفة و/أو مستجدات الأجيال التي تختلف من فترة إلى أخرى تباعا لتأثيرات النسق المتجه باستمرار نحو الانفتاح خارج إطار المحلي.

3.1-المستوى التعليمي:

يتدخل المستوى التعليمي حتما في تكوين قاعدة عامة حول الخواص الفنية للفعل القيادي بغض النظر عن طبيعة التنظيم، انطلاقا من الأهمية التي تحتلها الشهادة التعليمية بالمسارات المعروفة، في المخيال الاجتماعي الجزائري، ولكن ما مدى امتثال هدا الراسب في عيينة دراستنا؟

جدول رقم03: يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
الإبتدائي	01	%1.4
المتوسط	14	%19.7
الثانوي	24	%33.8
الجامعي	27	%38
ما بعد التدرج	5	%7
المجموع	71	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الغالبة هي نسبة الجامعيين بـ 38. %، وتليها نسبة 33.8% لثانوي، في حين نجد نسبة 1.4% هي نسبة الابتدائي وهي نسبة تكاد تنعدم تباعا لتطور نسب التعليم في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة غير أن الملفت للنظر هو محدودية نسبة ما بعد التدرج ب7%، إذا أخدنا بعين الاعتبار ارتفاع أعداد إطار ما بعد التدرج بتطبيق نظام LMD. وهو ما يمكن أن يؤشر لغياب المبادرة على هدا المستوى.

أ-**الانحدار الاجتماعي:** يمثل الانحدار الاجتماعي للإطار البشري للجمعية متغيرا حاسما يمكن له أن يوضح لنا موقع العمل الجمعياتي في ضوء الموقع المحدد تباعا لسلم القيم الاجتماعية، بما يحكمه من اطر ثقافية واقتصادية، وهو ما يتضح بالنسبة لعينة بحثنا ودالك على النحو الآتي:

ب-الوسط الاجتماعي: إن طبيعة البيئة التي تنشط فيها الجمعية تحدد إطار فلسفتها ومشروعها التحديثي في اتجاه صياغة و/أو تكريس المجتمع المدني، لقد أفرز المجتمع

الصناعي الغربي تقسيم الوسط إلى قسمين ريفي وحضري، غير أنه من المهم الانتباه إلى أن المجتمع الريفي ليس نقيضا ثقافيا ورمزيا للمدينة ولكنه تباعا لعناصر المعادلة الاقتصادية المعاصرة مكملا له، وعليه فان المجتمع المدني وان كان النصيب الأكبر له تمثيلا وحضورا هو المدينة فان الأرياف لها ما يمكن أن تمثله جمعياتيا كإطار للمجتمع المدني، فماذا عن مجتمع الدراسة؟

جدول رقم04: يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الوسط:

الوسط		التكرار	النسبة المئوية
خارج المحيط الحضري	القرى	18	%94.73
	مناطق مبعثرة	01	% 5.26
	بوادي	00	% 00
	المجموع	19	%26.8
المحيط الحضري		52	%73.2
المجموع		71	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية

تتضح من خلال هدا الجدول الكثير من القراءات الموضوعية للوسط الاجتماعي للعمل الجمعياتي، بحيث من البديهي أن تتفوق نسبة 73.2 **%** كنسبة تمثيل والحضور للوسط الحضري تباعا لسلم النمو الحضري، وتراكمات عمليات التفاعل بمختلف تراكيبه في المراكز الحضرية، لكن في قراءتنا لنسبة التمثيل في الوسط خارج الإطار الحضري والمقدرة بنسبة 26.8%، نلاحظ أن تفاصيل التمثيل عند مكونات هدا الوسط تكاد تنعدم في المناطق المبعثرة ب 5.26%، وتنعدم تماما في الأوساط السكانية النائية المنعوتة

بالبوادي أو بلغة أدق بحسب نسق التكوين التاريخي للهندسة الاجتماعية للتشكيلات البشرية، والمنعوتة تاريخيا بالدوار، وهي التشكيلات البشرية التي تحتاج إلى النشاط الجمعياتي تباعا لخصوصيات بيئتها الاقتصادية والثقافية، مقارنة بتونس والمغرب مثلا.

ولعل هذا الإطار يتضح أكثر عندما نسلط الضوء على طابع القيادة الجمعياتية ومجال نشاطها من خلال العنصر الأتي:

سادسا– عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى:

1.2–طابع الجمعيات وفلسفة المشروع:

لعل طابع الجمعية وفلسفة مشروعها تمثل حجر الزاوية لحجم الرهان، ومستوى سيرورة الهدف المراد تحقيقه، ومنه فان تركيز الجمعيات في إطار المجتمع المدني إنما يعبر في الجهة المقابلة عن إطار الوعي العام في سياق المشاركة التنشئة السياسية موازة مع المشروع الاجتماعي، وتباعا لخصوصيات نسق المجتمع المحلي، لكن مادا عن مجتمع البحث؟

جدول رقم 05: يوضح التوزيع التكراري لطابع الجمعيات

طابع الجمعية	التكرار المطلق	التكرار المئوي
ثقافي	25	%35.2
ديني	12	%16.9
رياضي	21	%29.6
اجتماعي	13	%18.3
اقتصادي	00	%00
المجموع	71	%100

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الجدول أن الطابع الغالب للجمعيات هو الطابع الثقافي ب35.2% وتحديدا ما يرتبط في الغالب بالنشاط الفني كالفولكلور والتراثيات المجمعة تحت معنا الصناعات التقليدية وما إلى ذلك، وهو توجه مستمد من الثقافة الجزائرية العامة التي تحصر الثقافة في دائرة هدا الإطار، إضافة إلى نسبة 16.9% من الجمعيات ذات الطابع الديني، وهي جمعيات تستلهم إطارها الفكري من النشاط والمرجعية الدينية لمنطقة الونشريس، تهتم بتنظيم مسابقات القرآن وتساهم في نشاطات تعزيز الوعاء الديني بحسب خصوصيات المناسبات الدينية.

في حين نجد نسبة 29.6 % كجمعيات رياضية متنوعة، وفي الغالب تمارس كرة القدم، لتبقى نسبة تمثيل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ممثلة بنسبة تقدر ب18.3% عموما فان ما يلفت الانتباه هنا هو غياب كلي للجمعيات ذات الطابع الاقتصادي، ما يعني غياب مبدأ الاكتمال بالنسبة للنشاط الجمعياتي.

جدول رقم06: يمثل التوزيع التكراري سنة تأسيس الجمعية:

زمن تأسيس الجمعية	التكرار المطلق	التكرار المئوي
1995-1990	25	%35.21
2000-1996	16	%22.5
2005-2001	11	%15.49
2010-2006	10	%14.08
2016-2011	05	%7.04
2016- إلى غاية 2018	03	%4.22
المجموع	71	%100

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن النسبة الغالبة والمقدرة بـ 35.21% ترجع إلى الفترة الممتدة بين 1990-1995، وهي المرحلة التي عرفت حركية المجال الجمعياتي على أوسع نطاق تحت تأثير وتيرة الانتقال الديمقراطي، وخروج المجتمع من أحادية المنظور إلى التعددية، وما صاحبها إسراع لوتيرة تكريس روح المجتمع المدني كجهاز مستقل موازي للدولة، يمثل أرضية الوعاء الحقيقي للمجتمع كإطار عام للعمل الديمقراطي، غير أننا نلاحظ وفي حدود المجتمع المحلي تراجعا مستمرا للنسب خاصة في الفترة الممتدة بين 2011-2016 .

عموما يمكن القول أن مراحل التأسيس على تنوع النشاط التنموي وارتفاع نسبة النمو الديمغرافي إلى جانب مخرجات التنمية بشكل عام شهدت تراجعا عكسيا وهو ما يؤشر إلى تراجع العمل الجمعياتي في المجتمع المحلي، وقد تعود الوضعية بحسب بعض المقابلات إلى تراجع مستوى الدعاية واتجاه الشريحة الشبابية إلى العمل في سبيل تحقيق أسباب تحقيق المكانة الاجتماعية وفقا لسلم الحاجات الذي تغير في منطقة الونشريس والمجتمع الجزائري عموما.

2.2-أساليب ومنهجية العمل الجمعياتي:

إن المنهجية المتبعة في العمل الجمعياتي و/أو في أغلب التنظيمات أساس التفعيل والنجاح في تحقيق الأهداف، إذ أن الآلية تمثل استراتيجيات القيادة وتكتيكها المبتكر للاحتواء والتأطير وهذا ما يتضح من خلال العناصر الآتية:

أ- الاستقطاب:

يشكل عنصر الاستقطاب سر الانتماء والولاء في أي تنظيم، دلك أن قاعدة انطلاق الجمعية يجب أن تكون بشربة مركزة بحسب مشروع وطبيعة نشاط تلك الجمعية، إضافة إلى الأهداف والمرامي المراد تحقيقها في فضاء اجتماعي معين، وسوف نتطرق إلى هده المؤشرات الأساسية كتعبير عن استراتيجية التوجه الجمعياتي بالنسبة لمجتمع الدراسة ودلك على النحو الأتي:

جدول رقم09: يمثل التوزيع التكراري لاستشارة المواطنين خلال تأسيس الجمعية:

الاستشارة	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
استشارة المواطنين	09	% 12.67
استشارة أعضاء الجمعية	62	% 87.32
المجموع	71	% 100

نلاحظ أن النسبة الغالبة من خلال الجدول والمقدرة بـ 87.32% خلال مرحلة التأسيس لم تستشر المواطن، و/أو بشكل أوضح لم يتم إدماجه في المشاركة كخطوة أولى لاستقطاب انشغاله وأفكاره في الجمعية والتي سيكون حتما المحور الأساسي لها في عمليات النشاط والتأطير، لتبقى نسبة الإشراك المقدرة ب 12.67% ضعيفة وغير كافية ولعل هده الوضعية تتحدد بشكل أوضح تباعا بعد دلك أثناء الممارسة الميدانية من خلال أسلوب المشاركة ويتضح دلك من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم10: يمثل التوزيع التكراري لدعوة المشاركين في نشاطات الجمعية:

دعوة المشاركين	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
دائما	31	%43.7
أحيانا	31	%43.7
نادرا	09	%12.7
المجموع	71	%100

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ أن دعوة المشاركين في نشاط الجمعية ليس مستقرا بشكل دائم بحيث لا تتعدى النسبة 43.7%، وبنفس المقدار أي 43.7% تتم الدعوة من حين لأخر تباعا للمناسباتية أو لمعطيات أخرى، والأساسي هنا أنه لا يوجد استقرار عند توسيع نطاق المشاركة بشكل دائم. ولعل الجدول اللاحق يبين بمقدار ما طابع ترسيم المشاركة ودلك كما يلي:

جدول رقم11: يمثل التوزيع التكراري اعتماد الجمعيات على بطاقة الانخراط:

بطاقة الانخراط	التكرار المطلق	التكرار المئوي
نعم	37	%52.1
لا	34	%47.9
المجموع	71	%100

يعتبر الانخراط في الجمعية بمثابة العقد المعنوي للالتزام بالنشاط الجمعوي، ولكن المسجل من خلال الميدان هو تقارب النسبتين بين اعتماد الانخراط من عدمه، بحيث نلاحظ أن نسبة 52.1% فقط تعتمد على تلك المنهجية في مقابل 47.9% فقط تعتمد على عفوية المشاركة، وهذا ما قد يؤشر إلى تقلص مردودية الأداء العام .

ولعل هدا ما يبرز من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم12: يمثل التوزيع التكراري لعدد نشاطات الجمعية:

عدد النشاطات	التكرار المطلق	التكرار المئوي
مرتين في الشهر	18	%25.4
5 مرات في ثلاثة أشهر	06	%8.5
10 مرات في السنة	20	%28.2
حسب القدرة المادية للجمعية	27	%38
المجموع	71	%100

من خلال هدا الجدول نلاحظ أن عدد نشاط الجمعيات، ليس مكثفا بالمقدار الذي يضمن تشبعا وديمومة تمثيل وحضور في الوسط الاجتماعي، إذ تسيطر النسبة 38 % والتي ترهن نشاط الجمعيات بحسب القدرة المادية، ونجد النشاط مرتين في الشهر لا يتعدى 25.4%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بارتفاع النشاط عشر مرات في السنة وبنسبة28.2%، وعلى العموم يمكن القول أن النشاط ليس مكثفا موازاة مع حجم وطبيعة الرهان.

ب-المواضع الاجتماعية للنشاط الجمعياتي:

يشكل موضع نشاط الجمعية نقطة استراتيجية جد حساسة لتحقيق الالتفاف والاحتواء وتوسيع وتكريس منطق المشاركة، وهو ما يمكن تحليله من خلال الجدول:

جدول رقم13: يمثل التوزيع التكراري لأماكن النشاط:

أماكن النشاط	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
مقر الجمعية	34	%47.9
المركز الثقافي	14	%19.7
المركب الرياضي	10	%14.1
المسجد	08	%11.3
المستشفى	05	%7
المجموع	71	%100

بعد تتبع وملاحظة النتائج نجد أعلى نسبة هي47.9 %التي تمثل أن نشاط الجمعية يكون على مستوى مقر الجمعية وهدا ما يفسر لنا أن الحركة الجمعوية ما تزال تعتمد على استعمال تطبيق المنافذ التقليدية للمجتمع، وهو ما يفسر نسبة 11.3% بالنسبة للمساجد و7 %بالنسبة للمستشفيات، وهي استراتيجيات تتبع ربما من قناعة محاصرة و/أو التعبئة في الوسط المعني مباشرة بالعملية، ليبقى المقر أي المقر الفعلي للجمعية لا يتجاوز حدود 47.9%، ولعل دلك ما يفسر وضعية النسب المتعلقة بالمشاركة من خلال العنصر الأتي:

جـ- وضعية المشاركة:

تمثل المشاركة كما سبق وأن تطرقنا في الفصول النظرية معيارا فعليا لقياس نجاح العملية التنموية، ذلك أنها تشكل وتعبر عن حالة المناعة الاجتماعية في إطار

العلاقة مع المشروع التنموية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل الجمعياتي، ومنه نلاحظ من خلال الجدول الأتي مجموعة ملاحظات يمكن حصرها على النحو الأتي:

جدول رقم14: يمثل التوزيع التكراري لمشاركة المواطنين في نشاطات الجمعية:

مشاركة المواطنين	التكرار المطلق	التكرار المئوي
دائما	27	%38
أحيانا	30	%42.3
نادرا	14	%19.7
المجموع	71	%100

ما يمكن تسجيله منذ الوهلة الأولى هو أن نسبة الديمومة في اشتغال و/أو مشاركة المواطن لم تتعدى 38%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بطابع العلاقة المفترض، لتبقى النسبة المرتفعة متعلقة المشاركة المزاجية أو الوقتية من حين إلى أخر بـ 42.3% وتبقى نسبة 19.7، وإن كانت تبدو ضئيلة ألا أنها معبرة جدا عن حالة الضعف في احتواء الفعل الجمعياتي للنسق الجماهير، ومنه القدرة على توسيع نطاق المشاركة، ولعل هذا ما يفسر ويوضح بمقدار إحصائي معين وضعية مساهمات المشاركين في النشاط الجمعياتي. وذلك من خلا الجدول الآتي:

جدول رقم15: دعوة المواطنين حسب وسائل الاتصال المستعملة

وسائل الاتصال / نشاط الجمعية	مضاعفة نشاطها		التعرف على نقاط ضعفها		تحقيق أهدافها		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	12	38,7%	08	25,8%	11	35,5%	31	100 %
أحيانا	14	45,2%	10	32,3%	07	22,6%	31	100%
نادرا	03	33,3%	05	55,6%	01	11,1%	09	100%
المجموع	29	40,8%	23	32,4%	19	26,8%	71	%100

يشير الاتجاه العام للجدول إلى التركيز على مضاعفة نشاط الجمعية أثناء قيام الجمعية بنشاطاتها ودعوة المواطنين لذلك بصفة دائمة بنسبة 38,7% وهو ما يفسر محدودية النسق التعبوي الجماهيري على أوسع نطاق بحيث تقتضي المعالجة المجتمعية لأطروحة المجتمع المدني تعظيم والتركيز على فكرة الانتشار الجماهيري في الوسط الاجتماعي ما يعني أن العلاقة بين إطار المجتمع المدني والجماهير تفتقر إلى عقد الاتصال المجتمعي الذي يضمن التواصل المستمر في نطاق فلسفة الدور والعلاقات الوظيفية بين الأطراف.

جدول رقم15:يمثل التوزيع التكراري لنوع المساهمة المقدمة من طرف المشاركين:

نوع المساهمة	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
المال	23	%32.4
جهد بدني	17	%23.9
الأفكار	5	%07.04
الوساطة	26	%36.61
المجموع	71	%100

نلاحظ نوع من التقارب بين النسب عموما، إلا أن الميزة الغالبة هنا هي ارتفاع المساهمة بمنطق الوساطة ب 36.4%، وبالمقابل انخفاض المساهمة عن طريق الأفكار أي الاقتراحات ب 07.04،%، ما يؤكد منطقية الملاحظة الإحصائية هو حضور مقبول لنسبتي المساهمة بالمال والجهد ودلك بنسبتي 32.4 % ونسبة 23.9 %تباعا، أي أن ما يميز العلاقة بين الجمعية والجمهور يسوده نوع من المصلحة بحسب الأحداث المناسباتية تباعا للتحليلات السابقة. وما يتضح أكثر من خلال الجدول اللاحق بحيث نسجل من خلال الجدول المذكور أدناه انخفاض دافع المساهمة الناتج عن إرادة حرة للمساهمين بـ 28.16%، في مقابل ارتفاع مرجع المبادرة بـ 71.83 % ما يعني تباعا للسياق النظري انخفاض مبدأ المشاركة التطوعية، ومنه تقلص وضعف قنوات الاتصال الجماهيري الموكل له مهمة التعبئة.

جدول رقم16: يمثل التوزيع التكراري سبب تقديم المساهمة:

دافع تقديم المساهمة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
عن إرادة حرة واعدة	20	%28.16
رغبة الجمعية في ذلك	51	%71.83
المجموع	71	%100

وتباع لهذه القضية المستنتجة من خلال هذا الجدول سوف نحاول استنطاق فلسفة الجمعيات في تركيزها على مرتيبيات الأهمية التي تسقطها للنوع المساهمة وهدا من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 17: يمثل التوزيع التكراري أولوية المساهمات المقدمة من طرف المشاركين بالنسبة للجمعيات:

نوع المساهمة / الترتيب	المال		الجهد البدني		الأفكار		الوساطة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المرتبة الأولى	45	%63.4	05	%7	18	%25.4	03	%4.2
المرتبة الثانية	12	%16.9	16	%22.5	25	%35.2	18	%25.4
المرتبة الثالثة	09	%12.7	24	%33.8	17	%23.9	21	%29.6
المرتبة الرابعة	06	%7	26	%36.6	11	%15.5	29	%40.8
المجموع	71	%100	71	%100	71	%100	71	%100

نلاحظ أن نسبة 63.4% هي النسبة الأكبر في هذا الجدول عندما يتعلق الأمر بأولويات تقييم معايير المساهمة، من المنطقي أن يكون المال بالنسبة للجمعية عنصرا مهما وهذا طبيعي على اعتبار أن الجانب المالي يشكل القاعدة الأولية لبرمجة أية نشاط ولكن لا يعقل أن تكون الجوانب الفكرية لا تتجاوز من حيث الأهمية الأولى نسبة 25.4% والتي تشكل حيزا مهما في بلورة معاني الثقافة الفعلية عن طريف المشاركة الدفاعية والتي من أهم وظائفها إلصاق الواقع بمادة الفكر الجمعياتي عن طريق وساطة الجماهير ككيانات واقعية.

رابعا-عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية:

سوف نحاول رصد نسق تطور المشاركة في سبيل الوقوف على مقدار التغيرات التي حصلت من منظور القيادات الجمعياتية وذلك كما يلي:

1.4- تغير نسق المشاركة:

تفيد دراسة نسق التغير في هذا العنصر إمكانية تعزيز الفهم في إطار فحص الفرضية، ولعل من أهم ما يمكن تسجيله في هذا العنصر هو الوقوف على مسألتين هامتين، ويتعلق الأمر بوضعية سلم القيم الاجتماعية واتجاهات الأفراد في فترة تاريخية معينة، وأيضا نشاط وذكاء القيادة الاستشرافي في رفع نسب التواصل الدائم والمستمر بما يضمن الولاء والمردودية الجماهيرية، فما هي ادن وضعية عيينة دراستنا.

جدول رقم 18: يمثل التوزيع التكراري لدرجة المشاركين في نشاطات الجمعية خلال فترتين مختلفتين:

درجة المشاركة	في السابق		في الوقت الحاضر	
	تكرار مطلق	النسبة	تكرار مطلق	النسبة
ضعيفة	27	%38	17	%23.9
مقبولة	27	%38	22	%31
جيدة	17	%23.9	32	%45
المجموع	71	%100	71	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول بحسب وجهة نظر أفراد العينة أن هناك تحسن بتقدير الجيد في مقارنة بين الحاضر والماضي أي بنسبة 45% كنسبة وقت حاضر في مقابل 23.9% للمرحلة الحالية، ولكن متقاربة في باقي النسب كما هو موضح في الجدول أعلاه، أي أنه لا يمكن الجزم إحصائيا بوجود تغيير كبير يوحي بوجود نقلة نوعية معتبرة ولعل الجدول اللاحق يوضح لنا تفاصيل العملية تباعا للفضاءات الجغرافية، أي فضاء الممارسة الاجتماعية للعمل الجمعياتي، دلك على النحو الأتي:

الجدول رقم19: يمثل التوزيع التكراري لدرجة مشاركة المواطنين حسب المجال الجغرافي.

المجال الجغرافي	المحلي		الولائي		الجهوي		الوطني	
درجة المشاركة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ضعيفة	7	%9.9	21	%29.6	46	%64.8	50	%70.4
متوسطة	19	%26.8	31	%46.5	21	%29.6	13	%18.3
جيدة	45	%63.4	17	%23.9	4	%5.6	5	%11.3
المجموع	71	%100	71	%100	71	%100	71	%100

نلاحظ أن هناك ارتفاع بتقدير الجيد عند حدود المحلي مقارنة بالولائي والوطني بـ63.4% مقارنة بباقي النسب ب 5.6% جهوي و11.3% وطني، أي أن الجمعيات لم تستطع منطقيا وليست لها القدرة الكافية لتوسيع النطاق بما يضمن الفعالية، ولعل هذه القضية تعود أساسا إلى غياب مبدأ المقاولاتية في العمل الجممعياتي، المحتم عليه الاستفادة الملحة من آليات تكنولوجيا الاتصال في سبيل تحقيق الانتشار والتشبع الأفقي العريض، على اعتبار أنه كلما اتسعت قدرة الجمعية في الانتشار تحقق لها توسيع قاعدة الدفع المالي والمادي. وحتى المنهجي المتعلق بتطوير الأفكار ومناهج التعبئة الفعالة.

2.4- قيم المشاركة من المظور الجمعياتي:

ولعله من الضروري معرفة موقف العينة من قيمة المشاركة كألية من أليات التفعيل وذلك على النحو الأتي :

جدول رقم20: يمثل التوزيع التكراري دور المشاركة في مضاغطة نشاط الجمعية:

موقف المبحوثين	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
موافق تماما	35	%49.3
موافق	29	%40.8
محايد	5	%7
معارض	2	%2.8
معارض تماما	0	%0
المجموع	71	100

نلاحظ ارتفاع نسب التأكيد على أهمية قيم المشاركة بـ 49.3 %موافق تماما و40.8%موافق، لكن مادا تقييم أداة المشاركة من منظور العينة، وقد قمنا بالتركيز على بعض عناصر القيمة المنهجية لاختبار تركيز الأهمية، وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم21: يمثل التوزيع التكراري للمشاركة الشعبية كأداة:

المشاركة الشعبية كأداة	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
أداة التوصيل	38	%53.5
أداة للتنمية	22	%31
أداة للرقابة	11	%15.5
المجموع	71	%100

نلاحظ ارتفاع نسبة اعتبار المشاركة أداة للتواصل ب 53.5%، وبـ 31% كأداة للتنمية و 15.5% كأداة للرقابة، يتضح أن المشاركة لا تحضي بفرصة المقاربة على أساس أنها أداة إستراتيجية للتنمية.

جدول رقم22: طبيعة المشاركة حسب مدى المشاركة

طبيعة المشاركة / يشارك المواطنون في نشاطات الجمعية	تبرعات مالية		نشاطات بدنية		آراء		توفير وساطات		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	08	20,5%	10	25,6%	4	10,3%	17	43,6%	39	100
أحيانا	12	54,5%	05	22,7%	1	4,5%	04	18,2%	22	100
نادرا	03	30,0%	02	20,0%	0	0,0%	05	50,0%	10	100
المجموع	23	32,4%	17	23,9%	5	7,0%	26	36,6%	71	100

جدول رقم23:مساهمة المشارك حسب إجراء تكوينات

مساهمة المشارك إجراء تكوينات للمشاركين	مشاركة بإرادة واعية		مشاركة برغبة الجمعية		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	12	40,0%	18	60,0%	30	%100
لا	19	46,3%	22	53,7%	41	%100
المجموع	31	43,7%	40	56,3%	71	%100

3.4- منهجية العمل الجمعياتي:

تشكل منهجية العمل في قيادة أية تنظيم أساس النجاح والقدرة على استشراف المستقبل، نسجل من خلال ميدان الدراسة الكثير من المؤشرات المرتبطة بهذا السياق وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم 22: يمثل التوزيع التكراري طرق حل المشاكل التي تواجهها الجمعية:

آليات حل المشكلة	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
استشارة أعضاء الجمعية	64	%90.1
وسائل الإعلام	3	%4.2
استشارة المشاركين	4	%5.6
المجموع	71	%100

نلاحظ انه من خلال الجدول وعندما يتعلق الأمر بإستراتيجية مواجهة المشاكل لإيجاد الحلول ارتفاع نسبة الاستشارة الداخلية بين الأعضاء بـ 90.1%، لكن تكاد تنعدم عندما يتعلق الأمر باعتماد وسائل الإعلام واستشارة المشاركين بالنسب المتتابعة بـ4.2% و5.6% وهذا ما يفسر ويتطابق مع محدودية الانتشار على الفضاء بحسب نوعية المجال وذلك كما يلي:

جدول رقم23:يمثل التوزيع التكراري للانتشار:

المجال الجغرافي للجمعية	التكرار المطلق	التكرار النسبي المئوي
المجال الجغرافي المحلي	47	%66.19
المجال الجغرافي الولائي	19	%26.8
المجال الجغرافي الجهوي	2	%2.8
المجال الجغرافي الوطني	3	%4.2
المجال الجغرافي الدولي	00	%00
المجموع	71	%100

نلاحظ من خلال الجدول محدودية الانتشار خارج المجال المحلي بـ 66.19% و26% على مستوى المجال الوطني ما يعني ضعف فرص القدرة على الانتشار والتوسع وهو ما يتضح في النسب المتبقية، بحيث تكاد تنعدم عند حدود الجهوي، أي المجال المتعلق بالوسط الغربي بـ 2.8% و4.2% وطنيا، لتنعدم تماما على المستوى الدولي وهي دلالة إحصائية تؤشر لمحدودية القدرة على الانتشار لتوسيع نطاق التموقع والاستقطاب، خاصة أخذنا بعين الاعتبار، ارتفاع نسب المهاجرين للمواطن التيسمسيلتي في فرنسا وألمانيا، بحيث نسجل من خلال الملاحظة العادية وجود حالة مهاجر في كل عائلة على الأقل. ولعل هده القضية ترتبط باستراتيجيات التكوين لتمكين الفاعلين داخل الجمعية من توسيع وتعزيز الرؤية، وهو ما سننتطرق له من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم24: يمثل التوزيع التكراري تكوين المشاركين وأعضاء الجمعية:

تكوين		التكرار	نسبة مئوية
وجود تكوين	داخلي	22	%73.33
	خارجي	00	%00.00
	ذاتي	08	%26.66
	المجموع	30	%.42.25
عدم وجود تكوين		41	%57.74
المجموع		**71**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة غياب تكوين كإطار بشري للجمعية بـ57.74% وهي نسبة مرتفعة جدا خاصة إذا أخدنا بعين الاعتبار نسب التعليم العالي المتوسطة ، وحتى في حالة ارتفاع هدا المعطى تقتضي الضرورة تباعا لخصوصية العمل الجمعياتي تركيز تكوين من نوع خاص، عندما يتعلق الأمر بتفعيل آليات الاتصال والاستقطاب وكذلك المتابعة النوعية للنسق الجماهيري، بحيث ينعدم التكوين الخارجي، ولا يتعدى الداخلي النسبة 73.33%، وعليه تنحصر النسبة الباقية في حدود 26.66% كمجهود ذاتي لتحسين مسار التكوين العملياتي، وبالعودة إلى منهجية الآليات المستخدمة في عمليات الاتصال نلاحظ المستوى الآتي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم25: يمثل التوزيع التكراري للوسائل الاتصالية الأكثر استعمالا للتواصل مع المشاركين.

الوسائل الاتصالية / درجة الاستعمال	المحاضرات		الإذاعة		التلفزة		الجريدة		الانترنت	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يستعمل	53	74.6	56	78.9	9	12.7	33	46.5	46	64.8
لا يستعمل	18	25.4	15	21.1	62	87.3	38	53.5	25	35.2
المجموع	71	100	71	100	71	100	71	100	71	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول سيطرة الوسائل التقليدية، ذات الطابع العام كالجريدة بـ46.5%، كما يجدر التنويه هنا إلى اعتماد المحاضرات بشكل موسع بـ 74.6% والإذاعة بـ 78.9% وعلى العموم نلاحظ عدم تملك استراتيجيات خاصة نابعة من صميم الفعل الجمعياتي المحتك بالواقع مباشرة.

خامسا- مناقشة نتائج الفرضيات:

1.5-الفرضية المركزية:

المكونات الفكرية التنظيمية للمجتمع المدني غير قادرة على تنمية الثقافة السياسية

من خلال ما تقدم نلاحظ أن المكونات التنظيمية غير قادرة فعلا على تنمية الثقافة السياسية، باعتبار المناهج المتبعة وحتى درجة التركيز على اعتبار العمل الجمعياتي في بلورة مدلولات الوعي التلقائي للأفراد والجماعات، تباعا لدلك تتضح معالم الفرضيات الجزئية على النحو الآتي:

2.5- الفرضية الجزئية الأولى:

قيادة المجتمع المدني غير قادرة على إقناع الجماهير وتهيئتها نحو تنمية الثقافة السياسية.

بعد فحص مؤشرات الفرضية من خلال عرض وتحليل الجداول المتعلقة بها تم التوصل إلى النتائج التالية:

ثمة ضعف واضح على مستوى قيادة الجمعيات وبخاصة غياب الطابع المقاولاتي في تجنيد قوى الجمعيات في اتجاه استقطاب الجماهير وتوسيع نطاق المشاركة، وهو ما تبين من خلال النسب المذكورة أنفا، بحيث نسجل ضعف قنوات الاتصال مع غياب خطة تكتيكية لتحقيق دلك الغرض. وهو ما تفسره النسب المتواجدة في الجداول أعلاه بحيث يمكن القول أن التفكير القيادي للجمعيات لا ينبع من فلسفة وتصور خاص يترجم الرؤيا ويحدد أفاق التوجهات المستقبلية المرتبطة بتحديات عراقيل النسق المحلي.

3.5- الفرضية الجزئية الثانية:

مضمون ومحتوى البرامج لا يتفق مع خصوصية المجتمع المحلي.

بعد فحص مؤشرات الفرضية من خلال عرض وتحليل الجداول المتعلقة بها تم التوصل إلى النتائج التالية:

تباعا لما سبق يتضح أن المحتوى الضمني لمادة مشروع الجمعية تقليدي بما لا يؤهلها مقاربة مع حجم الرهان وطبيعة المشكلات نحو تحقيق الهدف، ومنه فان فرضية أن محتوى البرامج لا يتفق مع الخصوصية حقيقة بحيث أن أغلب الجمعيات تستقي مكونات المادة التصورية لمشروعها من الخطاب العام، بحيث تغيب المبادرة انطلاقا من خصوصية المكونات الثقافية والاجتماعية بمختلف تكويناتها التفاعلية للوسط، وهو ما رفع مقدار القطيعة وعدم التلاقي النفسي الاجتماعي بين الجمعية كإطار تنظيمي والجماهير كإطار للفرد والجماعة ،أي المواطن بلغة المجتمع العام.

الخلاصة:

من خلال كل هذا يمكن القول أن، المجتمع المدني رهينة القراءات الوقتية والمشكلات الظرفية، فبغض النظر عن طابع المشكلات المركون كحلقة اهتمام الجمعية، تظل النزعة والمبادرة النخبوية في تطوير الرهان والتحدي مقترنة بالقدرة على رسم الأهداف البعيدة الاستشرافية، والتي تقتضي رصد استراتيجيات ذكية للعمل على أوسع نطاق، بحيث يرتسم المجتمع تدريجيا نحو التماثل مع تلكم القيم، وتتسع دائرة المشاركة برؤية مخطط لها منهجية، تباعا للوتيرة العكسية المركزة والتي من أهم وظائفها تغيير البنى الذهنية، ويبدو أن إطار الجمعيات على مستوى المجتمع المحلي في حاجة إلى منظورات عمل نخبوية جديد باعتبار درجات التغير الحالية والمستقبلية، المفتوحة على كل الاحتمالات وعلى تنوع كبير للمشكلات المعقدة. إن تحقيق بنية المجتمع المدني لا يمكن أن تتحقق خارج نطاق إرادة الجميع وبخاصة النخب الاجتماعية بمختلف تصاميمها الفنية.

الاستنتاج العام

الاستنتاج العام:

تم اختيار موضوع دور المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية، مع تركيز الاهتمام على التنظيمات المخترعة كأطر مهمتها الأساسية تأطير المجتمع المحلي انطلاقا من أربع معايير أساسية وهي معايير تجمع بين المدخل النظري والجوانب الميدانية المحيطة بالموضوع، وذلك أنه لم يعد بالإمكان على أي مجتمع على أن يعيش بمعزل عن التطورات العالمية، المعقدة والمتشابكة والتي في سياق عولمة المحيط الدولي على اعتبار، أن العولمة وبغض النظر عن أبعادها الثقافية تظل دون شك مرحلة تاريخية من مراحل الرأسمالية، والتي تنتهي إلى رفض النمط التقليدي، والتوجه نحو تحقيق غرض التوازن التنموي بحيث تتفق أطروحة المجتمع المدني مع إطار التنمية المستدامة، انطلاقا من اعتبارها سيرورة مجتمعية بشرية تستهدف بالأساس رفع وتائر النسق في امتلاك وتملك آليات إنتاج الثروة، وهي الغاية القصوى لكل مجتمع، ويحتاج ذلك إلى أرضية مجتمع متناغم ومنسجم مع مشروعه التنموي، وعلى اعتبار أهمية الثقافة السياسية في تكريس مبدأ المشاركة أي تجنب حالات الاغتراب بين المواطن والمكاسب التنموية المحققة والمراد تحقيقها. لعله ومن خلال تصفح بسيط لميكانيزمات السير التاريخي للمجتمعات المتقدمة، يظهر بوضوح تأطير الجماعات البشرية المكونة للحياة السياسية، وتمرينها على اكتساب تلك الثقافة والاشتغال بها تنظيما عمليا، وهي العمليات التي استغرقت مسافات زمنية مهمة قامت على الاستمرار والاستقرار والتراكم ومنه فان حتمية التوجه إلى هذا الموضوع تنبع من القناعة السوسيولوجية الخلدونية القائلة بان المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه، والمعنى هنا أن المجتمع لا يتمثل في واقعه إلا إذا تمكن الوعي الكامل في مستوى أفراده وجماعاته، وتحولت البنية الثقافية إلى مرجعية الأفعال بمختلف تنوعها مداخلها ومخارجها، وغير بعيد عن ذلك يظهر بوضوح أن نظريات العقد الاجتماعي والتي تم تصميمها استهدفت بالأساس تغير

الكثير من المعاني التي أنهكت المجتمع الأوربي وخلفت باستمرار حالات الضعف والقطيعة والتشتت بين مكونات الدولة في مستواها القاعدي، يتضح ذلك جليا في الفضاءات الغير أوربية بشكل كبير بعد فشل مقاربات الفعل الدولاتي، والذي اصطدم بأكذوبة التطور تباعا لإيديولوجيات التي اتبعت، ما يعني إعادة النظر والتطرق بشكل أو بأخر إلى مفهوم الدولة من حيث أنها عقدا مجتمعي تاريخي يتجاوز المعنى التقليدي لمفهوم الدولة النظرية، وذلك بتوفير شروط التحول الاجتماعي على اعتبار أن المجتمع المدني هو المتغير الوسيط والأساسي في هذه العملية ومنه التوجه إلى فلسفة تنظيمية عملية، تقوم على مشروع الحريات الواقعية.

فمن المعلوم أن المجتمع القادر على البقاء، هو المجتمع الذي لديه قراءة دقيقة للمستقبل وهي قراءة تقوم على الانطلاقة من معطيات الواقع محليا ودوليا باعتبار أن لحظة البقاء المجتمعي خارج ادوار القرية العالمية بات مستحيلا، أي أن الفعل التنموي كفعل اجتماعي عقلاني يقوم بالأساس على مبدأ توقع ظروف المستقبل، وبخاصة في حدود المجتمع المحلي أين يمكن حصر المؤْشرات، وهذا إحدى أهم المطالب العقلانية للتنمية المستدامة كما سبق الذكر، وبالرجوع إلى تاريخ النظرية التنموية وكذلك التجارب سواء التي نجحت أو فشلت نجد أن المجتمع المدني يشكل الحلقة الأهم في احتضان المجتمع لروح التنمية المستدامة، والتي ظهرت في خضم تفاعل الجهاز المفاهيمي، الذي ادخل متغير المجتمع المدني والحكم الراشد كأهم الميكانيزمات الفعلية والعملية، باعتبارها سيرورة إنتاج الثروة وإعادة إنتاج شروط إنتاجها وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم أرضية الحالة المجتمعية في الجزائر. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة انطلاقا من ملاحظتين أساسيتين تم تسجيلهما بعد مرحلة الماجستير حيث كان البحث مركزا على الثقافة البيئية بحيث تبين من خلال البحث أن المجتمع لا يحقق مسعاه التنموي دون أن يكون لدى أفراده استعداد مسبق مؤطر ومنظر له، دلك أن قراءة بسيطة لجوهر النظرية السياسية

لفكرة المجتمع المدني نجدها عبر تاريخ كل النظريات سواء الفلسفية أو السوسيولوجية الحديثة تقوم على فكرة المدينة بمرجعية التراكمات الحضرية المتشكلة عبر التاريخ ضمن مجال معين، والتي تظهر كخزان فكري لتأطير المجتمع، وهي الخاصية التي تظهر كشرط أولي، ومن صعوبة الجزم بضمان هذا المعطى بالنسبة لولاية **تيسمسيلت** التي تشكلت على اثر التقسيم الإداري لسنة 1984، ما يعني أن مهمة انجاز المجتمع المدني بما يضمن تحقيق الثقافة السياسية يقتضي فهما خاصا بالمنطقة من خلال تحليل المدخرات الثقافية المرتبطة بهذا المجتمع ومن أجل هندسة العملية التواصلية بأبعادها السياسية الفعلية في علاقة فعلية بين المواطن وهيئات المشاركة المعنية به. إضافة إلى المقاربة والمقارنة بحسب مدلولات المجتمع المدني في قوالبه الفلسفية والسوسيولوجية والتي تزامنت مع ظروف وحيثيات المرحلة الأوربية الممتثلة على مستوى البنيات الثقافية والذهنية للأفراد والجماعات والتي ميزت قابلية النسق الاجتماعي الغربي لتملك روح التنظيم بمقتضى الثقافة السياسية المدنية، والتي خلصت وكرست ثقافة المشاركة التلقائية لاحتواء الواقع ضمن مسار الاستقامة لروح القوانين المنظمة للحراك، **فالي أي مدى يحتفظ المجتمع الجزائري بما يؤهله لان يكون مجالا للتناظم وفقا لتلك القيم**، ومنه: **ما هي الموانع والفراغات التي تحول دون ذلك الهدف المراد تحقيقه وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمع محلي يحتفظ بالكثير من الخواص الثقافية والتي تشكل سمته الخاص ؟**

ونظرا للأهمية التي يكتسبها المجتمع المدني ومؤسساته في الجزائر، والأدوار الحيوية والمؤثرة التي يمارسها في توجيه حركة العمل السياسي، وعملية صنع القرار السياسي وكذا التأثير في الحياة السياسية، وامتلاك هذه التنظيمات لرؤيتها السياسية الخاصة ونظرا لمستوى تأثير المجتمع المدني على النشاط السياسي، أصبح تأطير معانيه وقيم تنظيمه اجتماعيا ضرورة ملحة، من خلال تبني الأساليب الكفيلة بتحقيق تنمية الثقافة السياسية، إذ يعتبر موضوع المجتمع المدني بهذا المعنى من المواضيع القديمة والمتجددة

في الآن نفسه، ذلك أن أصوله الفلسفية والفكرية كأطروحة ترجع إلى فترات تاريخية وحضارية قديمة بل أن هناك من يرجعها إلى المرحلة اليونانية. إن المجتمع المدني يعبر في الحقيقة عن تشكيلة مجتمعية في تنظيم وتسيير شؤون المجتمع بكل مكوناته ومشاكله المتنوعة ولذلك فهو يعبر عن طاقة استيعاب لسيرورة الفعل الحداثي الممتثل بفعل قوة المجتمع الغربي، فإذا كان المجتمع المدني تشكيلة فلسفية معبرة لبنية تنظيم الفعل السياسي المعبر عن ميلاد انطلاقة جديدة في اتجاه استيعاب متبادل للأدوار المتوزعة وظيفيا تباعا للتطور التقني والتاريخي للمجتمع ومنه فان ضمان مقدرا مهما للتوازن بين الأطراف في ساحة العمل الاجتماعي العام أمر طبيعيا، لان مرحلة عقد المجتمع على ذاته يفرض سلطان وجوده القانوني، أي أن التمثيل المدني للمجتمع والكيان السياسي للدولة يقوم في فلسفته القاعدية على توسيع نطاق المشاركة من اجل ضمان وعي الأفراد والجماعات في شاكلة تنظيمية مؤطرة بشكل قانوني وهي الحقيقة التي يتم من خلالها كسب رهان التناغم وإخلاء طابع القطيعة الذي عمر قرونا من الزمن في تاريخ الدولة لذلك فان عصر المدنية السياسية ليس إلا عملية يقوم بها المجتمع انطلاقا من إرادة جهازه الدولاتي المحرك الأساسي والضامن الاستراتيجي لامتثال الفعل السياسي بثقافة متفق على أصولها وقواعد حراكها العام، ومنه ضمان ميكانيزمات التفاعلية الايجابية للنشاط السياسي بشكل يضمن مقدار مهم من الاستقرار والتوازن مع الحفاظ على مبدأ السيرورة وهو المبدأ الأهم في أية حركة تنموية تنتهجها أية دولة في الفضاء العالمي الجديد *المتضمن لمجموعة معايير حديثة يضمن من خلا لها الاستدامة.

وقبل التطرق إلى المقاربات التي عالجت مضمون ومكونات المجتمع المدني، تجدر الإشارة إلى أن أطروحة المجتمع المدني تعد بمثابة مؤشر تاريخي ذا دلالة عملية ونوعية لعمر الدول ومؤشر صريح الدلالة على نضج العملية السياسية وفقا لمقتضيات التنظيم المجتمعي الحديث، لان في ذلك المستوى يكمن التعبير الفعلي على إيجاد صيغة العلاقة

الحداثية بين المفهوم الاستعلائي للدولة والقاعدة الجماهيرية، المشكلة للوعاء البشري للدولة، بما يقود الى تبني أمثل أشكال العملية التواصلية وبخاصة استيعاب الطرفين لفكرة المشاركة والاحتواء الوظيفي بما يحقق للمجتمع ذاته التنموية، وان كان تاريخ هذا المفهوم يعود إلى المرحلة الأفلاطونية من حيث انه سابقة تصور في تاريخ الفكر البشري، أي احتواء فكرة الدولة على مستوى تصور الفرد وتمكين شعوره بحقيقة تنظيم ينظم شأنه العام على الرغم من أن معطى هذا التصور قد صيغ بصبغة مثالية متفاعلة تباعا لشروط المرحلة الحضارية الإغريقية، والتي شكلت إطار التصور العام للروح الفلسفية التي حاولت بشكل أو بأخر التنظير للخروج من مأزق طغيان الحكم آنذاك على جميع مكونات الحيات الاجتماعية بمختلف كياناتها البشرية، المبعدة عن لحظة تصورها وإبداعها الفكري خارج نطاق المنظومة الفوقية، وهذا ما يقود إلى اعتبار أن الانطلاقة **الفعلية لمفهوم المجتمع المدني** كانت في القرن القرن17 م، وهي الحركة الموازية مع انطلاقة مرحلة تنامي الفكر والعقلاني والروح المؤسساتية مع انتشار موجة ثقافة التنظيم للأدوار والممارسات، فبالعودة إلى مخاض تلك التجربة المجتمعية الغربية في تلك المرحلة بالذات يمكن القول أن أهم ما ميزها الصراع الجدلي بين الدين والعقل وان كان الصراع قديما إلا أن آليات الممارسة وطرق الخطاب أخذت بعدا فعليا على مستوى الخلفية السوسيولوجية للفعل التاريخي متجسدا ومتمثلا بأبعاد حقيقية على مستوى الأبنية المشكلة للتنظيم الاجتماعي العام. فبين خطاب ديني كهنوتي اكتسب عبر الزمن شرعية وأحقية بنيته العليا في قيادة الإنسان من معطى غير واقعي و/أو على الأقل غير قابل للمناقشة العامة والعلانية من قبل القوى البشرية الجماهيرية العامة، وخطاب عقلاني تنويري جديد يعمل على تخليص الإنسان من جميع أشكال القوى اللاشعورية التي تحكمه دون وعيه وعلمه انبثقت فلسفات سياسية متنوعة عالجت في معظمها توسيع معنى الحرية الإنسانية من حيث أنها حق طبيعي ممارس في فضاء مجتمعي، وهو الفضاء نفسه الذي وسع وقنن

نطاق العملية مع انطلاقة الثورة الصناعية التي قامت ورسخت بنائيا ووظيفيا مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وتحديد الوظائف والأدوار، ومنه الارتسام العقلاني وفقا لفكرة التنظيم أي إنهاء مهام المرحلة العشوائية وفوضى الأدوار والتي كانت سائدة في المجتمعات ما قبل السوسيولوجية، غير أنه من الضروري استنطاق معيار تلك التقسيمات الزمنية المحددة لخصوصيات مصفوفة كل فضاء ذلك أن ما قبل السوسيولوجي يظل مهما كانت الوجهة الإيديولوجية المرجعية غربي بامتياز، أي انه يعكس التجربة الأوربية الغربية من دون يأخذ بعين الاعتبار طبيعية كل تجربة مجتمعية قائمة بذاتها، ولعل ذلك المعطى الغربي الذي تولد تدريجيا بفعل مخرجات الثورة الرأسمالية بمختلف مجالاتها (زراعية، صناعية، ثقافية ...الخ)، كان عاملا حاسما في بتر سيرورات التطور التدريجي لدول العالم الثالث، والتي وجدت نفسها مبعدة من لحظة الاشتغال بحسب وعييها التاريخي وبخاصة المجتمعات الشمال الإفريقية التي تعرضت لاستنزاف ثرواتها وسلب إرادة فعلها الاجتماعي التاريخي في اتجاه تكوين مسارات كياناتها الاجتماعية بخلفيات إنتاجها الفكري الخاص، فليس من العسير اليوم إثبات أن مرحلة العولمة ليست إلا مرحلة من مراحل الرأسمال المتغير تباعا لخصوصية العصر والمرحلة الزمنية لهذه اللحظة العالمية بمختلف تراكماتها، مشكلاتها، وكل مدخراتها التاريخية القائمة على ترسيم عقلاني مستديم لأصول قيام الرأسمال، وبغض النظر عن حقيقة هذا المفهوم وتنوع دلالاته، فأنه ومن خلال الواقع الدولي الملحوظ، يمكن القول أن العولمة ليست إلا مرحلة من مراحل الرأسمالية الهادفة في كل مرة إلى تجاوز الجغرافيا، وتحويل العالم إلى قرية، ومنه إلى مناطق للنفوذ بطرق جديدة وعلى هذا الأساس فأن آلية المواجهة الحقيقية لا يمكن أن تكون إلا عن طريق تنمية محلية مستدامة بما يعني في الجهة القابلة تقوية مناعة الجهاز الاجتماعي وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق اكتشاف المجتمع لذاته عن طريق تأطير طاقاته البشرية المتوزعة في الفضاء الاجتماعي تباعا للبنية والدور، و منه العمل على تطويرها بشكل مستمر بما

يضمن تملك السيروة العقلانية عن طريق التنظيم، فبالرجوع إلى مراحل تطور الدول الأوربية التي مرت بعدة تجارب من اجل الوصول لتحقيق التقدم إذ يتضح من خلال ذلك أن تحقيق أسباب القوة ترتبط في المقام الأول بالبشر، أي أن التنمية الحقيقية المستدامة تشترط كقاعدة بدائية حتمية تغيير الأدمغة تغييرا جديدا يرتبط بتوسيع أفق التفكير لدى الأفراد، والجماعات، والتنظيم، برؤية تقنية معتدلة تنظر إلى تلكم الأطر كطاقات كامنة ينبغي استثمارها واستخراجها إلى واضحة النهار، وهو المطلب الأولي بالنسبة للمجتمع المدني على وجه التحديد، خاصة بالنسبة للدول الحديثة والتي ما تزال تبحث عن المقاربة الحقيقية لتحقيق هذا المطلب كهدف وغاية قصوى خاصة في المرحلة الزمنية الحالية حيث تشتد أهمية توازن النسق الاجتماعي العام، تباعا أو موازاة مع المجتمع العالمي.

فلقد استقلت الجزائر بعد مخاضا استعماريا طويلا وعسيرا خلف ثالوثا أسودا انه الفقر والجهل والأمية وامتثلت هذه الخواص على مستوى الأفراد والجماعات وبصفة عامة متكون التشكيلات الاجتماعية المختلفة المسماة بحسب لغة كل مرحلة زمنية: عرش، قبيلة أنساق قرابية وغيرها من تلك التشكيلات التي تفرقت وابتعدت عن إمكانية تنظيمها وفق للنمط العقلاني الحديث، وهو الرهان المراد تحقيقه من قبل الدولة الجزائرية، ذلك أن المجتمع الحديث بتنظيمه المحتوي على توسيع نطاق المشاركة وضمان تساند وتجانس الأفراد والجماعات ككيانات تمثل خزان الطاقة البشرية الحية لتنمية المجتمع على ذاته انطلاقا من فسخ القطيعة بين القمة والقادة، وحتى يتحقق ذلك على نمط سليم تحتم على المجتمع إتباع مقاربة منهجية سياسية حديثة، ولعل من أهم رهاناتها تهيئة وتنشئة الأفراد باتجاه قبول العملية السياسية، وإدراك المعاني الحداثية للفعل السياسي والذي تحول بفعل التجارب والممارسات إلى قضية ينشغل بها المحيط الاجتماعي العام، على اعتبار أن القضية ترتبط بشكل أو بأخر بمصير المشروع الاجتماعي، ولذلك فان الرابط الموضوعي كفيل بتحقيق لحمة الاهتمام بين عناصر المجتمع كتجمع بشري من منطلق ذلك الإطار

وتلعب قنوات الاتصال دورا مهما يتمثل في ضمان عناصر عقد التواصل بشكل عملي ملموس، بحيث تعمل هذه الأخيرة على ضمان نسق المعلومة بما تحمله من معطيات أساسية ترتكز عليها العملية السياسية .

ولكن إذا عدنا إلى حقيقة الساحة السياسية في الجزائر من حيث حداثة المجتمع العام في تملك تقاليد النظم مقارنة بعمر المجتمعات الغربية، والتي مرت بمسارات كبيرة ومتنوعة ميزتها انكسارات متنوعة وهي على عمومها وبفعل مقاومة تاريخية لتلك المجتمعات خلفت ثقافة تنظيمية عامة على مستوى الأفراد الجماعات والكيانات البشرية على عمومها بمختلف المسميات تباعا للخصوصية الثقافية للفضاء، فان هنالك مسألة منطقية تفرض نفسها منذ البداية وهي مدى امتلاك المجتمع لدلالات المجتمع المدني فعليا ومنه الغوص في فهم سبل تطوير الثقافة السياسية لدى المكونات البشرية للمجتمع خاصة وأن لحظة الاشتغال الفعلي لتلك الدلالات المعبرة عن اصطلاح المجتمع المدني في الحياة السياسية اتضحت مع نهاية الثمانينات بحيث برزت معاني ومعالم المشاركة الجماهيري، في سياق المعنى الديمقراطي المكرس في مرحلة التعددية. ومنه كان الاشتغال على ضرورة تهيئة الأرضية الاجتماعية لذلك المسعى باعتبار أن تنظيما اجتماعيا لا يمكن يستقيم خارج معطيات برنامج تهيئة وتنشئة تعمل بمنطق التنظير الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد ما يعني انه وعلى مستوى المجتمع الجزائري يطرح الإشكال نفسه ويتعلق الأمر باستعدادات وخطط الهيئات الممثلة للمجتمع المدني في سبيل تكريس الثقافة السياسية، بمعنى التطرق إلى فلسفة التنظيم على هذا المستوى والبحث ذكائه الميداني موازاة مع الأهداف المسطرة والغاية القصوى على المدى البعيد والممتثلة في بلورة مجتمع مدني حقيقي متشبع بثقافة سياسية في إطار عمليات التفاعل الايجابي المنتجة في الدائرة التنموية، وهي المؤشرات التي يمكن تعريفها على أساس أنها

معايير حقيقية للتغير الاجتماعي، وانطلاقا من هذا المستوى يتحدد سؤالنا الرئيسي للإشكالية كسؤال عام للأطروحة:

ما هي المحددات الفنية المنتهجة من قبل هيئات المجتمع المدني لتحقيق الثقافة السياسية ؟

وبالنزول إلى واقع المجتمع ميدانيا، تباعا للعقبات التي يعيشها المجتمع الجزائري في مجال صناعة المجتمع المدني، فقد كانت الإشكالية متعلقة بمعقل التنظيم الجمعياتي المحلي في مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين الأهداف والوسائل، فلقد كانت ولاية **تيسمسيلت** المجال الاستنطاقي للتناول من خلال عينة ضمت 71 جمعية، ومنه تمت صياغة الفرضية المركزي للدراسة على الشكل الأتي:

المكونات التنظيمية للمجتمع المدني غير قادرة على تنمية الثقافة السياسية؟

وتفرعت عن هذه الفرضية في إطار المعادلة المنهجية والدمج بين الجوانب النظرية والتطبيقية الفرضيات الجزئية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

قيادة المجتمع المدني غير قادرة على إقناع الجماهير وتهيئتها نحو تنمية الثقافة السياسية؟

يتعلق موضوع هذه الفرضية بمجموعة المتغيرات المتدخلة في بلورة بنية النسق الاجتماعي بحيث تتضح الأهمية القصوى للدور الذي يقوم به الأفراد في إطار عملية التفاعل الهادف إلى تحصيل مبدأ التكامل مع وحدة النسق الاجتماعي ووفقا لهذا المعنى فان التداخل لإحداث التوازن الملائم عن طريق التنظيم يعتبر بمثابة عملية إستراتيجية لتعزيز المجتمع لامتلاك التنمية امتلاكا مفهوم المجتمع المدني، ذالك أن الفرد يحتاج إلى المشاركة المستمرة لتجنب حالة الاغتراب الممكنة، كما أن المشاركة تعد بمثابة الشرط الأولي للاندماج بحسب مقتضيات السيرورة التنموية الحداثية الجديدة، ومنه إعداد

المجتمع لاحتواء العملية بغرض امتلاك توازنات النسق وبهذا المعنى يتحه المجتمع المدني شيئا فشيئا نحو تحقيق التكامل البنيوي الوظيفي.

الفرضية الفرعية الثانية:

مضمون ومحتوى البرامج لا يتفق مع خصوصية المجتمع المحلي ؟

يتعلق موضوع هذه الفرضية بالمستوى التقني والتكتيك القيادي المرتبط بمجموعة الآليات التي تتدخل في وضع قواعد الأرضية الاجتماعية بما يستجيب والرؤية المراد تحقيقها وإسقاطها على المجال الحيوي، وترتبط هذه القواعد بمحاولة المجتمع لامتلاك المقاربة التقنية العامة والتي في إطارها، تتحدد العملية التفاعلية كفعل برمجي يشترط الانسجام المنطقي والتوازن ألموضوعي باعتبار أن المجتمع منظور إليه كمنظومة ***system***، أي جزئيات في حالة تفاعل دائم فيما بينها وليس وحدات منفصلة يمكن العبث بكل وحدة منها على حدة.

وبناءا على هذا وفي محاولة للإلمام بالجوانب العامة والمتغيرات الأساسية للموضوع فقد قسمنا الدراسة إلى ست فصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول: وتناول الجانب المنهجي للدراسة، بحيث حاولنا من خلال هذا الفصل تأسيس الإشكالية كأطروحة، على اعتبار ضبابية استعمال مدلولات مفهوم المجتمع المدني، من حيث الامتثال الاجتماعي، كما حولنا التطرق في الفصل إلى الجهاز المفاهيمي، من حيث التركيز على المفاهيم المتداخلة والقريبة من بعضها البعض.

الفصل الثاني: تناول هدا الفصل الأنساق النظرية والجذور الفلسفية الكبرى، على اعتبار أنه لا يمكن بأية حال القفز على معطى التنظير الفلسفي والطابع الاجتماعي التاريخي لحركة المجتمع الغربي على ذاته، بحيث أن مدلول المجتمع المدني ارتبط بفترات التنظير وكذلك نسق الحركة الاجتماعية.

الفصل الثالث المجتمع المدني من خلال العملية التنموية، وتناول هذا الفصل التركيز على أطروحة المجتمع المدني في سياق منطق العلاقة الجدلية والعملية التنموية كسيرورة معبرة على المشروع الاجتماعي، المتجه باستمرار صوب التنمية والخروج من بوتقة التخلف، تلك الحلة المفرغة عقب الثالوث الأسود الموروث المتمثل في الفقر الجهل والأمية.

الفصل الرابع: وتناول المجتمع المحلي كإطار للمجتمع المدني، وهنا تتطرقنا إلى محاولة تحليل الراسب التاريخي لمجتمع الونشريس، والجينالوجيات المتداخلة في صناعة ذلك المخيال الذي وجب تحديد صوره في سبيل فهم المرجعية الثقافية المحدد لسمت المجتع وبخاصة عندما يتعلق الأمر بفكرة المجتمع المدني.

الفصل الخامس: الفصل الخامس: استراتيجيات المجتمع في تشكيل الثقافة السياسية، وتعرضنا هنا إلى المفاهيم والأطر النظري التي تعرضت لهدا الأشكال، أضف إلى التجارب المجتمعية في بعض الدول ومظاهر العجز وحجم المشكلات في هدا السياق.

الفصل السادس: في محاولة لتحقيق فهما يتناول العلاقة والأساليب المتعلقة بتكريس المشاركة ضمن معادلة الحركة الجمعوية باعتبار أنها تمثل الوجه الفعلي والحيني للعمل التنموي في ساحة الفعل التاريخي.

الفصل السابع: وتناول الجانب التطبيقي للدراسة.

الإجراءات المنهجية:

بناءا على طبيعة الإشكالية في البحث الهادفة إلى معالجة موضوع المجتمع المدني، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لفهم خبايا الإشكال المتعلق بتحقيق الثقافة السياسية ومكوناتها الداخلية، ذالك أن هذا المنهج هو طريقة يعتمد عليها الباحث للحصول على أكبر قدر من المعلومات بما يسمح ويتيح إمكانية الإلمام لتصور الواقع الاجتماعي، ومنه محاولة تحليل ظواهره، في إطار التركيز

على المقدار الكمي للمعلومات، ولتحقيق هذا الغرض تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة ذالك أن دراسة الحالة هي دراسة عمودية للظاهرة الاجتماعية و تهدف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن على الفروض العلمية حول الظاهرة من أجل تحديد مجال دراستها في المستقبل. وكما اعتمدنا على تقنية الإحصاء، ذلك أن الدراسات السوسيولوجية تحتاج إلى لغة منطقية لأن التحليل النظري للمعطيات يجب أن يستند إلى معطيات رقمية، وقد تمثلت هذه التقنية في مقاييس النزعة المركزية، وهي التي تختص بوصف التوزيعات التكرارية من حيث القيمة المركزية المتوسطة للتكرارات أو القيمة التي تنزع أو تميل نحوها عناصر مجموعة البيانات، كما اعتمدنا على المتوسط الحسابي من أجل إعطاء فكرة عامة ودقيقة حول تركيبة المتغيرات وأشكال ترابطها في إطار موضوع الدراسة، إضافة إلى اعتمادنا على النسب المئوية التي تعطي للبحث صورة أكثر وضوح في إطار التحليل والتفسير .وبناءا عليه تمثلت العينة في أعضاء الجمعية وبالتالي فقد شملت 71مفردة.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تبينت مجموعة من الاستنتاجات يمكن تقسيمها إلى قسمين نظرية مفاهيمية وميدانية وذلك كما يلي:

المجتمع المدني كمفهوم نظري، ورهان مجتمعي لا يمكن لها أن تتجسد في الواقع السوسيولوجي، إلا إذا تم التنظير له من منطلق أنه كل مركب ومعقد – تتمثل وتمتثل مؤشراته الكمية والنوعية على مستوى البناء الاجتماعي العام بشكل عقلاني ملموس. ومنه فإن عملية إعداد هذا البناء للتكيف مع الوتيرة التنموية يؤدي حتما إلى ضرورة التسليم بإلزامية قدرة النسق الاجتماعي على التماثل الايجابي الهادف والمنظم لاستيعاب التطورات المختلفة التي تحدثها التنمية كمنظومة واقعية تترجم حالة التغير المراد تحقيقه من وراء العملية.

هذه الصورة السوسيولوجية المتمثلة في قابلية البناء الاجتماعي لامتلاك التغير في شاكلة التطور، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم التفكير في خلق الميكانيزمات الملائمة التي

من شأنها أن تروض الأفراد في إطار هذا السياق، لأنه وبمعزل عن هذه الخطوة لن نتحصل إلا على مجتمع مغترب سوسيولوجيا عن مشروعات تمثيله. أي ليست له الصورة المثلى للتلاؤم البنائي والتناغم الوظيفي، إنه باختصار مجتمع مبعثر الأدوار ومتناقض من حيث مخرجات مشاريعه ما يعني أن مشروع المجتمع المدني ورفع أداء الثقافة السياسية، كرهان مجتمعي يقتضي مرحلة الوعي المتكامل والمنسجم بين الفرد، الجماعات والجمعيات وبقية مكونات المجتمع المدني، وهذا ضمن إستراتيجية التنسيق مع الأجهزة الرسمية المكونة للفعل الدولاتي عبر مؤسساته المكونة له.

– عملية التحديث والتأطير ترتبط قبل كل شيء بضرورة تفحص المنظومة الثقافية من أجل الوصول إلى حصر العاهات الثقافية التقليدية المناهضة بكل أبعادها لفكرة المجتمع المدني تلك العاهات التي تتمثل في شكل اتجاهات وقيم للأفراد تظهر مؤشراتها باستمرار كأفعال متناقضة وهدامة للفعل بكل معالمه، أي أن المشكلة لا تكمن في ضعف المنظومة التقنية أو السيولة المالية بقدر ما تكمن في مشكلة نفاذ وسيطرة عقلية موروثة تاريخيا يكرسها المواطن عبر مجموعة من السلوكات التي تظهر بهذا المعنى كمؤشر بديهي لعدم إيمان ورغبة في تجاوز وضعيته والمغامرة خارج حدود تفكيره المحلية الضيقة.

– المحافظة على الرأس المال البيئي والرأس المال الاجتماعي – إن مفهوم المجتمع المحلي وإن كانت عملية تحديده إداريا تتم معالجته ورسم معالمه بشكل عملي تنموي في إطار هذه المقاربة، وهو ما يعني أن الفكرة المركزية والمحورية لإقامة أو تكوين مجتمعا محليا يتألف أساسا من الخصوصية الإقليمية التي تؤهله لامتلاك مشروعا تنمويا معينا وعلى هذا الأساس فإن أنموذج المجتمع المدني ليس إلا مقاربة مركزة بما يضمن الديمومة والبقاء عن طريق تحقيق شروط إعادة إنتاج الانتماء والمشاركة بشكل منسجم ومتوازن. فليست مسألة تحديد المجتمع المدني كأطر في حدود المحلي، مجرد رسم جغرافي إداري، ذالك أن التعسف في تحديد هذا المجتمع من دون احترام المكونات

الأصلية، في إطار العملية التنموية لن تؤدي إلا تناقضات وفشلا ذريعا، بحيث يصبح المجتمع مجرد وعاء غير قادر على احتواء سيروراته وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا انطلقنا من ترسيم المجتمع المدني بناءا على خواصه الأصلية التي تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد حدود ومعالم هذا الأخير. ومنه فان منطق التنمية والاقتصاد العقلاني يتخذ من تلك المكونات الاجتماعية القاعدية كمنطلق أساسي في بلورة المشروع وهي المعايير المادية لنعت المحلي ورسم حدوده ومن منظور تقني صارم.

– المشاركة كأهم أداة سوسيولوجية معاصرة لتحقيق مبدأ التناغم الوظيفي بين الأفراد وفعل التنمية في إطار المجتمع المدني، ما يعني أن غياب هذه الأداة يسلم حتما إلى وجود حالة الاغتراب بين المجتمع مشروع تنميته، وعليه فإن تكريس هذا المبدأ عمليا مع إقناع الفرد على أداء هذا الفعل يحتاج إلى تكتل الجهود من قبل الجهات الرسمية المتمثلة أساسا في البلدية كجماعة محلية في شراكة مع الجمعيات ذات النشاط الحر ومنه فإن وجود حلقة الاتصال والتنسيق للعمل بين البلدية والجمعيات مسألة لا بد منها وهي الثغرة التنظيمية العملية الموجودة إذ لا توجد أرضية قانونية وخطة عملية منظمة للاتصال بين البلدية والجمعيات في إطار محور الاهتمام المكرس لفلسفة المشاركة التنموية، إذ أن الواقع التنظيمي يحدد هذا العمل على مستوى الولاية، فهذه الأخيرة وإن كانت جماعة محلية فإنها أبعد من البلدية بكثير للتعرف على مستوى الواقع الاجتماعي الثقافي والاقتصادي للمجتمع المحلي، إن المشاركة ليست فعلا ثانويا في عملية التنمية ما دامت تقوم بدفع الفرد للتعرف والاشتراك في فعله التنموي وهو مطلب التنمية في حد ذاتها كمقاربة نظرية وفكرية يمكن إسقاطها على الواقع أي أن المشاركة عملية واسعة هادفة ومنظمة غايتها الأساسية موقعة الفرد في إطاره الصحيح للمجتمع المتناغم بنائيا ووظيفيا مع مشروع التنمية ولعل وجود جملة من الاختلالات يعود أصلا لغياب حقيقي يكرس هذا المبدأ.

– **وكمناقشة عامة للفرضية:** يمكن القول المكونات التنظيمية للمجتمع المدني غير قادرة على تنمية الثقافة السياسية. فمن خلال ما تقدم نلاحظ أن المكونات التنظيمية غير قادرة فعلا على تنمية الثقافة السياسية، باعتبار المناهج المتبعة وحتى درجة التركيز على اعتبار العمل الجمعياتي في بلورة مدلولات الوعي التلقائي للأفراد والجماعات، تباعا لدلك تتضح معالم الفرضيات الجزئية على النحو الآتي:

الفرضية الجزئية الأولى:

قيادة المجتمع المدني غير قادرة على إقناع الجماهير وتهيئتها نحو تنمية الثقافة السياسية.

ثمة ضعف واضح على مستوى قيادة الجمعيات وبخاصة غياب الطابع المقاولاتي في تجنيد قوى الجمعيات في اتجاه استقطاب الجماهير وتوسيع نطاق المشاركة، وهو ما تبين من خلال النسب المذكورة أنفا، بحيث نسجل ضعف قنوات الاتصال مع غياب خطة تكتيكية لتحقيق دلك الغرض.

الفرضية الجزئية الثانية:

مضمون ومحتوى البرامج لايتفق مع خصوصية المجتمع المحلي.

تباعا لما سبق يتضح إن المحتوى الضمني لمادة مشروع الجمعية تقليدي بما لا يؤهلها مقاربة مع حجم الرهان وطبيعة المشكلات نحو تحقيق الهدف، ومنه فان فرضية أن محتوى البرامج لا يتفق مع الخصوصية حقيقة بحيث أن أغلب الجمعيات تستقي مكونات المادة التصورية لمشروعها من الخطاب العام، بحيث تغيب المبادرة انطلاقا من خصوصية المكونات الثقافية والاجتماعية بمختلف تكويانتها التفاعلية للوسط، وهو ما رفع مقدار القطيعة وعدم التلاقي النفسي الاجتماعي بين الجمعية كإطار تنظيمي والجماهير الممثلة من خلال الوحدات البشرية فردا وجماعات أي المواطن بلغة المجتمع العام.

فمن خلال كل هذا يمكن القول أن المجتمع المدني رهينة القراءات الوقتية، والمشكلات الظرفية، فبغض النظر عن طابع المشكلات المركون كحلقة اهتمام الجمعية تظل النزعة والمبادرة النخبوية في تطوير الرهان والتحدي مقترنة بالقدرة على رسم الأهداف البعيدة الاستشرافية، والتي تقتضي رصد استراتيجيات ذكية للعمل على أوسع نطاق بحيث يرتسم المجتمع تدريجيا نحو التماثل مع تلكم القيم وتتسع دائرة المشاركة برؤية مخطط لها منهجية، تباعا للوتيرة العكسية المركزة والتي من أهم وظائفها تغيير البنى الذهنية ويبدو أن إطار الجمعيات على مستوى المجتمع المحلي في حاجة إلى منظورات عمل نخبوية جديد باعتبار درجات التغير الحالية والمستقبلية، المفتوحة على كل الاحتمالات وعلى تنوع كبير للمشكلات المعقدة. إن تحقيق بنية المجتمع المدني لا يمكن أن تتحقق خارج نطاق إرادة الجميع وبخاصة النخب الاجتماعية بمختلف تصاميمها الفنية، وكخاتمة عامة يمكن القول أن تحقيق المجتمع المدني يحتاج إلى زمن معين تتغير من خلال الأدمغة بما يؤهلها ثقافيا وفنيا لاستيعاب مختلف التصاميم والحركيات في إطار عمل موازي للسيرورة التنموية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي أن أطروحة المجتمع المدني تشكل لا محالة المناعة الدفاعية للمجتمع في تسيير وصيانة مشاريعه التنموية، بل أن الخط الاقتصادي المنتهج من قبل الفعل الدولاتي L'action Etatique لا يمكن له أن يتبع المنهج السليم خارج إطار هذه الأطروحة.

لقد وضحت لنا التجارب التاريخية لمسارات الدول أن الإشكال الكبير بالنسبة لكل دولة في أي فضاء استراتيجي كان لا يتعلق بحدوث الأزمة لأن ذلك الأمر حقيقة منطقية وطبيعية ملازمة للسيرورة الاقتصادية عبر التاريخ ما يعني أن مستويات إدارة الأزمة بالنسبة للعمر الاستراتيجي للدولة يقاس بمؤشرات تقويم مسارها، أي أن قوة الدولة تكمن في مقدار التناغم الفعلي بين المشروع المجتمعي لها ومدى استعداد وقدرة البنى الذهنية للتبرمج في تلكم السيرورة بما يحقق اتفاقا رمزيا وتفاعليا متمثلا في تكريس روح الثقافة السياسية القائمة على مبادئ المشاركة والانتماء والمواطنة، وهي قيم عملية نابعة في الحقيقة من صميم الثقافة الأوربية التي تراكمت بفعل العوامل التاريخية المندمجة تباعا والتي حققت بعد ذلك البعد العقلاني لهذه القيم.

إن وظيفة المجتمع المدني تتمثل أساسا في العمل على مستوى مأسسة تلك القيم وإنزالها من البعد التنظيري الاستعلائي الفلسفي لروح مشروع الثقافة السياسية التي تشكلت كما سبق الذكر بفعل تراكمات تاريخية، استطاع الإنسان الأوربي أن

يستثمر فيها ويحقق مقولة خصوبة التجربة المجتمعية La fécondité ، فإذا كانت هذه الحقيقة التاريخية معبرة على مستويات النضج لأطروحة المجتمع المدني بالنسبة للمجتمع الغربي المحتفظ بهوامش نصه التاريخي على مستوى البنيات الأساسية للمجتمع (أفراد، جماعات، مؤسسات، كيانات مختلفة...) فإن أهم إشكال يفرض نفسه على الواقع الاجتماعي الجزائري والعلوم الاجتماعية بشكل عام هو اغتراب واختلاف النسق التاريخي الجزائري بما تعبر عنه كمخزون للذاكرة الأنثروبولوجية عن القدرة بالتمتع أو الاتصاف بنفس مواصفات الفعل التاريخي الذي تستلهم منه غالبية النظريات وحتى الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في الجزائر، ما يعني أن استيراد التجربة أو استنساخها من الفضاءات غير المحلية مرهون لا محالة بالفشل الذريع وهو ما ثبت في تجارب المجتمع الجزائري، وهو ما يقود انطلاقا من هذه الأطروحة المتواضعة إلى ضرورة النزول إلى الميدان وفحص واقع المجتمع الجزائري في سبيل محاولة صناعة نظرية تنظيمية، تنظر للمجتمع المدني انطلاقا من التركيبة الخاصة، إذ أن القفز وعدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري من حيث أنه متكون في سياق أنثروبولوجي خاص لا يمكن بأي حال من الأحوال دمجه أو برمجته في إطار تمثلات روح المجتمع المدني، ذلك المجتمع الذي يشكل المناعة الحيوية الدفاعية لمشروع التنمية وخطة اقتصاد المجتمع على ذاته من خلال تكريس قيم الثقافة السياسية والانتقال بالمصفوفة الثقافية من العهود القبلية والشعبوية إلى المرحلة السوسيولوجية التي تؤمن بضرورة بقاء المجتمع كسيرورة تنموية واقتصادية وتؤمن في الآن نفسه شروط ذلك الهدف.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قام الفعل الدولاتي في الإسراع بالتفكير في اتجاه التنظير العقلاني المنبثق من واقع التجربة والميدان، وهو ما يحقق الأنموذج المثالي لروح فكرة المجتمع المدني بالمقياس المحلي الوطني بما يحقق السلامة والصلابة لذلك النموذج، حتى تصمد تلك القوة المجتمعية بالدلالة الحداثية أمام الأحداث والمركبات المختلفة المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تظهر في أي لحظة تاريخية مهددة لسلامة سير المجتمع وحركيته في اتجاه التنمية والاقتصاد والتوازن السياسي العام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1.إبراهيم أحمد شلبي، **تطور الفكر السياسي**، الدار الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، سنة 1975.

2.إبراهيم زكريا، **اللواياثان التنين لتوماس هوبز**، مجلة التراث الإنسانية، المجلد1، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة، مصر، بدون سنة.

3.إبراهيم مشورب، **المؤسسات الاجتماعية والسياسية**، لبنان، دار المنهل، ط1، 1998.

4.ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، تحقيق عبد السلام الشدادي، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجزائر، الجزء الثاني، سنة2002.

5.أبو النصر مدحت محمد، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة ، سنة2008.

6.أبو حلاوة كريم، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سنة1998.

7.أبو زاهر نادية ،**المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،سنة2008

8.إحسان عبد القدوس، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة، سنة 2005.

9.احمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، الدار الثقافية للنشر، مصر، سنة، 2000.

10.أحمد رأفت عبد الجواد، **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1983.

11.احمد مصطفى خاطر، **الخدمة الاجتماعية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2003.

12.ادغار موران، **مقدمات للخروج من القرن العشرين**، ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سنة1993.

13.أدم فيرغسون، **مقالة في تاريخ المجتمع المدني**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

14.أرسطو، **دستور الأثينيين**، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، سنة 1967.

15.أرسطو طاليس، **علم الأخلاق إلى نيقوماخس**، ج1، ترجمة أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1924.

16.إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

17.إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009.

18.ألصلاحي فؤاد، **الأحزاب السياسية العربية، المركز اللبناني للدراسات**، بيروت، 2007.

19.أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايزة الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005.

20.أنطوني دى كرسبنى، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة**، ترجمة نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 1988.

21.باشا خليل محمد أبو ضيف، **جماعات والضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2008.

22.بدوي ثروت، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، مصر 1964.

23.بدوي عبد الرحمن، **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**، دار الشروق، مصر، 1996.

24.برتراند راسل، **حكمة الغرب**، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة الكويت، سنة1983، ص64.

25.بركات كريم، **مساهمة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: نموذج الأردن**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، سنة 2012.

26.بليمام عبد القاد، **الأسس العقلية للسياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2007.

27.بن حضرة مونيس، **تأملات فلسفية في رسم بعض إشكالات العصر**، عالم الكتب الحديث، سنة 2013.

28.بن خليف عبد الوهاب، **مدخل إلى علم السياسة**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، سنة 2010.

29.بن خليف عبد الوهاب، **مدخل إلى علم السياسة**. دار قرطبة للنشر والتوزيع. المحمدية، الجزائر، سنة 2010.

30.بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، قضايا وإشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

31.تومي عبد القادر، **العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2009.

32.ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية في الوطن العربي، 2004.

33.ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

34.جاد أحمد، **مقدمة بن خلدون**، دار قصر البخاري للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1998.

35.جامع محمد نبيل، **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2010.

36.جان مينو، **الجماعات الضاغطة**، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت لبنان، سنة 1981.

37.جبور سناء محمد، **الإعلام البيئي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011 .

38. جلال حسن صادق، **قادة الفكر الاشتراكي**، الدار القومية للنشر والطباعة، مصر، سنة 1977.

39.جنداري إدريس، **التجربة الديمقراطية في المغرب، غموض التصور وإعاقة الممارسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، سنة2012.

40.جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني**، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2008.

41.جون باول، **الفكر السياسي الغربي**، ترجمة محمد رشاد محمد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

42.جيليان شويدلر، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط ترجمة صادق عودة**، دار سندباد للنشر، عمان، سنة 1998.

43.الحبيب الجناحي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار جرير للنشر، عمان، ط1، 2006 .

44.حسن إيمان، **المجتمع المدني في مصر**،جدل الحصار والمسار، دار الكتب مصر، سنة 2012.

45.حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2000

46.حسين عبد المجيد، أحمد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، سنة 2006.

47.حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008.

48.الحوراني محمد عبد الكريم، **المجتمع المدني، مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن**، دار مجدلاوي، عمان، سنة 2013.

49.خليفة علي، **المواطنة في زمن علم النفس الاجتماعي**، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات العدد 30، سنة 2015.

50.درويش الحبيب، **دراسات في قضايا التنشئة والتمكين والاندماج بتونس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقص، تونس2010.

51.دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، ط1. 2007

52.راسل برتراند، **تاريخ الفلسفة القديمة**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة2، القاهرة ،سنة 1976.

53.رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغير**، دار الكتب الوطنية، طرابلس، سنة 2002.

54.رعد عبودي بطرس، **أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ط2، 2004.

55.روسو جان جاك، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة دوقان قرقوط، دارالقلم، بيروت، لبنان، بدون سنة.

56.روسو، **أصل التفاوت بين الناس**، ترجمة بولس غانم، المؤسسة الوطنية للنشر والطباعة الجزائر، سنة1991.

57.زهران جمال علي، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، سنة 2005.

58.سامية حسن الساعاتي، **الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة 2، سنة 1983.

59.سباين جورج، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، سنة 1971 .

60.ستيفن ديلووتيموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة ربيع وهبة، مصر، سنة 2010.

61.سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة 2000

62.سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**، دار ابن خلدون، بيروت 1978.

63.سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، اشتراك للنشر والتوزيع، مصر 2004.

64.سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988.

65.سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988.

66.السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المسيرة، عمان ط1، سنة 2011.

67.سيد فهمي محمد، **السلوك الاجتماعي**، دراسة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1988.

68.شريط عبد الله، **معركة المفاهيم**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 1981.

69.شهيدة الباز، **دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية**، مصر: دار الأمن للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2000

70.صفوان مصطفى وعدنان حب الله، **إشكاليات المجتمع العربي**، قراءة من منظور التحليل النفسي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، الطبعة، سنة 2001.

71.الصيرفي محمد، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة1، سنة 2003.

72.الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989**، دار هومة، الجزائر، سنة 2007.

73.طلال البابا ، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة بيروت الطبعة 2، سنة 1983.

74.طيبي مسعودي، **الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين**، دار هومة الجزائر، سنة 2007.

75.عبد الحميد عطية، **طريقة العمل مع الجماعات مصر المكتب الجامعي الحديث**، 2002.

76.عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق عبد السلام الشدادي ، الجزء 2، الجزائر، سنة 2006.

77.عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ط1، 2003.

78.عبد الرزاق حلبي، **علم الاجتماع التنظيم**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، سنة 1990.

79.عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مكتبة الآداب جامعة القاهرة، ط2، 2006.

80.عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مكتبة الآداب جامعة القاهرة، الطبعة 2، سنة 2006.

81.عبد اللطيف كمال، **الأمير، خطاب الحظ والقوة**، دار التنوير والنش، الدار البيضاء، المغرب، سنة 1985.

82.عبد الله الرشدان، **علم الاجتماع التربية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان 1999.

83.عبد الله حمودي، **وعي المجتمع بذاته**، دار بوتقال للنشر، المغرب، ط1، 1998.

84.عبد المعطي عبد الباسط، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 1990.

85.عبد المعطي محمد، **أعلام الفلسفة الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، 1997.

86.عبود المحمداوي علي، يورغن هابرماس، **العقلانية التواصلية في ظل الرهان الاتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي**، دار الروافد الثقافي، طبعة1، سنة 2013.

87.عبود أميمة، **مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصرة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، سنة 2005.

88.العدوني عصام، **السوسيولوجيا والمجتمع لدى ألان توران وبيير بورديو**، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد12، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

89.العروي عبد الله، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة1، بدون سنة.

90.عفت محمد الشرفاوي، **المشاركة الشعبية والإصلاح في مصر**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1،2007

91.علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

92.علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

93.علي ليلى، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، مصر، المكتب الحديث، 2001.

94.عمار بلحسن، **المشروعات والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

95.عمر سعد الله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

96.عياد أحمد، **مدخل البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة2006.

97.العياشي عنصر، **نحو علم اجتماع نقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

98.غاستون بوتول، **تاريخ السوسيولوجيا**، ترجمة ممدوح حقي، منشورات عويدات بيروت، ط1، 1977.

99.غبرائييل ألموند، **السياسة المقارنة**، ترجمة أحمد عناني، مكتبة الوعي العربي، 1999.

100. غسان منيرة حمزة وعلى أحمد الطراح، **العولمة والدولة**، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2002.

101. غوستاف لوبون، **روح الاجتماع**، ترجمة أحمد فتحي زغلول باشا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، بدون سنة.

102. غي دي بوشير، **مفاتيح لأجل العالم الثالث**، دار الحقيقة، بيروت، سنة 1974.

103. غيث محمد عاطف، **الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر**، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة 1977.

104. فريال لحسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز**، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة2004.

105. فيري جان مارك، **فلسفة التواصل**، ترجمة عمر مهيبل، منشورات الاختلاف، الجزائر الطبعة1، سنة 2006.

106. قربان ملحم، **نقد منهجي في الفلسفة والفكر السياسي وفلسفة التاريخ**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1994.

107. قرم جورج، **التنمية المفقودة**، دار الطليعة بيروت، سنة 1981.

108. قيرة إسماعيل وغربي علي، **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2002.

109. كريش دافيد وآخرون، **سيكولوجية الفرد في المجتمع**، ترجمة حامد عبد العزيز الفقي وسيد خير الله، مصر 1974

110. لقجع عبد القادر، **علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2002.

111. لورانس هيوز، **التنمية الريفية: حدود عالمية**، ترجمة نور الدين الزراري، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر والكتابة، مصر، 1974.

112. مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة الصراعات**، ترجمة يوسف حجازي، مركز برغوف مصر، 2009 .

113. مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة الصراعات**، ترجمة يوسف حجازي مركز برغوف للإدارة، مصر، سنة 2009.

114. ماركيوز هربرت، **العقل والثورة، هيغل ونشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا الهيئة العامة للتأليف والنشر، سنة 1970.

115. مايكل ادواردز مايكل، **المجتمع المدني، النظرية والممارسة**، ترجمة عبد الرحمان عبد القادر شاهين، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت، ط1. 2015

116. متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء، تعريف المدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 1998.

117. محمد الرضواني، **السياسة في المغرب**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 2009.

118. محمد الغيلاني، **المجتمع المدني**، هل سيتم الاحتفاظ به؟ دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة2004.

119. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية، وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

120. محمد بهجة جد الله، **كشف تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، مصر، المكتبة الجامعية، 2003.

121. محمد حسن الإحسان، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2005.

122. محمد حسين، **الوجيز في نظرية الحق بوجه عام**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة1، 1985.

123. محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، منشورات الحلبي، دمشق، سنة 2005.

124. محمد سيد فهمي، **العولمة والشباب من منظور اجتماعي**، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.

125. محمد طلعت عيسى، **الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1972.

126. محمد عاطف غيث، **الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر**، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1977.

127. محمد عبد الفتاح محمد، **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

128. محمد علي محمد، **علم الاجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات**، المنهج والموضوع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 1986.

129. محمد مدحت أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر 2008.

130. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

131. محمد نور الدين أفاية، **الفاعلون السياسيون والاجتماعيون في التحولات العربية الراهنة**، دار البيضاء، المغرب، سنة 2012.

132. محمود الأقداحي هشام، **علم اجتماع السياسة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة2009

133. محمود عودة، **الاتصال والغير الاجتماعي**، دار المعارف، مصر، 1981.

134. مركز البحوث العربية، **المجتمع المدني وسياسة الإفقار في العالم العربي**، تونس: ميريت للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

135. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

136. مصطفى بوتفنوشات، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة رمزي أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

137. مطر أميرة حلمي، **في الفلسفة السياسية**، دار الثقافة، القاهرة، سنة 1978.

138. مفيدة محمد إبراهيم، **دور التربية في مستقبل الوطن العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2003.

139. منال هلال الزهرة، **نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة، 2012.

140. مهران حمدي، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة 2012.

141. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف وآخرون، دار القصبة للنشر، سنة 2004.

142. موريس ديفريجية، **الأحزاب السياسية**، دار النهار للنشر، بيروت، سنة 1997.

143. موسى إبراهيم، **الفكر السياسي الحديث المعاصر**، دار المنهل، بيروت، سنة 2011.

144. موسى إبراهيم، **الفكر السياسي الحديث والمعاصر**، دار المنهل اللبناني، بيروت، سنة 2001.

145. ميكيافيلي نيكولا، **الأمير**، ترجمة حماد خيري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، سنة 1981.

146. ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007.

147. ناصر قاسيمي، التحليل السوسيولوجي (نماذج تطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2017.

148. نايف العكش محمد أحمد، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2012.

149. ندريه أيكه وآخرون، **الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية**، ترجمة سامي أبو يحي، المكتبة الشرقية، بيروت، سنة 2012.

150. نيقولا تيماشيف، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، القاهرة دار المعارف، الطبعة 1970.

151. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع**، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، سنة 2006.

152. هلال علي الدين، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 3، 1985.

153. وجدي شفيق عبد اللطيف، **علم الاجتماع الحضري والصناعي**، مكتبة الإسراء، مصر طبعة 1، سنة 2007.

154. ولد القاسم يعقوب، **الحداثة في فلسفة هيجل**، اتحاد الجمعيات الفلسفية، مصر الطبعة1، سنة 2003.

155. يورغن هابرماس، **العلم والتقنية**، ترجمة حسن صقر، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، طبعة1، سنة 2003.

المعاجم والقواميس:

156. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الرعايا والتنمية الاجتماعية**، دار الكتاب المصري القاهرة، د س.

157. إيكه هولتكرانس، **قاموس الاثنولوجيأ والفلكلور**، ترجمة، محمد الجوهري حسن الشامي، دار المعارف، مصر، ط1، د س.

158. شاكر مصطفى سليم، **قاموس الأنثروبولوجيا**، جامعة الكويت، ط1، 1981.

159. معن خليل، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، سنة 2000.

160. ميشال دنكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة محمد الحسين الطبعة، دار الطبيعة، بيروت سنة 1986.

161. **المقالات:**

162. بوحملين حياة، سليماني جميل، **(الحياة الاجتماعية للطفل الجزائري حماية حقه وحق المجتمع في البقاء والنمو والتقدم)**، مجلة الحكمة، ع 9، 2017.

163. بوسنة محمود، **(الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها)**، الجزائر، مجلة علوم إنسانية، ع 9، 17 جوان، 2007.

164. صافور عبد الله، **(محاضرات في التنمية في المشاركة الجزائر)**، منشورات، جامعة باجي مختار، 2007.

165. عبد اللاوي حسين، عطا الله فاطمة، **(أهمية القيادة الإدارية في تنمية الولاء التنظيمي لدى المورد البشري)**، مجلة الحكمة، ع 9، 2017.

166. مهنا سليمان، وريدة ديب، (التخطيط من أجل التنمية المستدامة)، مجلة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، ع 1، 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

167. Abdelhamid Brahimi**, L'économie Algérienne**. Editions Dahleb. Alger 1991.

168. Addi Lahouari**, l'impasse du populisme**. Entreprise nationale du livre. Alger. 1990.

169. Addi Lahouari**.De l'Algérie précoloniale a L'Algérie coloniale**.économie et société. Alger. ENAL.1985.

170. Alain Touraine ,**le retour de l'acteur**, Fayard, Paris, 2002

171. Alain Touraine ,**Pour la sociologie, Editions du seuil**, Paris, 1974

172. B .MABILON, Saadon, **Le mémoire de recherche en science sociale**. Edition ellipse.200.

173. Evertt.Hagen ,**Economie du développement** ,Imprimerie Jouve, Paris 1971.

174. France Frago-**Les grands courant de la pensée politique**. Armond. PARIS,1998.

175. George Lapassade, **groupes organisation institution**, Gauthier Villard, paris, 1974.

176. Giovani Busino, **Elites et élitisme**, Editions d'Alger- Kasba, 1998

177. Giovani Busino**, Elites et élitisme**, Editions d'Alger- Kasba.

178. Guy Rocher**, le changement Social** –éditions HMHL, 1968

179. Jacque Valier, **Critiques de l'économie politique**, éditions F.Maspero, Paris, 1971.

180. Jean- Jaques Rousseau**, Du Contrat Sociale**. ENAG, Alger 2002.

181. Lapassade George**, groupe, Organisation, institution,** Gautier Villard Paris, 1974.

182. Madeleine Grawitz**: méthode des sciences sociales**, 4 eme édition, Dalloz, paris, 1979.

183. Madleine Grawitz**, Méthodes des Sciences Sociales,4^{éme}** édition Dalloz,1979.

184. Michel Crosier**, La société bloquée**, édition du Seuil, France, 1970.

185. Ozanam charles, **Association, fondation, leur formation et leur Fonctionnement**, Paris, ,4em édition,1990.